

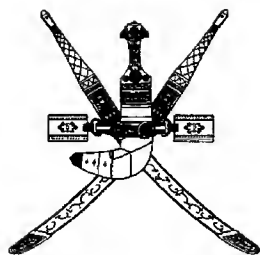


سِلْطَنَة عُومَان
وزارة التراث القومي والثقافة

المنهل الصافي
على فاتح العروض والقوافي

تأليف
نور الدين السّالّمي العُماني

الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



سِلْطَنَة عُومَانْ
وزارة التراث القومي والثقافة

المنهل الصافي

على فاتح العروض والقوافي

تأليف

نور الدين السّالّمي العُماني

الطبعة الثانية

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كامل الذات والصفات وافر العطايا والهبات والصلاة والسلام على نقطة دائرة الوجود وشمس كواكب السعود وفلك عالم الغيب والشهود المطهر عن كل ما لا يليق ولا يحسن له ، الموحى إليه « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » وعلى آله وصحبه المؤتلفة قلوبهم بأحسن توفيق إلى أقوم طريق المشتبهة أفعالهم في اكتساب المعارف واجتلاب المعالي المختلفة أحوالهم ما من رعوف كإبراهيم وشديد بأمير الله لا يبالى ، صلاة وسلاماً لا اقتضاب لهما على مر الأزمان ما رهل بين العامرين لإنسان .

أما بعد ، فهذه منظومة رائقة المعاني فائقة المباني على السبيل الوافى علمى العروض والقوافى ، سميتها فاتح العروض والقوافى . ورأيت حصول الفائدة منها متوقفاً على حل مبانيها وتوضيح معانيها بشرح مطابق لحالها رافع لإجمالها يفهمه المتعلم من غير معلم فوضعت عليها هذا الشرح المتوسط بين الإيجاز والإطناب معرضاً عن بيان نكتها مخافة الإسهاب واتكالا على فهم أولى الألباب مع أن الغرض بيان القواعد وحل نكت الألفاظ مما يشوش على القاصد .

وسميت هذا الشرح المذكور بالمنهل الصافى على فاتح العروض والقوافى والله تعالى المستول أن يثينا عليه وعلى غيره من صالح الأعمال وأن يعفو لنا ما زاغ به البصر وما زل به القدم وما طغى به القلم وما دعا به داعى الهوى من كل ما علمناه أو جهلناه ، وهذا أول الشروع فى المقصود على الشرط المعهود قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدئ بالبسملة تبركاً واقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر أى مقطوع البركة .

لا يقال : إن الشعر لا يبدأ فيه بالبسملة لأنها من القرآن ويجب تنزيه القرآن عن ملابسة الشعر لأننا نقول : إن الشعر الذى يجب فيه ذلك هو الشعر المذموم الذى ورد فى مدح غير المستحق أو ذمه أو أنشئ فى معنى الغزل والهزل والتشبيب ونحو ذلك من فنون الشعر . فأما النظم الذى ورد فى حكمة أو علم بيان فهو من الأشياء التى يؤمر بالتسمية عليها لأنها من باب تدوين العلوم وليست هى من الشعر المذموم .

فلان قيل : إن علم العروض إنما يتعلق بالأشعار مع قطع النظر عن كونها ممدوحة أو مذمومة ، والمتعلق بالشيء يجب أن يعطى حكمه . قلنا ليس الأمر كذلك بل إن هذا الفن قد صار من جملة العلوم وتدوينه كتدوينها ليس هو ملتحقاً بالمذمومة لأن الشيء إذا كان له وجهان حمل على أحسنهما ، فالواجب إلحاقه بحكم الممدوح دون المذموم . فن استعمله فى غير ذلك ، كان كمن استعمل التعالم فى كتابة المظالم . وأنت خير بأن استعمل القلم لا يحرم لأجل استعمال الظلمة إياه فى غير الواسع ، فكذلك هذا العلم بل وسائر العلوم لأنها فى معنى واحد ، بل وسائر العبادات إذا فعلها الفاعل رياء والعياذ بالله فلها تنقلب معصية .

واعلم أن كل أهل فن قد تكلموا على البسملة بما يلائم فهمهم ويوافق غرضهم ، وليس من الأدب بل ولا من الجائز أن نتكلم عليها بما يوافقها فى الفن كقولنا هذا سبب خفيف أو وتد مجموع أو نحو ذلك لأن هذه

الأشياء مختصة بالأشعار وجلالة القرآن أعظم من ذلك « وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين » .

وأيضاً فإن السبب في الأصل بمعنى الحبل، والوحد بمعنى العمود المركز، ولا يصح أن تشبه أحرف القرآن بشيء من ذلك والله أعلم . قال :

حمداً لمنح العطا الجزيل	وفاتح العروض للخليل
من بعد ما ارتج قدما بابه	وشردت عن النهى صعبه
فهد الخليل من شعر العرب	أوزانه وجاء فيه بالعجب
وأسس البحور والتفعيلا	وأوضح الزحاف والتعليلا
وفصل الضروب والعروضا	وبين الصحيح والمريضا
وشهدت له فحول العلم	بسبقه عليهم في الفهم

قوله حمداً المراد به الثناء على الحميل على سبيل التعظيم وهو مصدر نائب عن فعله أريد به الإنشاء ، مأخوذ من قولهم عند التذكر للنعمة « حمداً وشكراً لا كفراً » . فإن اجتمعت هذه الثلاثة أعني حمداً وما بعدها وجب حذف العامل لجرى المثال . وإن انفرد بعضها جاز الحذف والذكر . فإن قيل : إن الحذف في مثل هذا مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه قلنا :

أما أولاً فإن حمداً قد سمع من العرب حذف عامله أيضاً . وقد قيل لأعرابي كيف أصبحت قال : حمد الله وثناء عليه . وقد جعله بعضهم خبراً لمحذوف وقدره بقوله :

شأنى حمد الله . والنصب فهما جائز .

وأما ثانياً فإن الرضى قال : الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر

إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمداً وشكرت
شكراً ، سقاك الله سقياً .

وأما ما بين فاعله بإضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصبغة
الله وحنانيك ودواليك .

أو بحرف جر كسحقاً لك أى بعداً أو بوئساً لك أى شدة .

أو بين منفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله أو بحرف كحمداً لك وشكراً وعجباً منك فيجب حذف الفعل
في جميع هذا قياساً . والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى يحذف
الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان
النوع ، احتراز من نحو « ومكروا مكرهم » ، « وسعى لها سعيها »
انتهى كلامه .

وقوله : « المانع العطا » المانع بمعنى الواهب وإنما عبر بالمانع إشارة
إلى أنه تعالى المالك على الحقيقة ، وإن جميع ما في أيدينا في حكم العارية ،
ولذا لا يجوز لنا استعماله إلا حيث أباح لنا الاستعمال .

والعطا بمعنى المعطى مجازاً كالعلم بمعنى المعلوم والخلق بمعنى المخلوق
والقرينة وصفه بالخزيل وهو الكثير من الشيء . يقال له عطاء جزال
وجزيل ويقال : إن فعلته فلك ذكر جميل وثواب جزيل .

وقوله « فاتح العروض » بفتح العين أى كاشف هذا العلم المسمى بهذا
الاسم وسيأتى تعريفه فيما بعد .

والخليل هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم
الفراهيدي ، ويقال الفرهودي الأزدي اليحمدي :

قيل كان من أهل ودام من الباطنة وانتقل إلى البصرة

ولم يذكر مذهبه غير أنه المذكور في كتب أصحابنا عند ذكر العلماء
وسياقى سبب استنباطه بهذا الفن .

وقوله «من بعد ما ارتج» أى من بعد ما أغلق يقال رتج الباب وأرتجه
إذا أغلقه . وفى الحديث أن أبواب السماء تفتح ولا ترتج .

وقوله «قدماً» بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان المتقدم .

«والباب» فى اللغة طريق الدار ونحوها وهو ما يتوصل به من خارج
إلى داخل وبالعكس استعارة ما قبله لانصراف الأذهان عن علم العروض
فهى استعارة تمثيلية وكذلك قوله : « وشردت عن النهى صعبه » فإنه
استعارة تمثيلية أيضاً للمعنى المتقدم .

ومعنى «شرد» أى نفر ، يقال شرد البعير إذا نفر . و«النهى»
بالضم كهذى جمع نهية بالضم أيضاً وهو العقل ، وفى الكتاب العزيز «إن
فى ذلك لآيات لأولى النهى» . وفى الحديث «ليلينى منكم أولو الأحلام
والنهى» أى العقول والألباب . وقيل : إن النهى بمعنى العقل وهو مفرد ،
ولأنما سمى العقل بذلك لأنه ينهى العبد عما لا ينبغى .

و«الصعاب» بالكسر جمع صعبة وهى نقيض الذلول من الدواب
كالناقة الصعبة وأراد به مسائل الفن .

وقوله «فهو الخليل» بالتشديد والبسط والتوطئة يقال مهد الفراش
ومهدته بالتخفيف والتشديد إذا بسطه ووطأه . ويقال مهد لنفسه خيراً
إذا هيأه .

وشعر العرب هو كلامهم الموزون . والشعر فى اللغة بمعنى العلم والفهم .
وفى العرف قال الخليل هو ما وافق أوزان العرب . ورد بأن مقتضى أنه
لا يسمى شعراً ما خرج عن أوزانهم بل وألا تكون أوزان العرب نفسها

شعرا إذ الموافق للشيء غيره ، فلو دخلت أوزان العرب فيه لزم مغايرة الشيء لنفسه وهو باطل .

قلت المراد بأوزان العرب الهيئة التي يقدر الشعر بلزائها لأنفس الشعر . وأيضاً فالغرض تعريف الشعر المعروف عند العرب وهم لا يسمون ما عدا ذلك شعرا فلا وجه للرد . وعرفه بعضهم بأنه الكلام الموزون المقصود به الوزن المرتبط لمعنى وقافية فخرج بالقصد إلى الوزن ما وقع في القرآن والحديث من آيات وكلمات موزونة فإنها لم يقصد بها الوزن وإنما وقعت كذلك موافقة .

قال تعالى : وما علمناه الشعر وما ينبغي له فلا يصح أن يطلق عليه اسم الشعر .

قال الدماميني وقد عمد قوم من الشعر إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالا منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله إلى أن قال والتهاون بالوقوع في ذلك يجر إلى الانسلاخ من الدين والعباد بالله .

قال والعجب من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ويستلذون سماعه ويروونه من الظرف واللطافة ويعمرون مجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك ، أولئك لا خلاق لهم في الدنيا والآخرة . ثم ناقش نفسه بما ذكره علماء البديع أن الاقتباس من محاسن الكلام . وأجاب بأن ذلك محمول على ما إذا لم يؤد الاقتباس إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلالته . وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتعظيمه فلا يشك مسلم في منع ذلك وتحريمه وربما أدى ذلك إلى الكف والعباد بالله تعالى .

قلت التغنى بالقرآن والحديث حرام وسردهما على طريق إنشاد الشعر حرام أيضاً فلا يجوز اقتباسهما في الشعر سواء كان في جد أو هزل .

وخرج لقوله وقافية الموزون من الكلام وليس بمقتضى قال الدماميني :
يلزم عليه أن لا يكون ما فيه عيب الأكفاء والإجارة شعراً واللازم باطل
فلأنه شعر بالإجماع وإن كان معيباً .

قال : ولو قيل الشعر كلام وزن على قصد بوزن عربى لكان حسناً .
قال فكلام جنس يشمل المحدود وغيره وتصدير الحدبة مخرج لما لا معنى له
من الألفاظ الموزونة .

قال وقولنا على قصد يخرج ما كان وزنه اتفاقاً كآيات شريفة اتفق
جريان الوزن فيها كذلك وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن فيها اتفاقاً
غير مقصود .

وقول الناظم « أوزانه » جمع وزن وهو تساوى الشئيين عدداً وترتيباً .
وقوله و « أسس » التأسيس فى الأصل بيان حدود الدار ورفع قواعدها .
وقيل هو بناء أصلها ، وأراد به هاهنا التبيين الذى خص به التحليل من هذا
العلم و « البحور » جمع بحر وهو عبارة عن نوع مخصوص من أوزان
الشعر . و « التفعيل » مصدر فعله ، يقال فعل البيت إذا أعقبه بأوزانه
الخاصة به من التفاعيل والمراد بالتفاعيل تركيب بعض التفاعيل العشرة
التي سيأتى بيانها . و « لزحاف ولتعليل » عبارتان عن تغيير مخصوص
يعرضان على الأوزان . و « لضروب » جمع ضرب وهو عبارة عن آخر
جزء من الشطر الثانى من البيت . « والعروض » بفتح العين اسم للجزء
الأخير من الشطر الأول . « لصحيح » من الشعر ما وافق الأوزان العربية .
و « لمريض » ما خالفها ، وفحوى لعلم أكابر العلماء . و « لفهم » قوة
الإدراك الذهنى ، وقيل تصور المعنى من لفظ المخاطب والتعريف الأول أعم .

قال ابن خلكان : قال حمزة بن الحسن الأصبهانى فى حق التحليل بن أحمد
فى كتابه الذى سماه التنبيه على حدوث التصحيف : ... وبعد فلأن
دولة الإسلام لم تخرج أبدع العلوم التى لم يكن لها عند علماء العرب

أصول من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذى لا عن حكيم أخذه ولا على مثقال تقدمه احتذاه ، وإنما اخترعه من هم له بالصفارين من وقع مطرقه على طست ليس فيهما حجة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما أو يفسران غير جوهرهما . فلو كانت أيامه قديمه ورسومه بعيدة ، لشك فيه بعض الأمم لصنعتة ما لم يصنعه أحد منذ خلق الله الدنيا من اختراع العلم الذى تقدم ذكره .

ومن تأسيسه بناء كتاب العين الذى يحصر لغة أمة من الأمم قاطبة . ثم من إمداده سيبويه من علم النحوى بما صنف منه كتابه الذى هو زينة لدولة الإسلام ، انتهى كلامه .

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه فى أرجوزة العروض :

ما فلسف البطاليس جالينوس

وصاحب القانون بطليموس

ولا الذى يدعونه بهرمس

وصاحب الأركند والإقليدوس

فلسفة الخليل فى العروض

وفى صحيح الشعر والمريض

وفى الوفيات كان الخليل إماما فى علم النحو وهو الذى استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود فحصر أقسامه فى خمس دوائر يستخرج فيها خمسة عشر بحرا . ثم زاد فيه الأخفش بحرا واحدا وسماء الحبيب .

قيل إن الخليل دعا بمكة أن يرزق علما لما يسبقه أحد إليه ولا يؤخذ إلا عنه ، فلما رجع من حججه فتح عليه بعلم العروض وله معرفة بالإيقاع

والنعم وتلك المعرفة أحدثت له علم العروض فلأنهما متقاربان في المأخذ إلى أن قال : وكان الخليل رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً وقوراً .

ومن كلامه : لا يعلم الإنسان خطأ معلم حتى يجالس غيره .

وقال تلميذه النضر بن شميل : أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال . ولقد سمعته يوماً يقول : إني لا أغلق على بابي في ما يجاوزه همي . وكان يقول : أكمل ما يكون الإنسان عقلاً وذهناً إذا بلغ أربعين سنة وهي السن التي بعث الله تعالى فيها محمداً صلى الله عليه وسلم ، ثم يتغير وينقص إذا بلغ ثلاثاً وستين سنة وهي السن التي قبض فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأصفي ما يكون ذهن الإنسان في وقت السحر .

وكان له راتب على سليمان بن المهلب بن أبي صغرة الأزدي وكان والي فارس والأهواز فكتب إليه يستدعي حضوره ، فكتب الخليل جوابه :

أبلغ سليمان إني عنه في سعة	وفي غنى غير أني لست ذا مال
شحا بنفسي إني لا أرى أحداً	يموت هزلاً ولا يبقى على حال
الرزق عن قدر لا الضعف ينقصه	ولا يزيدك فيه حول محال
والفقر في النفس لا في المال نعرفه	ومثل ذاك في الغنى النفس لا المال

فقطع عنه سليمان الراتب فقال الخليل :

إن الذي شق فمي ضامن	للرزق حتى يتوفاني
حرمتي مالا قليلاً فما	زادك في مالك حرمانى

فبلغت سليمان فأقامته وأقعدته وكتب إلى الخليل يعتذر إليه وضاعف راتبه فقال الخليل :

وزلة يكثر الشيطان إن ذكرت منها التعجب جاءت من سليمان
لا تعجبن لخير زل عن يده فالكوكب النحاس يسقى الأرض أحيانا
قلت وهذا كله ينأ ما ذكره بعضهم في سبب وضع العروض
بقوله :

علم الخليل رحمة الله عليه سببه ميل الورى لسيبويه
فخرج الإمام يسعى للحرم يسأل رب البيت من فيض الكرم
فزاده علم العروض فانتشر بين الورى فأقبلت له البشر

فإنه لو كان قصده ميل الورى إليه وإقبالهم عليه كما زعم هذا القائل
لما أقام في خص لا يجد فلسين ، وأصحابه يكتسبون بعلمه الآه وال طائله ،
بل ولا أجاب سليمان بن حبيب حين استحضره ، ولما تصلب هذا التصلب .
قال ابن خلكان : واجتمع الخليل وعبد الله بن المقفع ليلة يتحدثان إلى
الغداة فلما تفرقا قيل للخليل كيف رأيت ابن المقفع ؟ فقال : رأيت
رجلا علمه أكثر من عقله . وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟
قال : رأيت رجلا عقله أكثر من علمه .

ويقال إن الخليل كان له ولد متجلف فدخل على أبيه يوما فوجده
يقطع بيت شعر بأوزان العروض فخرج إلى الناس فقال : إن أبى قد جن
فدخلوا عليه وأخبروه بما قال ابنه فقال مخاطبا له :

لو كنت تعلم ما أقول عذرتنى أو كنت أجهل ما تقول عذرتكا
لكن جهلت مقالتي فعذرتنى وعامت أنك جاهد فعذرتكا

وفي كلام ابن برى أن الخليل لما وضع علم العروض دخل عليه أخوه
وهو يكتب على دائرة فصلها وجعلها نصب عينيه وهو يعالج فكها بأجزاء
التفعيل نادى قومه فقال . هاهوا قد جن الخليل . فلما فرغ مما كان يحاوله
من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأنشد « لو كنت تعلم » البيتين .

ويحكى عنه أنه قال : كان يتردد إلى شخص يتعلم العروض وهو بعيد عنهم فأقام مدة ولم يعلق على خاطره شيء منه فقلت له يوما : قطع هذا البيت :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فشرع معي في تنطيعه على قدر معرفته ثم نهض ولم يعد يجيء إلى فعمجبت من فطنته لما قصده في البيت مع بعد فهمه .

وأخبار الخليل كثيرة وعنه أخذ سيبويه علوم الأدب . ويقال أن أباه أول من سمى بأحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت ولادة الخليل في سنة مائة للهجرة وتوفي سنة سبعين وقيل خمس وسبعين ومائة ، وقيل عاش أربعاً وسبعين سنة ، وقيل توفي سنة ستين ومائة ، وقيل في سنة ثلاثين ومائة . قال ابن خلكان وهذا خطأ قطعاً ولكن نقله الواقدي . ومات بالبصرة وكان سبب موته أنه قال أريد أن أقرب نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها . ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره فانقلب على ظهره فكان سبب موته . وقيل بل كان يقطع بحراً من العروض انتهى ، أخذنا من وفيات الأعيان لابن خلكان .

ولنما نقلت لك ترجمة الخليل على هذا الوصف لتعلم أوصاف واضع هذا الفن ولينكشف لك معنى قولي في النظم : « وشهدت له فيحول العلم » البيت مع ما قبله من الأبيات والله أعلم . قال :

ثم صلاة الله تغني أحمداً على الذي جاء به عن الهدى
ووهب الله له التحية وآله وصالحى البرية

الصلاة من رحمته وصلاته على رسوله ، رحمته المقرونة بالتعظيم على حسب ما يليق بجناب المصطفى وعلى قدر منزلته من ربه .

وتغشى مضارع غشى كرضى يقال غشاه الأمر إذا أتاها يستره ويعمه ،
ومنه قوله تعالى : « يغشى الليل النهار » . وقوله تعالى : « هل أتاك
حديث الغاشية » وهى القيامة سميت بذلك لأنها تغشى الخلق أى تغطيهم
وفى وصف الصلاة بذلك معنى لطيف ومبالغة ظاهرة .

« وأحمد » علم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو المعروف
به عند أهل السماء كما أنه يعرف عند أهل الأرض بمحمد . كذا قيل
وقد نطق القرآن العظيم بالإسمين معاً فقال فى آية حكاية عن عيسى
عليه السلام : « ومبشراً برسول يأتي من بعدى اسمه أحمد » . وقال
فى آية أخرى : « محمد رسول الله » . وفى أخرى : « وما محمد
إلا رسول » .

وهدى بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة بلطف إلى ما يوصل
إلى المطلوب فهو بمعنى الهداية التى هى الدلالة على طريق من شأنه
الإيصال سواء حصل الوصول بالفعل فى وقت الاهتداء أو لم يحصل .

« التحية » : السلام الذى أمر الله به عباده فى قوله عز من قائل :
صلوا عليه وسلموا تسليماً » . وفى قوله : ووهب الله إلخ رشاقة فى
العبارة . وبلاغة فى المعنى .

وقوله : « وآله » معطوف على الضمير فى قوله له عملاً بقول من
أجاز عطف الظاهر على المضممر المجرور من غير إعادة الجار . « والآل »
فى الأصل الأهل أو من آل يؤول إذا رجع إليه بقرابة أو رأى
أو نحوهما . وآل النبى فى تحريم الصدقة واستحقاق النصيب من الخمس
هم : بنو هاشم وبنو عبد المطلب ، وعند أبى حنيفة : بنو هاشم فقط .
والأول الصحيح . وأما فى مقام الدعاء فآله صلى الله عليه وسلم كل
تقى ، كما ورد ذلك فى بعض الأحاديث وما أحسن قول القائل :

آل النبي هم أتباع ملتته من الأعاجم والسودان والعرب
لو لم يكن آله إلا قرابته صلى المصلى على الغاوى أبى لهب

قال أبو البقاء « آل بيتي » من جهة النسب : أولاد علي وعقيل وجعفر
والعباس . ومن جهة الدين كل مؤمن تقى . كذا أجاب رسول الله حين
سئل عن الآل قال بعضهم : الآل هم المختصون بالقرب منه قرابة أو صحابة
أو خلافة عنه في موارثه العلمية والعملية والحالية وهم ثلاثة أصناف :
صنف منهم آله صورة ومعنى وهو خليفته والإمام القائم مقامه حقيقة .
وصنف منهم آله معنى لاصورة كسائر الأولياء الذين هم أهل الكشف
والشهود . وصنف منهم آله صورة طينية لامعنى ، كمن صحت نسبته
الطينية والعنصرية ، وهذا الصنف هم السادات والشرفاء . مدى تخصيصه
الثاني بأهل الكشف والشهود مشكل بالنظر إلى حديث آل محمد كل تقى ،
فإنه ليس كل تقى يبلغ درجة الكشف والشهود ولكل درجات مما عملوا .
فيجب أن يجعل الصنف الثاني كل تقى . قيل لجعفر الصادق :

إن الناس يقولون : إن المسلمين كلهم آل النبي فقال : صدقوا
وكذبوا . فقليل له كيف ؟ فقال : كذبوا في أن الأمة كافة هم آله ،
وصدقوا إذا قاموا بشرائط شريعته هم آله .

قال أبو البقاء : وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه ، فمن
اجتمع بالنبي من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب ، ومن لم يجتمع
به منهم فهو من الآل فقط ، ومن اجتمع به من غير القرابة بشرط كونه
مؤمناً به فهو من الصحب فقط . انتهى كلامه .

وقوله : « صالحى البرية » الصالح هو الخالص من كل فساد ، والبرية
الخلق وأصله الهمز أخذاً من برأ الله الخلق يبروهم أى خلقهم ثم ترك فيها
الهمز تخفيف . قال ابن الأثير : ولم تستعمل مهموزة . قال الفراء : إن

أخذت البرية من البرأ وهو التراب فأصله غير الهمز تقول منه برأه الله
يبرؤه بروع أى خلقه انتهى .

قال :

وبعد فالعروض علم يعرف به صحيح الشعر والمزيتف

قوله « وبعد » أى أما بعد وقوله « فالعروض » إلخ تعريف لهذا العلم .
وحاصله أن العروض علم يعرف به صحيح الشعر من فاسده وعبر في
النظم بالمزيتف عن الفاسد ، يقال زافت الدراهم إذا صارت مردودة
لغش فيها .

وعرفه بعضهم بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتمدة . وقيل
هو علم بأصول يعرف بها صحيح أوزان الشعر وفاسدها وما يعتريها من
الزحافات والعلل .

وقيل علم يبحث فيه عن المركبات الموزونة من حيث وزنها ولاحاكم
في هذه الصناعة إلا استقامة الطبع وسلامة الذوق ، فالذوق إن كان فطرياً
سليقياً فذاك وإلا احتيج في اكتسابه إلى طول خدمة هذا الفن وموضوعه
الشعر من حيث أنه موزون بأوزان مخصوصة ومسائله القضايا التي يطلب
بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في هذا الفن . كان يعلم أن الخبن يدخل
الرجز وغايته لدى الصنع السليم أن يأمن من اختلاط بعض البحور
ببعضها وأن يعلم أن الشعر المأثى به أجازته العرب أو لم تجزه وهداية الغير
إلى الفرق بين الأوزان الصحيحة والفاسدة في النظم وواضعه الخليل بن أحمد
كما تقدم وحكم الشارع فيه الإباحة في غالب الأحوال وقد يصير في
بعضها مندوباً .

ولمّا سمي عروضاً إما لتشبيهه بالطريق الصعب لأن العروض في اللغة

الطريق الصعب ، وإما يكون السبب في فتحه دعاء الخليل بمكة وهي تسمى عروضاً لا عتراضها وسط البلاد ، وإما لكون لخليل ألهم إياه في الطريق عند رجوعه من مكة وله في كل واحد من الوجوه الثلاثة معنى مناسب وسيأتى تعريف علم القوافي في موضعه إن شاء الله تعالى .

قال ابن برى وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لا جدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلا حاجة له بالعروض كما لم يحتج إليه من سبق الخليل من العرب ، وإن كان غير مطبوع فلا يتأتى له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة كما قال أبو فراس الحمداني :

تناهض الناس للمعالي لما رأوا

نحوها نهوضي تكلفوا المكرمات

كذا تكلف النظم بالعروض ، ولأن بعض كبراء الشعراء لم يقف عندما حله الخليل وحصر من الأعاريض بل تجاوزها .

ولما قال أبو العتاهية أبياته التي أولها :

« عتب ما للخيالي حيرتني ومالي ، فقليل له إنك خرجت عن العروض . فقال : أنا سبقت العروض ولأنه يخرج بدیع اللفظ ورائق السبك إلى الاستبراد والركاكة وذلك حالة التقطيع والتفصيل . وربما أوقع المرأ في مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش . وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بدم علم العروض فقال : هو علم مولد وأدب مستبرد ومذهب مرذول مستنكر العقول بمستفعلن ومفعول من غير فائدة ولا محصول .

وجوب أن الحق الذي يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرف على ما سواه

من علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنعته ووضوح أدلته .
وجدوا حصر أصول الأوزان ومعرفة ما يعثر بها من الزيادة والنقصان
وتبين ما يجوز منها على حسن أو قبح وما يمتنع ، وتفقد حال المعاقبة أو المراقبة
والحزم وغير ذلك مما لا يتزن على اللسان ولا ينفطن له الفكر والأذهان ،
فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيح الوزن سليماً من العيب وليس
كذلك . قد يعتقد الزحاف السائغ كسراً وليس به . وهل علم العروض للشعر
إلا بمثابة علم الإعراب للكلام؟ فكما أن صنعة النحو وضعت ليعافى بها اللسان
من فضيحة اللحن فكذلك علم العروض وضع ليعافى به الشعر من خلل الوزن .
فلولاه لاختلطت الأوزان واختلفت الألسنة وانحرفت الطبائع عن الصواب
لإنحراف الألسنة عن الإعراب ، ولا حجة في ذم الجاحظ لهذا العلم فقد مدحه
أيضاً ، وإنما أراد بذلك إظهار الاقتدار على جمع المدح والذم في شيء واحد
فقال في مدحه : هو علم الشعر ومعياره وقطبه الذي عليه مداره ، به يعرف
الصحيح من السقيم والعليل من السليم ، وعليه تبنى قواعد الشعر وبه يسلم من
الأود والكسر ، وإنما يمنع من هذا العلم من نبا طبعه البليد عن قبوله ونأى له
فهمه البعيد عن وصوله انتهى كلام ابن بري مع حذف لبعضه .

قال :

وهذه منظومة في فنها	فائقة رائقة في حسنها
نظمها إعانة لطالبه	تعيّنه فيه على مطالبه

الإشارة من قوله وهذه إلى حاضر في الذهن فإن الخطبة سابقة على
المنظومة ، والمنظومة مفعولة من نظم الشيء إذا ألفه وضم بعضه إلى بعض ،
كذا في اللغة . قد خص العرف العام بالكلام الموزن وإنما اختار هذه العبارة
لأن النظم يطلق على المنظوم من اللؤلؤ والحرز ، يقال نظم من لؤلؤ .

وقوله في فنها : الفن النوع من الشيء وخصه العرف بالنوع من العلوم .

وقوله فائقه : أى عالية على غيرها يقال فاق أصحابه إذا علاهم بالشرف وغلبهم وفضلهم . وفى الحديث حبَّب إلى الجمال حتى ما أحب أن يفوقنى أحد بشراك نعل . ويقال : فقت فلانا أى صرت خيراً منه وأعلى وأشرف كأنك صرت فوقه فى المرتبة .

وقوله « رائقة » أى معجبة من رآها . يقال رائقه يروقه إذا أعجبه .

وقوله « إعانة » مصدر أعانه على الشئ إذا ظاهره عليه وانتصب على الحال . والطالب معروف وهو عرف المشتغل بالعلوم ، والمطالب جمع مطلب بمعنى المطلوب والضمير من فيه عائد إلى العروض والله أعلم .

قال :

وسأل الرحمن لإخلاص العمل لوجهه عز وغفران الزلل
وأن يعيننا على الطاعات فهو تعالى وفر الهبات

الإخلاص فى اللغة تخليص الشئ من الشئ ، قال تعالى : « من بين فرث ودم لسنا خالصة سائغاً للشاربين » وخلص اللبدان لا يكون فيه شوب من الفرث والدم . وفى العرف العام خلوص العمل من الرياء ، وعند الخواص أن لا تطلب لعملك شاهداً غير الله .

قال الفضيل بن عياض ترك العمل لأجل الناس رياء ، والعمل لأجلهم شرك .

وقيل الإخلاص تصفية الأعمال من الكدورات . وقيل الإخلاص سر بين العبد وربّه لا يعلمه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله . والفرق بين الإخلاص والصدق أن الصدق أصل وهو الأول ، والإخلاص فرع وهو تابع . وفرق آخر : الإخلاص لا يكون إلا بعد الدخول فى العمل كذا فى التعريفات .

وقوله عزّ ، بالتشديد من العزة التى هى الغلبة وهو تعالى القاهر فوق

عباده وغفران الزلل ستره، والزلل الانزلاق عن الحق ، والمراد بستره محوه بالكلية فلا يظهر لأحد في الدنيا ولا في الآخرة يمحو الله ما يشاء ويثبت .

وقوله « أن يعيننا » أى يرزقنا العون وهو توفيق الله تعالى وتسديده للمؤمنين وهما نعمة من الله على عباده المؤمنين، ومحامهما عند الفعل لا قبله ولا بعده لأنهما بمعنى الأقدار عليه والأقدار على الفعل إنما يكون حال وجوده .

والطاعات جمع طاعة ، وهى فعل ما أمر الشارع بفعله فيدخل فى ذلك المباح إذا قصد به التقوى على الطاعة لأن وسيلة الشئ فى حكمه ، ووافر الهبات كثيرها . يقال وفر المتاع إذا كثر واتسع والهبات والعطايا لا على قصد عوض .

« مقدمة » اسم لطائفة من الكلام تقدمت أمام المقصود مأخوذ من مقدمة الجيش وهى الطائفة التى تسير أمامه وهى بكسر الدال وعن ثعلب فتح داله . واعترض بأن ثعلب لم يحله فتح الدال إلا فى مقدمة الحيل والإبل وأما فى مقدمة الجيش فقد نقله الأزهري عن بعض ونصّه ، وقيل إنه يجوز مقدمة بفتح الدال . وقال البطلانيوسى ولو فتحت الدال لم يكن لحنا لأن غيره قدمه .

من شرح التاموس فائدة قال الزمخشري : وإنما بوب المصنفون فى كل فن من كتبهم أبواباً موشحة الصدور بالتراجم لأن القارئ إذا ختم باباً من كتاب ثم أخذ فى آخر كان أشط له وأبعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله . ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك عنه ونشط للمسير . ومن ثم كان القرآن سوراً ، وجزأه القراء عشوراً وأخماساً وأسباعاً وأحزاباً . قال غيره : ولأنه أسهل وجد أن

المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لربما تذكر منتشرة فتعسر مراجعتها .

قال :

تركب القصيدة الشعرية	من عشرة أجزاء سوية
فصاعداً وقيل بل من سبعة	وسمين مادونها بقطعة
وسم باليتيم بيتاً مفرداً	إذا لم يكن ثان له قد وجداً
وإن إليه ثانياً قد ضما	أو ثالثاً فتتفة يسمى
وركب البيت من الشطرين	والشطر من أجزاء أو جزأين
والجزء إما خمسة حروف	أو سبعة وكلها مرصوف
فلن يكن ذا خمسة يركب	من وتد أو سبب كتضرب
وإن يكن ذا سبعة فيبنى	من وتد وسببين وزنا

أى تركيب القصيدة المنسوبة إلى الشعر من عشرة أبيات مستوية الأجزاء فصاعداً فما دون ذلك لا يسمى قصيدة ، وقيل بل من سبعة أبيات فصاعداً . ويسمى ما دون القصيدة قطعة ويسمى البيتان والثلاثة نتفة وهى القطعة الصغيرة من الشئ . فإن كان بيتاً مفرداً لا ثانى له ، يسمى يتيماً تشبيهاً له باليتيم الذى مات أبواه .

وقيل أقل القصيدة ثلاثة أبيات وقيل أحد عشر وقيل ستة عشر وقيل عشرون . والقطعة ما دون القصيدة على كل قول فيها ، وقيل مقدار القطعة ثلاثة أبيات فما فوقها إلى السبعة . والظاهر أنه يشترط فى القطعة ما يشترط فى القصيدة من كون الأبيات على بحر واحد مستوية فى ما يجب استواؤه .

ويركب البيت من شطرين والشطر من أربعة أجزاء كما فى الطويل

والبسيط أو من ثلاثة أجزاء كما في الوافر والكامل أو من جزأين كما في الهزج والمضارع والمقتضب والمجثث .

ويركب الجزء من خمسة حروف أو سبعة حروف : فإن كان خماسياً فهو مركب من وتد مجموع وسبب خفيف كتضربو فإنه وزن « فاعلن » . وإن كان سباعياً فهو مركب من وتد مجموع أو مفروق مع كل واحد منهما سببان خفيفان كما في « مفاعلن ومستعلن » ذى الوتد المجموع ، و « مستفع لن » ذى الوتد المفروق ، وقد يركب من وتد مجموع وسببين ثقیل وخفيف كما في « مفاعلتن » عملاً بقول من أنكر الفاصلة كما سيأتى .

والحاصل أنه ذكر في هذه الأبيات أنواع التركيب وهى أربعة :
أحدها تركيب القصيدة أو القطعة أو التتفة من أبيات مستوية الأجزاء ، والمراد بإستواء الأجزاء كونها من بحر واحد قد إلتزم فى سائرهما ما يجب إلزامه من الأشياء التى بنى عليه أولها فيخرج بذلك ما لا يجب إلزامه من أنواع الزحاف ولما أشبهه من الخزم والخزم والتشعيت فى الخفيف والمجثث ونحو ذلك .

وثانيها تركيب البيت من الشطرين وذلك فى غالب الأحوال ، فلا يرد علينا المشطور والمنهوك فلأنهما نادران بالنسبة إلى التام ، وأيضاً فالأصل عدمهما وإنما يكونان عند دخول على الشطر والنهك .

واعلم أنهم شبهوا بيت الشعر ببيت الشعر بفتح العين فسموه باسمه وبيت الشعر لا يكون إلا ذا جانبين فكل شطر يشبه جانباً من البيت . ثم إن بيت الشعر لا يقوم إلا بالأعمدة والأوتاد والأسباب فشبهوا الجزء الأخير من الشطر الأول بالعمود المعترض وسط البيت ولذلك سموه عروضاً . وشبهوا المتحركين مع الساكن بالوتد الذى يرسى ليمسك البيت . وشبهوا

المحركين والمحرك مع الساكن بالحبال التي يربط بها في تلك الأوتاد وهى تسمى فى اللغة « أسبابا » وبذلك سمي الحرفان المشار إليهما .

فلذا تم بناء البيت احتاج إلى الساكن ، وساكن البيت الشعري هو المعنى فلو خلا منه لكان موحشاً فى حكم الحرب وفى ذلك يقول القائل :

والبيت لا يبنى إلا بأعمدة ولا عمود إذا لم ترس أوتاد

وثالثها تركيب الشطر من أجزاء أو جزأين كما تقدم .

ورابعها تركيب الجزء الواحد من الأوتاد والأسباب .

وبقى نوع خامس وهو تركيب الأسباب والأوتاد من الحروف المتحركة والساكنة وسيأتى ذكره فى الأبيات الآتية .

تنبيه : القصيدة فى الأصل « فعيلة » أما بمعنى « فاعلة » لأنها قاصدة تبين المعنى الذى سيق له ، أو بمعنى « مفعولة » لأن الشاعر يقصد تأليفها وجمعها وتهذيبها . ويقال فيها قصيد بلا تاء « فعيل » بمعنى « مفعول أو فاعل » كالقصيدة ، والتذكير بإعتبار الشعر مثلاً ، والتأنيث بإعتبار الأبيات . وقيل القصيد جمع قصيدة كالسفين جمع سفينة . وهى فى الإصطلاح مجموع أبيات من بحر واحد مستوية فى عدد الأجزاء وفى جواز ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يمتنع ، فخرج ما ليس من بحر واحد وما هو من بحر واحد صح . لكن لامع الإستواء فى عدد الأجزاء كأبيات من البسيط بعضها من « وافية » وبعضها من « مجزوة » ، وما هو من بحر واحد مع الإستواء فى عدد الأجزاء لكن لامع الإستواء فى الأحكام كأبيات من الطويل بعضها ضربه تام وبعضها ضربه محذوف ، وليس اتفاق الررى شرطاً فى تحقيق مسمى القصيدة بل فى وجوب سلامتها من « الأقواء والأكفاء والأجازة والإصراف » اللاتى هى من عيوب القافية والله أعلم .

ثم إنه أخذ في بيان الأسباب والأوتاد فقال :

وقسم الأسباب في التفصيل	السبب	الخفيف	والثقل
محرك	فساكن	للاوّل	كذا
محرك	فساكن	للاوّل	محركان
للمثقل			
وقسم الأوتاد في التفريق	للوّاد	المجموع	والمفروق
فساكن	يلى	محركين	نحو على لأول الوتين
وساكن	بينهما	للاّخر	كقام ثم الوضع في الدوائر
فحلقة	لدى	تحرك	علّم
فحلقة	والخط	للمخفف	وحلقتان للثقل فاعرف
وحلقتان	ثم	خطّ	إن ترو
فحلقتان	ثم	خطّ	في الوسط
فهذه	أوصافها	حين	تخط
اعلم أن كل واحد من الأسباب والأوتاد ينقسم إلى قسمين فأما			
الأسباب فلما تنقسم إلى سبب خفيف وسبب ثقل .			

فأما السبب الخفيف فهو متحرك بعده ساكن كقد ، وإنما سمي خفيفا لخفته بسكون ثانية .

وأما السبب الثقل فهو حرفان محرّكان مثل « لك » و « له » . وإنما سمي ثقيلًا لتحرك ثانيه فهو ثقل بالنسبة إلى الخفيف ، ولا يمكن أن يكون أول السببين ساكنًا لتعذر الابتداء بالساكن .

وأما الأوتاد فلما تنقسم إلى وتد مجموع ووتد مفروق . فأما الوتد المجموع فهو ثلاثة أحرف اثنان محرّكان والثالث ساكن كعلى وجرى ، وإنما سمي مجموعا لاجتماع محركيه . وأما المفروق فهو محرّكان بينهما ساكن كقام وكيف ، وإنما سمي مفروقا لافتراق محركيه . وإنما خص

الثنائى بلفظ السبب والثلاثى بلفظ الوتد لأن الثنائى معرض للزحاف والتغيير فشبه بالحبل الذى يقطع تارة ويوصل أخرى ، والثلاثى غير معرض للزحاف ، وإن عرضت له علة دامت فشبه بالوتد الثابت فى الأحوال كلها .

وصفة وضعها فى الدوائر الآتى ذكرها : إن المحرك فيها يرسم بالحلقة هكذا (٥) والساكن يرسم بخط هكذا (١) . فإن وجدت حلقة وخطاً هكذا (١٥) فهو السبب الخفيف ، وإن وجدت حلقتيّن هكذا (٥٥) فهو السبب الثقيل ، وإن وجدت حلقتيّن وخطاً هكذا (١٥٥) فهو الوتد المجموع وإن وجدت حلقتيّن بينهما خط هكذا (٥١٥) فهو الوتد المفروق . فهذه أوصافها حين تكتب فى الدوائر فلا يشكّل عليك وضعها هنالك . وإنما وضعت على هذا الحد ليتبين للنّاظر طريق استخراج الأبحر من الدوائر فإن كل دائرة يخرج منها أبحر ولا يخرج البحر إلا من وتد أو سبب والله أعلم .

بيان ما يعتبر فى الوزن عند التقطيع وما لا يعتبر قال :

والمد عن مسكّن معدود لو لم يكن خطّاً له وجود
ونحو همز الوصل لا يعد إلا إذا حرك أو يمد
وجعلوا المشدّد المعلوماً محرّكا وساكناً مدغوماً

يعنى أن مد الحرف يحسب فى الأوزان عن ساكن ولو لم يظهر له وجود فى الخط فيكون الحرف الممدود سبباً خفيفاً لأنه محرّك فساكن وذلك لظهور المد فى الصوت ، وكذلك المنون فإن التنوين محسوب عندهم عن ساكن . فأما ما لا يلفظ به كهمز الوصل حالة الدّرج فإنه لا يحسب فى الحروف إذ ليس المعتبر ما يكتب فى السطور وإنما الاعتبار بما يتحرك به اللسان . فلو حركت همزة الوصل وجب عدها عن متحرك ، وكذلك ما كان فى حكمها من الحروف فإنه لا يحسب كواو « عمرو » و ألف

« قاموا » وكهزمة الاستفهام المحذوفة أو المختلسة ، فإن ذكرت همزة الاستفهام عدت عن متحرك أو مدت فهي عن متحرك وساكن .

ويحسب الحرف المشدد في التقطيع عن حرفين الأول ساكن والآخر متحرك عكس المنون وذلك كشين « الشمس » وصاد « الصيف » . وبيانه أن في الشمس شينين الأول ساكن والثاني متحرك فأدغم الأول في الثاني كذا عند أهل هذه الصناعة . فقولى في النظم « وساكنامدغوما » من عطف السابق على اللاحق . والمعنى أن المشدد يحسب عن حرفين أحدهم محرك والآخر ساكن مدغوم في المحرك .

واعلم أن المنظور فيه عند التقطيع مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن مع قطع النظر عن خصوص الحركة والحرف والله أعلم .

قال :

وزاد قوم فوق ما قد مرّا	فاصلة صغرى وأخرى كبرى
وجعلوا الصغرى ثلاثا حركت	وساكننا من بعد ما قد سبكت
وأربع محركات تترى	من بعدها مسكن للكبرى
وأنكر المحققون تبين	وجعلوا هما مركبتين
من سببت ركبت كالصغرى	أو سبب ووتد كالأخرى

أى زاد قوم من أهل العروض منهم صاحب الكافي فوق مامر من الأسباب والأوتاد فاصلة صغرى وفاصلة كبرى . وجعلوا الأولى ثلاث متحركات وبعدها ساكن كفععلت ، والكبرى أربع متحركات وساكننا بعدها كسممكة بالتنوين . ومعنى الفواصل في اللغة حبال طويلة بضرب منها جبل أمام البيت وحبل وراءه يمسكانه من الريح فسميت الحروف المخصوصة بذلك تشبيها لها بتلك الحبال ، هذا إذا أهملت الصاد كما في النظم .

وقيل تسمى فاضلة صغرى وفاضلة كبرى بالإعجام لأنها فضلت على الأسباب والأوتاد . وقيل الصغرى لا يقال لها فاضلة لأنها لم تفضل على الكبرى ، ورد بأنها قد فضلت على الأسباب ، والأوتاد .

وأنكر أهل التحقيق في هذا الفن ثبوت الفاصلتين وجعلوهما مركبتين من الأسباب والأوتاد . فأما الصغرى فلأنها مركبة من سببين ثقل فخفيف ، وأما الكبرى فلأنها مركبة من سبب ثقل فوتد مجموع . ولا توجد الفاضلة الصغرى عند من قال بثبوتها إلا في دائرة المؤتلف ، فلا تظهر إلا في مفاعلتين وفروعه متفاعلتين . وأما الفاضلة الكبرى فلا أعلم لها وجوداً في شيء من الدوائر ولا في شيء من التفاعيل الأصلية ولا الفرعية إذ لا يوجد في جزء واحد أربع متحركات متوالية بعدها ساكن اللهم إلا في مستفعلن إذا دخله الحبل وهو حذف ثانيه ورابعه فإنه يبقى « متعلن » . وأنت خبير أن مثل هذا لا يجعل جزءاً برأسه وإنما هو « مستفعلن » دخله الزحاف المزدوج . ولو جعل هذا جزءاً برأسه لوجب أن يوضع لكل تغيير فاضلة فيفضى الأمر إلى إنهزام القواعد وتلاشي الضوابط . وإذا ظهر لك هذا عرفت بطلان ثبوت الفاضلة الكبرى وببطلانها تبطل الصغرى أيضاً ، لأن المثبتين إنما أثبتوهم ! معاً ولم يقل أحد بثبوت بعض دون بعض فظهر القول بأن الصغرى مركبة كما تقدم والله أعلم .

قال :

ثم التفاعيل التي تعتبر	بها لدى القياس تلك الأبحر
قد حصروا جميعها في عشرة	وجعلوا الأصول في أربعة
وهي فعولن ومفاعيلن أتى	وفاعلاتن بافتراق نعنا
مفاعلت أيضاً بتحريك لنا	منونا لفظاً وخطاً ثبتا
وهذه الأصول كلا ابتدئ	في أول افتتاحه بوترد

وافتحوا الدوائر المشهورة	بهذه الأصلية المذكورة
إلا التي تعرف بالمجتلب	فلمنها مبدوة بالسبب
وحصروا فروعها في ستة	ففاعلين لأول الأربعة
مستفعلن وفاعلاتن للذي	يليه مفعولات أيضاً فخذ
لفاع لاتن ذى افتراق وكذا	مس نفع لن ذوالافتراق فرع ذا
وفرعن متفاعلين على	آخرها في النظم حتى تكمل
لمعت سيوفنا يجمع مـ	كان من الحروف فيها رسماً
وما عدا المذكور من تفعيل	فلنما نشأ عن التعليل
كما إذا زحف جزء أو أعل	فإنه لغيرها قد يستقل

أعلم أن التفاعيل التي تتركب من الأسباب والأوتاد وتعتبر بها بحور الشعر كلها قد حصروا جميعها في عشرة ألفاظ، وقسموها إلى قسمين أصول وفروع، فجعلوا الأصول منها أربعة والفروع ستة .

فأما الأصول فهي فعولن ومفاعيلان وفاع لاتن ذوالوتد المفروق وهو معنى قولي « بافتراق نعتا » أي وصف . والرابع « مفاعلاتن » بتحريك التاء منونا وإنما سكنته في النظم وحذفت نونه لضرورة الوزن ولذا وصفته في البيت بتحريك التاء والتنوين لفظاً وخطاً كغيره من التفاعيل فإنه يرسم الساكن في آخرها بالنون، كما يلفظ به ليستبين للسامع أنه حرف ساكن . وكان الواجب تقديم متفاعلين على فاعلاتن فاع لاتن ، لأن وتده مجموع ووتد « فاع لاتن » مفروق ، والمجموع مقدم على المفروق ، ولأنه أصل لدائرة المؤتلف بخلاف « فاع لاتن » فإنه لا يوجد أصلاً لشيء من الدوائر ولا يوجد في شيء من الأبحر إلا في المضارع خاصة .

فإن قيل وكذلك متفاعان لا يوجد أيضاً إلا في الوافر ، قلت نعم .

لكن الوافر أكثر استعمالاً من المضارع فيستحق التقديم بذلك . وإنما سميت هذه لأربعة بالأصول لكونها مبدوءة بالأوتاد وهو معنى قولى : « وهذه اصول كل ابتدئ » إلخ ولذلك افترضوا بها الدوائر المشهورة عند أهل هذا العلم وهى خمس الدوائر الآتى ذكرها فيما بعد إلا دائرة المجتلب وهى الدائرة الرابعة فإنها مبدوءة بالسبب وذلك إنها مركبة من مستفعلين مستفعلين مفعولات وهى كلها فروع مبدوءة بالأسباب الخفيفة كما ترى وهو وزن السريع . وإنما بدئت هذه الدائرة بالأسباب لكون السريع هو أكثر أبحرهما استعمالاً ، وقيل لأنه لا يوجد فى أول شئ من أبحرهما وتد مجموع إلا فى المضارع وهو قليل فى لسان العرب حتى أن الأنخفش أنكره ورد بأن الخليل هو الذى ابتداء هذه الدائرة بالسريع فلا يليق أن يكون صنع ذلك الإنكار الأنخفش إياه ، هذا لا يصح أن يقال به .

ثم إن الدوائر المفتوحة بالأوتاد لم تفتح إلا بوتد مجموع فلذا لا ترى « فاع لاتن » المفروق الوتد أصلاً لشئ من الدوائر . فقولى فى النظم بهذه الأصلية المذكورة متوجه إلى سائر الأجزاء الأصلية ، وأما الفروع فهى تسعة : فاعلن ومستفعلن وفاعلاتن ومفعولات ومس تفعل لن ومتفاعلن . فأما فاعلن فهو فرع فعولن قدّم سببه على وتده فصار « لن فعو » فنطقوا به « فاعلن » . وأما « مستفعلن وفاعلاتن » ذو الوتد المجموع فإنهما فرعان لمفاعلين قدم سبباه على وتده فصار « عيان فعا » فنطقوا به « مستفعلن » ثم قدم أحد سببه وبقي الآخر مكانه فصار « نن فاعلا » فنطقوا به « مس تفعل لن » وهذا معنى قولى فى النظم : « مفعولات أيضاً فخذ لفاع لاتن » إلخ فلنفظ مفعولات مفعول مقدم أى خذ مفعولات فرعاً « لفاع لاتن » مفروق الوتد وكذا « مس تفعل لن » مفروق الوتد فرع ذا أى فرع هذا الجزء . وأما « متفاعلن » فهو فرع لمفاعلتين قدم سبباه الثقيل والخفيف على وتده المجموع فصار « علاتن فعا » فنطقوا به متفاعلان وهو معنى قولى فى النظم : « وفرعن

متفاعلين على آخرها « أى على آخر الأصول التى ذكرتها فى النظم وهو « متفاعلين » . وإنما سميته آخر بالنظر إلى ذكرى إياه مع قطع النظر عن ترتيب وضعها الأصلي إن الوضع الأصلي يقتضى تقديمه على « فاع لاتن » كما مر بيانه . فهذه العشرة التفاعيل تسمى أجزاء وأركاناً وأمثلة وأوزاناً فهى ألفاظ مترادفة معناها واحد وهى الألفاظ اللاتى يوزن بها أى بحر كان من الأبحر الآتية ، ثمانية منها سباعية الأحرف واثنان خماسيان وهما فعولن وفرعه وهو فاعلن ، وما عداهما فسباعى ، وثمانية مختلفة لفظاً وحكماً ، واثنان متفقان فى اللفظ مختلفان فى الحكم وهما « مستفعلان » ذو الوجد المجموع و « مس تفع لن » ذو الوجد المفروق فإن لفظ الأولين واحد وكذا لفظ الآخرين وأحكامهما مختلفة . ووجه ذلك أن « مس تفع لن » له حالتان و « فاعلاتن » كذلك ، لأن الأول تارة يكون مركباً من سببين خفيفين يليهما وجد مجموع كما فى غير بحر الخفيف والمجثث ، وتارة يكون مركباً من سببين خفيفين بينهما وجد مفروق كما فيهما « فاعلاتن » ، وتارة يكون مركباً من وجد مجموع بين سببين خفيفين كما فى غير بحر المضارع . وتارة يكون مركباً من وجد مفروق بين سببين خفيفين كما فى هذا البحر . وعلى كل حال فاللفظ واحد والحكم مختلف لتفارقهما من جهة أن « مستفعلان » المجموع الوجد يجوز طيه بخلاف مفروقه . و « فاعلاتن » المجموع الوجد يجوز خبئه بخلاف مفروقه إلى غير ذلك من الأحكام المختصة بالأسباب والمختصة بالأوتاد .

كذا قيل ورد بأنه لا إتياف فى صورتيهما بل هما مختلفان لفظاً أمناً إذ يجب فى الصناعة على قارئ التفاعيل أن يقف وقفة لطيفة على آخر الوجد المفروق ليعلم السامع من أول الأمر أن هذا الجزء هو ذو الوجد المفروق بخلاف ذى الوجد المجموع ولأن ذا الوجد المفروق يفصل فيه بحر المفروق عما بعده إشارة من أول الأمر إلى أنه صاحب المفروق بخلاف ذى الوجد المجموع .

وكل بحر من الأبحر الآتى ذكرها إما أن يركب من جزأين أصليين كالطويل أو فرعين كالبيسط أو من أصل واحد كالوافر والمتقارب أو من فرع واحد كالكامل والمتدارك . ولا تجد محرراً إلا وهو مركب منها ولا يوجد تفعيل من غيرها أبداً إلا إذا وقع الزحاف أو دخلت العلة في شيء من هذه الأجزاء ، فإنه ينتقل إلى غيرها لا على سبيل الأصالة بل لأجل اختيار الألفاظ المستعملة على المهملة ، ولحسن النطق بها دون غيرها . وذلك كما ينتقل مستفعلن المقطوع في ثاني الرجز إلى « مفعولن » ، وانتقال « فاعلاتن » إليه بسبب التشعيب في الخفيف والمجثث ، وهكذا في مائر الأحكام على حسب ما سيأتى في بابي الزحاف والعلل .

ولما اختاروا التفعيل في الأوزان دون غيره من الكلمات موافقة لأهل الصرف في وزنهم الكلمة بفعل كذا .

قليل ثم إن الحروف التي تركبت منها تلك التفاعيل عشرة ، يجمعها قولك « لمعت سيوفنا » . فما أحسن هذا الانفاق حيث وافق عدد التفاعيل عدد الحروف المذكورة ، فإن كل واحد من النوعين عشرة . ثم ما أحسن هذه العبارة التي جمعت الحروف مع أن الجنة تحت ظلال السيوف والله أعلم .

باب الزحاف « بكسر الزاء »

الزحاف في اللغة مصدر زاحف كالمنزاحفة ، يقال زحف إلى الحرب وغيرها إذا أسرع النهوض إليها قال امرؤ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوبا نسيت وثوبا أجر

وأما في الاصطلاح فهو تغيير يلحق ثانيا السبب . وقيل تغيير عدمه أحسن من وجوده . ورد بقبض « فعولن » الذي قبل الضرب الثالث من الطويل فإنه أحسن من عدم القبض اتفاقا مع أنه زحاف .

وقيل هو الذي وجوده في الشعر أكثرى ونقص بالتشعيب فإنه أكثر من عدمه في الخفيف ، ومنعه الدماميني .

وقيل هو حذف ساكن السبب الخفيف ونقص بالإضمار والعصب والعقل فإن كلا منها زحاف وليس تغيير ثانيا السبب الخفيف . وسمى هذا التغيير زحافا وزحفا لما يحدث به في الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها لما نقص منها . مأخوذ من قولهم زحف إلى الحرب إذا أسرع كما تقدم .

وقيل مأخوذ من تراحف الجيشين إذا قرب بعضهما إلى بعض فكأن أجزاء الجزء تقاربت حين دخله هذا التغيير وهو أولى ، لأن الزحاف في الأصل مصدر زاحف وهو لا يكون إلا من متزاحفين والله أعلم . قال :

فيدخل الزحاف ثانيا السبب	في أول الأجزاء أو حيث وجب
كان بحذف أو بتسكين لما	كان محركا ولم يلتزما
يكون في الحشو من الأجزاء	والضرب والعروض وابتداء
وخص كل موضع باسم	ليستبين فصله في الرسم

يعنى أن الزحاف تغيير يختص بثانى السبب كان السبب خفيفا أو ثقيلًا ، كان فى أول الجزء أم فى آخره وهو معنى قولى فى النظم فى أول الأجزاء أو حيث وجب ، ومعنى وجب أى ثبت . وهو إما أن يكون بحذف الثانى كالخبز والوقص والطفى والقبض والعقل والكف . وإما بتسكين المتحرك كالإضمار والعصب وكل واحد منها غير واجب ، أى إذا وجد فى بعض الأجزاء لا يلزم وجوده فى الجزء الثانى والثالث . وإذا وجد فى بعض الأبيات من القصيدة لا يلزم وجوده فى سائرها . وينقص بنحو القبض فى عروض الطويل فإنه يجب التزامه فى سائر القصيدة . ويجاب بأنه إنما وجب التزامه لعارض وهو جريانه فى هذا الموضع مجرى العلة الواجب التزامها .

ثم إن الزحاف يكون فى الحشو من الأجزاء ، ويكون فى العروض والضرب والابتداء :

فأما الابتداء فهو عبارة عن الجزء الأول من البيت .

وأما العروض فهو عبارة عن الجزء الأخير من الشطر الأول .

وأما الضرب فهو عبارة عن الجزء الأخير من البيت . ويكون فى المصدر أيضاً ، وهو عبارة عن الجزء الأول من الشطر الثانى . وإما هو عبارة عن الجزء المتوسط بين الابتداء والعروض أو بين المصدر والضرب .

ويخص كل موضع وقع فيه الزحاف باسم يعرف به عند أهل هذا العلم . وإنما خصوه بذلك ليمتاز من غيره لأن أنواع الزحاف كثيرة . فإذا قلنا دخل هذا الجزء زحاف لم يعلم أى أنواعه هو . فإذا قلنا دخله الخبز أو الطفى أو الإضمار أو الوقص ، تبين للسامع ذلك التغير المخصوص وعرفه من بين سائر التغييرات .

وإنما كان الزحاف خاصاً بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحاف أكثر

ورودا فى الشعر من العلل . فالوتد أثبت من السبب لأن السبب كثير الاضطراب . فإذا زوحف السبب اعتمد على الوتد ، فلو زوحف الوتد لضعف اعتماده لضعف الوتد . وقد تقدم أن بيت الشعر كبيت الشعّر ، فكما أن السبب فى بيت الشعّر يضطرب وإنما يعتمد على الوتد لأنه يمسكه ، كذلك هو فى بيت الشعّر . ولأن الأسباب أكثر دوراً فى الأجزاء من الأوتاد ، ألا ترى أن الواقع من الأسباب فى الأجزاء العشرة ثمانية عشر فى كل واحد من الخماسين سبب واحد ، وفى كل واحد من السباعية سببان وليس فيها من الأوتاد غير عشرة فقط فى كل جزء وتد .

والزحاف أكثر ورودا فى الشعر فجعلوا الأكثر ورودا للأكثر وجودا قصدا للتخفيف . وإنما اختصت ثوانى الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو زوحفت لأدى إلى الابتداء بالساكن فى السبب الخفيف مطلقا ، وفى الثقيل إذا أضمر ووقع أول البيت .

واعلم أن التغيير الذى يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين : نوع يسمى بالزحاف ونوع يسمى بالعلة . وزاد بعض العروضيين نوعا آخر وهو العلة الجارية مجرى الزحاف . وزاد الدمامينى قسما رابعا وهو زحاف يجرى مجرى العلة ، قال : ألا ترى أن القبض مثلا من أنواع الزحاف .

يدخل عروض الطويل على وجه اللزوم فهو تغيير لحق ثانى السبب وجرى مجرى العلة من حيث لزومه والله أعلم .

قال :

وإن يكن ثانيه يوما حذف	وكان ساكنا إذا لم يحذف
فسمه الخبن بفتح الحاء	مع ساكنة من بعدها فى الباء
وإن يكن محركا فمكنا	فذلك الإضمار فافهم وافطنا

والوقص حذفه محركا وإن في رابع مسكن حذف ركن
فذلك الطي وحذف الخامس مكسنا قبض كيا مقابس
وإن يسكن بعينها تحرّكا فالعصب والعقل إذا لم تبركا
وإن أتى في سابع بحذف مسكن فسمته بالكف

اعلم أن الزحاف نوعان مفرد ومزدوج ، فالمفرد وهو الذى يكون
فى محل واحد من الجزء ، والمزدوج هو الذى يكون فى محلين فيه و سياتى
الكلام عليه فى ما بعد .

وذكرت فى هذه الأبيات الزحاف المفرد وهو ثمانية أنواع :

أحدها « الحَبْنُ » بفتح الحاء وسكون الباء وهو حذف الساكن الثانى
من الجزء كسمن « مستفعلين » ، وألف « فاعلن » وألف « فاعلاتن » ذى
الوتر المجموع ، وحذف فاء « مفعولات » فيصير « مفعولات » فينقل
إلى « مفاعيل » لأنه أحسن منه لفظا . وسمى بذلك لأن الحَبْن يطبق فى اللغة
على جمع ذيل الثوب من أمام إلى الصدر لوضع شىء فيه . وفى الحذف
المذكور جمع ثالث الجزء إلى أوله . ويقال خبن الحياطة الثوب إذا ضم
ذيله إليه ، فكأن الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثالثه شبه
بالثوب إذا خبن .

والنوع الثانى « الإضممار » وهو تسكين الثانى المتحرك من الجزء ،
ولا يوجد إلا فى متفاعلين فيختص به الكامل فيصير « متفاعلين » بسكون
التاء فينقل إلى مستفعلين لأنه أحسن منه لفظا ، وهو مأخوذ من الإضممار
الذى هو الإخفاء بقول أضمرت فى نفسى كذا أى أخفيت به . ولما كانت
حركة الحرف تميزه وتظهره وأسقطت كان إسقاطها إخفاء لبعض الحروف
فسمى لذلك إضممارا . وقيل مأخوذ من قولك أضمرت البعير إذا جعلته
ضامرا مهزولا ، لأن حركة الجزء لما ذهب وأعقبها السكون ضعف لسبب
ذلك فشبه بالضماء المهزول .

والنوع الثالث « الوقص » بفتح الواو بعدها قاف ثم صاء مهملة وهو عبارة عن حذف الثانى المتحرك كحذف تاء « متفاعلمن » فيصير « متفاعلمن » . ولا يوجد إلا من الكامل أيضا لأن « متفاعلمن » لا يكون إلا فيه . وسمى بذلك . لأن الوقص فى اللغة قصر العنق وكسرها ، ومنه قولهم وقص للرجل إذا سقط عن دابته فاندقت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه بمن اندقت عنقه لأن الثانى من الجزء بمنزلة العنق .

وقولى فى النظم « والوقص حذفه محركا » أى حذف الثانى من الجزء فى حال تحريكه احترازا عما قاله بعضهم أن الوقص دخول الخبن على الإضمار ، فيكون الجزء قد أضمر أولا بتسكين ثانيه ، ثم خبن بحذف ذلك الساكن .

ورد بأنه يلزم على ذلك اجتماع ثلاث علل فى محل واحد وهو ممنوع .

وأجيب بأن ذلك ليس بمستنكر . قلت لا يوجد له نظير فلا يمكن تسويغه بلا دليل ولا مثال . ثم إن الدعوى بأن الجزء أضمر ثم خبن لم تقم عليها بيينة . وانتقاله من تغيير إلى تغيير من غير بيينة تكلف ظاهر والله أعلم .

فهذه ثلاثة أنواع : الخبن والإضمار والوقص كلها فى ثانى الجزء .

والنوع الرابع « الطى » بفتح الطاء وتشديد الياء وهو حذف الرابع الساكن كفاء مستفعلمن مجموع الوتد فيصير « مستعلمن » ، وحذف واو « مفعولات » سمي بذلك لأن الحرف الرابع من الجزء السباعى واقع واسطة ، فإذا حذف التقت الحروف التى قبله بالحروف التى بعده فأشبهه الثوب الذى يطوى من وسطه . ولا يوجد شئ من أنواع الزحاف فى الحرف الرابع من الجزء إلا الطى لأن الزحاف لا يكون إلا فى ثانى السبب . ورابع الجزء إذا

كان متحركاً لا يكون ثانياً السبب ، لأنه إما أن يكون أول سبب أو ثانياً رتد ، وكلاهما ليس محلاً لازحاف .

والنوع الخامس « القبض » بفتح القاف وسكون الموحدة بعدها ضاد معجمة وهو عبارة عن حذف الخامس الساكن كنون « فعرلن » وياء « مفاعيلن » وهو معنى قولى فى النظم : « كيا مقابس » أى كيا مقابيس فإن مقابيس على وزن مفاعيل ، فإذا حذف ياءه صار مقابس وهو القبض . وسمى بذلك لانقباض الصوت بالحزء الذى يدخله وذلك لأنه يدخل « فعرلن ومفاعيلن » ليس إلا . فإذا حذف النون من الأول والياء من الثانى انقبض الصوت عن الغنة التى كانت موجودة مع النون وعن اللين الذى كان موجوداً مع الياء .

والنوع السادس « العصب » بفتح العين وسكون الصاد بعدها موحدة وهو عبارة عن تسكين الخامس المتحرك ، وهو مختص بمفاعلتين فإن تسكين لآمه هو العصب ، ولا يوجد إلا فى الوافر . وإنما سمي بذلك لأن حركة الحرف اعتصبت منه فمنع أن يتحرك وكل شيء عصبته فمنعته الحركة فهو معصوب .

والنوع السابع « العقل » بفتح المهملة وتسكين القاف وهو عبارة عن حذف الخامس المتحرك وذلك معنى قولى : « والعقل إن لم يتركاً » أى إذا لم يترك الخامس المتحرك بل حذف فهو العقل . وذلك كحذف لام « مفاعلتين » ، ولا يوجد إلا فيه فهو مختص بالوافر أيضاً . وإنما سمي بالعقل لأن العقل فى اللغة المنع ، ومنه عمليت البعير وهو ربط مخصوص يكون فى يد البعير . ولما كان « مفاعلتين » يحذف منه اللام فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة ، إذ كان الحزء الواقع بعده مفتوحاً بوتد مجموع شبه بالبعير المعقول . ويحتمل أن يكون سمي

بذلك لأنه لما حذفت لامه منع منها ومن حركتها فأشبهه البعير الذى عقلت
يده فمنع الحركة ؟

والنوع الثامن « الكف » بتشديد الفاء وهو عبارة عن حذف السابع
الساكن كنون « مفاعيلان » ونون « مفاعلتان » ونون « فاعلاتن » .
وسمى بذلك تشبيها له بكف القميص وهو كف طرفه .

فهذه أنواع الزحاف المفرد ، ثلاثة منها تختص بتغيير الثانی وهى :
الحبن والإضممار والوقص . وواحد يختص بالرابع وهو الطى . وثلاثة يختص
بالخامس وهى : القبض والعصب والعقل . وواحد يختص بالسابع
وهو الكف .

ثم أخذ فى بيان الزحاف المزدوج فقال :

وإن أتى فى الجزء مرتين	فسمه مزدوجا ذا شين
وذلك فى أربعة يكون	خبل إذا ما طوى الخبون
وإن طويت مضمرا فعزل	وإن كفت مع خبن شكل
وإن كفت مع عصب سمه	نقصا وقالوا كلهم بذه
لكنه مستحسن فى المفرد	بل ليس يخلو منه شعر أحد

الزحاف المزدوج هو الذى يوجد فى موضعين من الجزء ، سمى
مزدوجا لأنه إثنان فهو شبيه بالزوجين . وقولى : « ذا شين » ،
بفتح الشين أى يشين الجزء ويسلبه حسنه ، وهو أربعة أنواع :

النوع الأول : الخبل بفتح المعجمة وسكون الموحدة ، وهو عبارة
عن اجتماع الحبن مع الطى فى جزء واحد ولا يوجد ذلك إلا فى جزأين :
أحدهما « مستفعلان » مجموع الوند فيخبن يحذف سينه ، ويطوى يحذف

فأنته فيصير « مستعينان » . والثاني « مفعولات » فيحذف فاوؤه وواوؤه وذلك هو الحبن والطنى فيصير « مفعولات » فذلك هو الحبل .

وإنما سمي هذا النوع خبلا لأن الحبل في اللغة الفساد . يقال يد نجبولة إذا كانت مختلة معتلة ، فكان الجزء لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذى اعتلت يداه .

النوع الثاني الخزل بفتح المعجمة الأولى وسكون الثانية ، وهو عبارة عن اجتماع الطى والإضمار في جزء واحد ، ولا يكون إلا في « متفاعلين » فيضممر بتسكين تائه ويطوى بحذف ألفه فيصير « متفعلن » بسكون التاء وذلك هو الخزل .

وسمى بذلك لأن الخزل في اللغة القطع ، ومنه سنام مخزول أى مقطوع لما أصابه من الدبر ، فكان الجزء لما تكرر عليه الإعلال شبه بالسنام الذى أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع عليه إعلالان . وقولى فى النظم « وإن طويت مضمرافخزل » معناه إن طويت جزءاً مضمرافذلك الخزل .

النوع الثالث « الشكل » بفتح المعجمة وسكون الكاف وهو عبارة عن اجتماع الكف والحبن فى جزء واحد ، ولا يوجد إلا فى « فاعلاتن » مجموع الوتد و « مستفع لن » مفروق الوتد فيعخن كل منهما بحذف ثانية ويكف بحذف سابعه فيصير « فاعلاتن » « فعلات » ، ويصير « مس تفعل لن » « متفعل » وذلك هو الشكل .

وإنما سمي بذلك لأن الشكل فى اللغة ربط مخصوص ، يقال شكلت الدابة وغيرها بالشكل . فكان الجزء لما حذف آخره وما بلى أوله سمي بالدابة التى شكلت يدها ورجلها . لأن الجزء يمتنع به من إنطلاق الصوت وإمتداده كما تمتنع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها فى عدوها :

النوع الرابع النقص بفتح النون وسكون القاف بعدها مهملة ، وهو عبارة عن اجتماع الكف مع العصب ، ولا يكون ذلك إلا في « مفاعلتين » فيعصب بسكون لامه ويكف بحذف نونه فيصير « مفاعلت » وهو النقص . وسمى بذلك لأن النقص في اللغة ضد التمام فكأن الجزء لما سكن خامسه وحذف سابعه غير تام فهو منقوص .

فهذه الأربعة الأنواع هي الزحاف المزدوج وكلها مذمومة في الشعر وهو معنى قولى : « وقالوا كلهم بدمّة » . وأما قولى : « لكن مستحسن فى المفرد ... إلخ » فمعناه أن الزحاف المفرد مستحسن بالنظر إلى المزدوج بل لضرورة داعية إليه . فليس يخلو منه شعر أحد من الناس وإن اجتهد وحرص على اجتنابه . فلا يكاد يتفق له وإن اتفق فى بيت أو بيتين اضطرب إليه فى سائر القصيدة . وإنما قلت إن استعمال المفرد مستحسن بالنظر إلى المزدوج لثلاثتهم استحسانه مطلقاً . فإن الأمر فى استعماله مختلف ، فمارة يكون حسناً ومارة يكون صالحاً ومارة يكون قبيحاً . فالحسن ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم نقصان النظم به وكما له ، كقبض « فعولن » فى الطويل . والقبيح ما قل استعماله وشق على الطباع السليمة احتماله ، كالكف فى الطويل . والصالح ما توسط بين الحالين ولم يلتحق بأحد النوعين كالقبض فى سباعى الطويل ، إلا أنه إذا أكثر منه التحق بقسم القبيح . ولهذا قال الأصمعى : الزحاف فى الشعر كالرخصة فى الدين ، لا يقدم عليها إلا الفقيه ، لأن الرخصة إنما تكون للضرورة ، وإذا سوغت فلا يستكثر منها .

قالوا فينبغى للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذب سوقه ، ولا يسامح نفسه فيتعمد الزحاف المستكره اتكالا على جوازه ، فيأتى نظم

ناقص الطلاوة قليل الحلاوة وإن كان معناه في الغاية التي تستجد ، انتهى
والله أعلم .

قال :

ولم يكن في أول الحروف وثالث وسادس معروف
لأنما تراحف الأسباب وليس في زحافها إيجاب

يعنى أن الزحاف لا يدخل أول حروف الجزء ولا ثلثه ولا سادسه ،
ولأنما يكون في ثاني الجزء ورابعه وخامسه وسابعه . وإنما امتنع منه الأول
والثالث والسادس لأن كل واحد منها إما أول سبب أو وتد ، أو ثاني وتد
أو ثلثه . وأول الأسباب لا يمكن زحافها لأن ذلك يفضي إلى الابتداء
بالساكن كما تقدم . وأما التمدد فلا يدخله الزحاف في أوله ولا ثانيه ولا ثلثه
لأنها إنما تراحف الأسباب دون الأوتاد . والأسباب إنما يقع الزحاف في
ثانيها لاني أولها كما تقدم ، ثم إن الزحاف فيها غير واجب بل جائز فقط .
ولأنما وجب القبض في عروض الطويل لشبهه بالعلة كما مر . نعم يكون
الزحاف واجباً في بعض المواطن وهو المخصوص بالمراقبة ولذا استثنيت
بقولى :

سوى الذى قاله في المراقبة	قالوا ببحرين تكون واجبه
وهى إذا ما السببان اجتماعا	ولم يصح أن يزاحفا معا
ولم يجوز أن يسلم بل يجب	زحاف بعض وللأخير يرقب
مقتضياً تخص مع مضارع	ولا ترى في سائر المواضع
وإن يجوز أن يسمى معاقبه	إذ عاقب الزحاف فيها صاحبه
يكون في جزء وفي جزأين	ولا ترى ما قبلها في اثنين
وهى إلى ثلاثة تنوعت	صدر وعجز طرفان وضعت

فالمصدر ما زوحف في أوله	لأجل أن يسلم ما من قبله
والعجز ما زوحف منه الآخر	من أجل أن يسلم منه الآخر
والطرفان الطرفان زوحفا	ليسلم السابق والذي خلفا
تكون في الطويل والمديد	والوافر الكامل في التعديدا
وهزج والرمل والخفيف	منسرح مجتثها اللطيف
وإن تصح فيهما المزاخفة	مع صحة لنجاة والمكانفة
تكون في البسيط والسريع	ورجز منسرح مطيع
فبعضه معاقب كما غير	وبعضه مكانف كما اشتهر
فلا تناف بين ذكره هنا	وبين ذكره هناك فافطنا

يعنى أن الزحف لا يجب استعماله إلا في المراقبة وهي عبارة عن حالة يجتمع فيها السببان في جزء واحد كاجتماعها في « مفاعيلن » . ولم يصح أن يزاحفا معاً ولا أن يسلماً معاً ، وإنما يجب زحاف أحدهما وسلامة الآخر ، فكأن السالم منهما يرقب المزاخف أى يحرسه . ولا توجد إلا في بحرین هما المضارع والمقتضب .

فوزن المضارع : « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن » والمراقبة فيه بين « عى » و « لن » في الشطرين ، فلإن ذهب الياء بقى النون ، وإن ذهب النون بقى الياء .

ووزن المقتضب : « مفعولات مستفعلن مفعولات مستفعلن » والمراقبة فيه بين فاء مفعولات وواوه في الشطرين معاً ، فلإن حذف الفاء بقى الواو ، وإن حذف الواو بقى الفاء .

وإن جاز سلامة السبيين معاً وامتنع زحافهما معاً فهى المعاقبة لأن الزحاف في كل واحد من السبيين يعاقب صاحبه أى يجيى عقبه ، وتكون

في جزء في جزأين ، يعني أن المعاقبة تكون في السببين إذا اقترنا في جزء واحد .
كفاعلين ومتفاعلين ومتفاعلين . وتكون فيهما إذا التقيا في جزأين كما في
فاعلان فاعلن . فإن آخر « فاعلاتن » سبب خفيف ، أول « فاعلن » كذلك .

والمراقبة لا تكون إلا في السببين المقترنين في جزء واحد وهو معنى
قول : « ولا ترى ما قبلها في اثنين » أي لا توجد المراقبة في جزأين .

والحاصل أنه فرق بين المراقبة والمعاقبة بشيئين :

أحدهما أن المراقبة لا تجوز فيها سلامة السببين معاً وتجاوز في المعاقبة .
وثانيهما أن المراقبة لا تكون إلا في السببين المقترنين في جزء واحد .
والمعاقبة تكون فيها إذا اقترنا مطلقاً سواء كانا في جزء أو في جزأين ، ولذا
تنوعت إلى ثلاثة أنواع ، رخص كل نوع منها باسم وهي : الصدر
والعجز والطرفان .

فأما الصدر فهو ما زحف أوله لسلامة ما قبله كقولك « فاعلاتن فاعلاتن » .
فإن الزحاف وقع في أول « فاعلن » ، وسلم قبله نون « فاعلاتن » . وسمى
بذلك لوقوع الحذف في صدر الجزء . وأما العجز فهو ما زحف آخره
لسلامة ما بعده كقولك : فاعلات فاعلن . وسمى بذلك لوقوع الحذف في عجز
الجزء الأول .

وأما الطرفان فهو ما زحف أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة
ما بعده كقولك : فاعلاتن فاعلات فاعلن . وإنما سمي طرفان لوقوع
الزحاف في طرفيه معاً . ويسمى الجزء السالم من المعاقبة برياً لسلامته
من الزحاف .

وتكون المعاقبة في تسعة أبحر : الطويل والمديد والوافر والكامل والهزج
والرمل والخفيف والمنسرح والمجث . وسيأتي أن بعضهم حكى سلامة

مفعولات الأولى والأخيرة من بحر المقتضب ، فلم يراع المراقبة في شئ منها . على هذا فتكون المعاقبة فيه أيضاً ، فهو بحر عاشق من أبحر المعاقبة ، غير أن المشهور ثبوت المراقبة فيه كما تقدم .

فأما الطويل فالمعاقبة فيه تتصور بأن يصحب « مفاعلتين » فينتقل إلى « مفاعيلين » فتعاقب فيه الياء النون .

وأما الكامل فالمعاقبة بأن يضم « متفاعلين » فينتقل إلى « مستفعلن » فتعاقب سينه فاءه .

وأما الهزج فالمعاقبة فيه بين ياء مفاعيلين ونونه .

وأما الرمل فالمعاقبة فيه واقعة بين نون « فاعلاتن » وألف الجزء الذي بعده .

وأما الخفيف فالمعاقبة فيه بين نون « مستعلن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خبن الجزء الثاني مع كف الأول .

وأما المنسرح فالمعاقبة فيه واقعة في « مستفعلن » الذي بعد « مفعولات » فتعاقب فاؤه سينه ، وذلك لأنهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى فعالتين وقبلها تاء « مفعولات » ، لاجتمع خمس متحركات وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً .

وأما المبحث فالمعاقبة فيه بين نون « مستفعلن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم في الخفيف .

وقولي في النظم : وإن تصح فيهما المزاخفة إلخ ، بيان للحالة الثالثة المعروفة عندهم بالمكانفة . وذلك أن السببين إذا اقترنا ، فلما أن يجب زحاف واحد منهما وسلامة الآخر وهي الحالة الأولى ، وتعرف عندهم بالمراقبة ، ولما أن يجوز سلامتهما معاً وزحاف أحدهما وسلامة الآخر

وهى الحالة الثالثة المعروفة عندهم بالمكانفة ، وتكون فى أربعة أبحر :
البسيط والسريع والرجز والمنسرح . فبعض أجزاء المنسرح معاقب كما مر
فى المعاقبة ، وبعض أجزائه مكانف كما اشتهر ذكره فى المكانفة فلا تناف
بين ذكره فى باب المكانفة وذكره فى المعاقبة . وبيان ذلك أن أجزاءه
تختلف ، فأما « مستفعلن » الواقع فى أول شطريه فحذف الساكنين فيه
جائز . قال الدمامينى : « وكذا مفعولات » كما يؤخذ من الشواهد ،
ولا وجه للتخصيص بمستفعلن المذكورين وأما « مستفعلن » الذى بعد
« مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله تاء « مفعولات » وهى متحركة .
فلو دخل « مستفعلن » الحبل لاجتمع فيه خمس متحركات . ولذلك لا يعدّه
بعض العروضيين من باب المعاقبة ، إذ امتنع حذف الساكنين إنما هو لأمر
عارض فيه والله أعلم .

باب علل الأوزان

علل جمع علة وهى فى اللغة المرض ، وفى الاصطلاح عبارة عما إذا
عرض لزم . ،

قال :

وعلل الأوزان تزيدا أو تنقصن الجزء المعهودا
تكون فى الأوتاد والأسباب وكلها تعرف بالألقاب
فإن تكن فى أول القصيد تلزم فى سائرها المفيد
ولا ترى فى الحشو وابتداء لكنها فى آخر الأجزاء

العلل نوعان : إما زيادة أو نقص ، وتكون فى الأوتاد والأسباب .
فاسا وجودها فى الأوتاد فظاهر ، فإن غالب العلل مختص بالأوتاد . وأما
وجودها فى الأسباب فكالقصر والقطف فإن كلا منهما تغيير فى السبب .
أيضا فإن تغيير الزحاف مختص بثوانى الأسباب وتغيير العلة لا يختص بذلك
بل يكون فى جملة السبب .

ولعلل أنواع وقد خص كل نوع منها بلقب كما سيأتى ذكره . ومن
أحكامها أنها لا توجد فى الحشو ولا فى الابتداء . والمراد بالحشو الجزء
المتوسط بين أول الشطر وآخره . والمراد بالابتداء الجزء الأول من الشطر الأول ،
لكنها توجد فى العروض وهو الجزء الأخير من الشطر الأول ، والضرب وهو
الجزء الأخير من الشطر الثانى ، وهو معنى قولى : لكنها فى آخر الأجزاء
مر الله أعلم .

ثم إنه أخذ فى بيان أنواع الزيادة وبيان أسمائها فقال .

فسبب من بعد مجموع الوند	فخفف فذاك تر فيل عهد
أوساكن فذاك تذيل وإن	بعد خفيف زيد تسبيغ ركن
فرفل الكامل أن يجزى	ومتداركاً أتى مجزى
وذيلهما ولا ترفلاً	سواهما بل البسيط ذيلاً
مجزوه وجاء فى الرمل فقط	تسبيغهم إن كان جزوه سقط
وإنما خصت بهذا الموصوف	حتى تكون عوض المحذوف
فالبيت إن ثم فلا يحتمل	زيادة بل المجزئ يحصل

علل الزيادة ثلاثة أنواع : الترفيل والتذيل والتسبيغ ، ولا تكون إلا فى الجزوء من الأبحر المخصوصة . لأن البيت التام لا يحتمل زيادة وإنما يحتملها البيت الجزأ فهى فى حكم العوض عن الجزء المحذوف وهو معنى قولى فى آخر الأبيات : وإنما خصت بهذا الموصوف ... إلخ . والمراد بالموصوف الجزأ من تلك الأبحر .

فأما الترفيل بفتح المثناة وتسكين المهملة بعدها فاء فهو عبارة عن زيادة سبب خفيف بعد وند مجموع ، ويختص بمجزوء الكامل والمتدارك فى الضرب منهما دون العروض إلا المصرع ، فإن حكم عروضه حكم ضربه ولا يكون فى غيرهما أصلاً فيصير متفاعلاً فى ضرب الكامل « متفاعلاتن » . ويصير فاعلاً فى الثانى « فاعلاتن » . وسمى هذا النوع تر فيلاً لأن الترفيل فى اللغة إطالة الذيل ، يقال ذيل مرفل أى طويل ، ومنه قولهم فلان يرفل فى ثوبه للذى يجر ذيله زهوا . ولما كانت هذه الزيادة تقع فى الآخر سمي تر فيلاً .

وأما التذيل بفتح المثناة الفوقية وسكون المعجمة بعدها ثنية فعبارة عن زيادة ساكن بعد الوند المجموع من آخر الضرب ، ويختص بمجزوء

الكامل والمتدارك والبسيط المجزأ أيضاً . وهو معنى قولى : مجزأ فى البيت الخامس فهو حال من فاعل ذيل . والمعنى بل ذيل البسيط حال كونك مجزئ له .

والحاصل أن التذييل يكون فى ثلاثة أبحر ، وكلها مجزوءة ، يكون فى مجزوء الكامل فيصير متفاعـلـن فى ضربه « متفاعلان » ، وفى مجزوء المتدارك فيصير « فاعلن » فى ضربه « فاعلان » ، وفى مجزوء البسيط فيصير « مستفعـلـن » فى ضربه « مستفعلان » . قال ابن برى : وإنما آثروا زيادة النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادات التنوين فى آخر الاسم لأنها نون فى اللفظ وتزاد فى آخر الاسم بعد كماله كما أن هذه زيدت فى آخر الجزء بعد كماله ، ولما كانت النون المزيـدة ساكنة وكانت النون الأصلية قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، إبدال من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تبدل النون الخفيفة والتنوين ألفاً فى الوقف لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مد لأن ما فيه من المد يقوم مقام الحركة . واعلم أنه استعمل بعض المولدين فى الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثانى كما فى قولى فى أنوار العقول :

تم بحمد الله أنوار العقول خاوية أهم شىء فى الأصول

لكن العروضيين لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه يسمى تذييلاً ، فالـتـذيـيل الجائز خاص بمجزوء الثلاثة المتقدم ذكرها . ولذا تجنبته فى سائر المواطن من أراجيزى ، وكأن من استعمله تسامح لشبه « مستفعـلـن » آخر مشطور الرجز بمستفعـلـن آخر مجزوء البسيط . وهذا التسامح إنما يصح على مذهب من لم ياتزم الأوزان التى سلكتها العرب . وسيأتى أن بعضاً يمنع ذلك . ثم إن هذا المزيـد فى مشطور الرجز إنما كان

بعد أن أخذ الشطر جميع أجزائه . وقد قدمت لك أن تام الأجزاء لا يحتمل الزيادة . ولعلهم شبهوا المشطور بالمجزوء . بجامع النقصان في الجملة . ثم إن التذييل ويقال الإذالة مأخوذ من ذيل الفرس وغيره شبه به الزائد الساكن في آخر الضرب فسمى باسمه .

وأما التسبيغ بالغين المعجمة ، فهو عبارة عن زيادة حرف ساكن بعد سبب خفيف من آخر الجزء ، ولا يكون إلا في آخر المجزوء من بحر الرمل . ويقال له أيضاً الإسباغ لأنه في الأصل مصدر أسبغه إذا أطاله . يقال ذيل سابغ أى طويل . ولما كان هذا الحرف يطيل الجزء سمي الحاقه به إسباغاً وتسبيغاً . وحكى عن الزجاج أن هذا الضرب من الرمل قليل جداً ، وأنه موقوف على السماع والله أعلم .

ذكر علل النقص : ترجمت لها تمييزاً لها من علل الزيادة وتوضيحاً للطالب وإنما قدمت علل الزيادة على علل النقص لأن حروف الجزء مع الزيادة باقية كلها من غير تغيير بخلافه مع علل النقص فإنه يذهب بعضها أو يتغير من حركة إلى سكون كما في الوقف قال :

والقطع والبتر وقصر وقف	وعلل النقص فحذف قطف
تجزئه إن حذف المؤخر	والكسف والخذ وصلم أكبر
شطر من البيت الذي كان عرف	من كل شطر ثم شطر إن حذف
أردت كشف ما وصفت فاستبين	والنهلك أن يحذف ثلثاه وإن
والقطف عصب مع ذا المخدرف	فالخذف السبب الخفيف
مع سكون السابق الموضوع	والقطع حذف ساكن المجموع
والبتر قطع بعد حذف قد وجب	ومثله القصر ولكن في السبب
والكسف حذفه من الأبيات	والوقف سكن تاء مفعولات

والخذ أن يحذف مجموع الوند وحذفك المفروق صلح قد عهد
فالخذف فى الطويل والمديد والرمل عند الهمز المعهود
كذا الخفيف متقارب حوى والقطف فى الوافر جاء لاسوى
والقطع فى البسيط عند الكامل والرجز المشهور بالفضائل
والبتر والقصر المديد جمعا وهكدا فى متقارب معا
والقصر فى الخفيف والرمل أتى والخذف فى الكامل فرداً ثبنا
والصلح فى السّريع ثم الوقف فيه وفى منسرح والكسف

علل النقص إما أن تكون بحذف كثير أو قليل :

والأول إما حذف جزء من آخر كل شطر وهو المعروف بالتجزئة •
وإما حذف شطر البيت كله وهو المسمى بالشطر ، وإما حذف ثلثى البيت
وهو المعروف بالهك .

والثانى وهو التغير القليل ، هو التغير الواقع فى نفس الجزء
ولا يكون إلا فى العروض أو الضرب كما مر ، وذلك ذو الحذف والقطف
والقطع والبتر والقصر والوقف والكسف والخذ والصلح . فهى تسع
تغيرات وسيأتى بيانها قريباً إن شاء الله .

فأما التجزئة فهى فى الأصل مصدر جزأه إذا قسمه أجزاء ،
ثم نقل فى الاصطلاح إلى حذف الجزء المخصوص وهى نوعان :
جائزة وواجبة .

فأما الواجبة ففى خمسة أبحر جمعها المحقق الخليلى رحمة الله عليه
فى قوله :

وهى المديد وهمز والمضارع والمجتث تجزئة فى كاهها تجب
كذا المقتضب ولكن بطى عرو ض منه كالضرب للتصحيح يجتنب

وأما الجائزة ففي ثمانية أبحر أشار إليها المحقق المذكور في قوله :

فالكل فيها أجز إلا الطويل مع السريع مع ذى انسراح عنه يحتجب
فالختم في خمسها وامنع ثلاثتها وفي ثمانية تجويزه ضرب

وأما الشطر فعبرة عن حذف نصف البيت ولا يكون إلا في بحرین
هما الرجز والسريع .

وأما النهك فهو عبارة عن حذف الثلثين من البيت كما مرّ .
ولا يوجد إلا في الأبحر المسدسة ، ولا يكون إلا في بحرین منها هما :
الرجز والمنسرح . والنهك في اللغة الضعف والمبالغة في الشيء ،
فكان البيت لما حذف ثلثاه صار منهوكاً أى ضعيفاً . وإن نظرت
إلى معنى المبالغة فإنه قد بولغ في حذفه حيث حذف أكثر أجزائه .

وأما الحذف بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها فاء فهو عبارة
عن حذف السبب الخفيف من آخر الجزء . ووجه تسميته ظاهر ،
وكأنهم سموه بالإسم العام . ويكون في الطويل والمدید والهزج
والرمل والخفيف والمتقارب ، فهي ستة أبحر .

فأما الطويل فإنه يحذف منه آخر « مفاعيلن » فيصير « مفاعى »
فينقل إلى « فعولن » .

وأما المدید فإن الحذف فيه يكون بحذف آخر « فاعلاتن » فتصير
« فاعلا » فينقل إلى « فاعلن » .

وأما الهزج فالحذف فيه مثل الحذف في الطويل .

وأما الرمل فالحذف فيه مثل الحذف في المدید وكذا الخفيف .

وأما المتقارب فالحذف فيه في آخر « فعولن » فيصير « فعو » فينقل إلى « فعَل » .

وأما القطف فهو عبارة عن حذف السبب الخفيف مع سكون الخامس من الجزء ، وذلك التسكين هو المسمى بالعصب . فالقطف اسم لاجتماع الحذف والعصب معاً ، ولا يكون إلا في الوافر فيصير « مفاعلتن » فيه « مفاعل » فينقل إلى « فعولن » . وزعم بعض أن القطف عبارة عن حذف السبب الثقيل حرصاً على قلة التغير ما أمكن ، لأنه على هذا التقدير علة واحدة ، وعلى الأول يكون مركباً من علة وزحاف وهما الحذف والعصب . وقلة التغير أولى . ورد بأنه لا قائل به وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو الخليل هو القائل في القطف بالمقالة الأولى . أفتراه يقول أنه مسبوق بالإجماع ، مع أن معنى القطف لغة هو المناسب لما ذهب إليه الخليل . وذلك لأن الثمرة إذا قطفت تعاق بها شيء من الشجرة . وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ، لأنه لما حذف منه السبب الخفيف علفت به حركة السبب الآخر ، ولا كذلك على التقدير الثاني :

وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثاني دخول العلة في حشو الجزء ولا نظير له .

وأما القطع بفتح القاف وسكون المهملة بعدها عين مهملة فعبارة عن حذف ساكن^٣ الوتد المجموع مع سكون ما قبله ، ويختص بثلاثة أبحر : البسيط والكامل والرجز ، فيصير « فاعلن » في الأول و « متفاعلن » في الثاني و « مستفعلن » في الثالث : فاعل ومتفاعل ومستفعل بإسكان اللام في الثلاثة . وسمى قطعاً لأنه يقطع الجزء عند تمامه به . وقيل تشبيهاً بقطع الوتد الحقيقي مثلاً ، وهو أخذ شيء من طرفه .

وأما القصر بسكون المهملة بعد القاف فمثل القطع لكنه يكون في السبب خاصة . والقطع يختص بالوتد ، والمعنى أن القصر عبارة عن حذف ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء وإسكان ما قبله ، ويكون في الرمل والمتقارب والمديد والخفيف كحذف نون « فاعلاتن » وإسكان تائه ، وحذف نون « فاعولن » وإسكان لامه . وسمى بذلك لأن القصر يطلق لغة على المنع ، وما ذكر يمنع الجزء عن التمام ، وقيل يمنعه عن المد .

وأما البتر بفتح الموحدة وتسكين المشناة الفوقية وفتحها فعبارة عن اجتماع القطع والحذف في جزء واحد ، ولا يكون إلا في بحرین : المتقارب والمديد . فإذا دخل البتر في « فاعولن » من المتقارب حذف سببه الخفيف وهو « أن » ، وحذفت الواو من « فعو » وسكنت عينه فيصير « فع » فينطق به « فل » . وإذا دخل البتر في « فاعلاتن » بالمديد حذف سببه الخفيف وهو « تن » وحذف ألف وتده وسكنت لامه فيصير « فاعل » فينقل إلى فعلن بسكون العين . وذهب الزجاج إلى أن الجزء الذي دخله الحذف والقطع لا يسمى أبتر إلا في المتقارب وحده ، لأن « فاعولن » فيه بصير إلى « فع » فيبقى منه أقله . وأما في المديد فيصير إلى « فاعل » فيبقى منه أكثره فلا ينبغي أن يسمى أبتر بل يقال فيه محذوف مقطوع ، وهو في هذا المعنى التسمية في اللغة إذ البتر في اللغة قطع الذنب ونحوه بحيث لا يبقى منه شيء . ورد بإنكار وجه الخصوصية وبسمية الخليل له بذلك حيث قال : ويسقط من « فعوان » حتى يصير « فع » ومن « فاعلاتن » حتى يصير « فعلن » فهو أبتر . قيل وإنما وهم الزجاج أن الخليل كتب هذا الضرب في هذا البحر محذوفاً ومقطوعاً ، وكتب في المتقارب أبتر ، فلهذا توهم الاختصاص .

وأما الوقف فعبارة عن تسكين تاء « مفعولات » ، ويدخل السريع

والمنسرح لاغير فيصير « مفعولات » في آخرهما « مفعولان » ووجه التسمية فيه ظاهر .

وأما الكسف بسكون السين المهملة وقيل المعجمة فعبارة عن حذف تاء « مفعولات » وهو معنى قولهم : إن الكسف (١) حذف السابيع المتحرك ويختص بالسريع والمنسرح كالوقوف . والحاصل أن الوقف والكسف يشتركان في تغيير السابيع المتحرك لكن يسكن في الأول ويحذف في الثاني .

وأما الحذف بحاء مهملة وذالين معجمتين ثم أدغمت الذال الأولى في الثانية . ومنهم من جعله بجيم وذالين مهملتين . ومنهم من جعله بمهملات وكل منها يطلق لغة على القطع ، وهو في الاصطلاح عبارة عن حذف الوند المجموع من آخر الجزء . ووجه التسمية في الكل ظاهر ولا يدخل إلا الكامل فهو حذف « عان » من « متفاعلن » وينقل إلى « فعلن » . وقال ابن برى وتبعه الصفاقسي : ولا يكون إلا في « مستفعلن » المجموع الوند و « متفاعلن » : قال الدماميني : وهو خطأ فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعلن » فيه الحذف أصلاً ، وإنما يدخل في الكامل والاستقراء بحقه . إلى أن قال : فإن قلت سيأتي أن بعض العروضيين حكى للبسيط المجزوء عروضاً واحدة حذاء مخبونه وحكى استعمال المشطور من الرجز أخذت مسبباً فهذان بحران وقع في كل منهما الحذف في « مستفعلن » ، قلت هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ، ولا تبني القواعد الكلية عليه . قال ابن برى : وكان حقه أن يدخل « فاعلن » إلا أنه لم يسمع فيه . قال الصفاقسي : وعلته عندي ما يؤدي إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ، ولانظير له . كذا في شرح الدماميني على الخرجية . وأما الصلم بفتح الصاد المهملة فعبارة عن حذف الوند المفروق

ويختص بالسريع الذى آخر أجزائه « مفعولات » فيحذف « لات » فيبقى « مفعو » فينقل إلى « فعلن » . وإنما سمي صلماً لأن الصلصم فى اللغة قطع الأذن . يقال رجل أصلصم إذا كان مستأصل الأذنين ، فسمى الجزء المحذوف منه اللفظ بذلك تشبيهاً له به والله أعلم .

ذكر الخزم : والخزم بفتح المعجمة الأولى فيهما وسكون الزاء المعجمة فى الأول والراء المهملة فى الثانى قال :

وألحقوا أشياء فى باب العلل إما زيادة وإما مختزل
أما المزيد فهو من حرف إلى أربعة فى البيت زيد أولاً
والحرف أو حرفان صدر الآخر وكله مستقبح للشاعر
وسمه الخزم الشبه بما زاد على البعير حين خزما

ألحق العروضيون باب العلل بأشياء وهى نوعان . إما زيادة وإما نقص . وهو المراد بقولى : وإما مختزل . إذ الاختزال من الشيء الأخذ منه ، فأقيم اسم المفعول وهو مختزل مقام المصدر وهو الاختزال على حد قوله تعالى : بأيكم المفتون . أى بأيكم الفتنة . والمعنى أن الملحق ببيان العلل إما زيادة أو اختزال أى نقص . فأما النقص فهو الخزم والتشعيث ، والحذف فى عروض المتقارب وسيأتى كل واحد من ذلك إن شاء الله تعالى .

وأما الزيادة فهى المعروفة بالخزم وهى إما تكون فى أول البيت وإما أن تكون فى أول الشطر الثانى . فإن كانت فى أول البيت فلإنها تكون من حرف إلى أربعة حروف . وإن كانت فى صدر الشطر الآخر فلإنها تكون بحرف أو حرفين لا غير وكله قبيح جداً . قال الشريف : ولذلك لا يجوز للمولد استعماله . قال الدمامينى : ظاهر قول ابن الحاجب أن الخزم جائز وإنه مقبول عند الأئمة ، فإذا لا مانع للمولد من استعماله ،

وإن كان تركه أولى بكل حال . قال الصفاقسى : وزعم بعض الناس أن الحزم ليس عيبا بخلاف الحرم وهو النقص لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالبيت ، قال وفيه نظر فإن الحزم بالحرف الواحد والوقوف عليه والإبتداء بما بعدهم تعذر لشدة طلبه له وكذا إذا وقع حشو قال : والأولى ما قاله أبو الحكم رحمته إن السكامة الخزوم بها إن أمكن الوقوف عليها ، فإن وقعت وسط البيت كانت عيبا لإخلالها بالوزن . وإن وقعت أوله لم تكن عيبا لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها . وإن لم يمكن الوقوف عليها كان الحزم بها قبيحا . إلا أنه في حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هي إما منفصلة أو في حكم المنفصلة ، وانفصالها أكثر . وكيف ما كان فدخله في جميع البحور جائز . هذا كلامه حسب ما نقله عنه الدمامنى : وسمى هذا النوع من الزيادة خزما تشبيها له بخزم البعير وهو أن تجعل في أنفه خزامه ، والعلاقة بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وأكثر ما يحى الحزم في أول البيت ومجيئه في أول النصف الثانى قليل ، ولم يحى فيه بأزيد من حرفين فمثال مجيئه في الأول بحرف واحد قوله :

وكان أبانا في أفانين ودقة كبير أناس في بجاد مزمل

خزم بحرف واحد وهو الواو . ومثاله بحرفين قوله :

يا مطر بن ناجية بن سامة إننى

أجفى وتغلق دوفى الأبواب

خزم بحرفين وهما الياء والألف . ومثاله بثلاثة قوله : —

لقد عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم إمامهم للمنكرات وللغدر .

خزم بثلاثة أحرف وهو قوله « لقد » ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشدد حيازيمك للموت فإن الموت لاقيكا

خزم بأربعة أحرف وهى قوله « اشدد » — ومثاله في أول العجز

بحرف واحد قوله :

كلما رابك منى رائب ويعلم الجاهل منى ما علم

خزم بالواو من قوله « ويعلم » . ومثاله بحرفين قول طرفة .

هل تذكرون إذ نقاتكم إذ لا يضير معد ما عدمه
خزم في الصدر بهل وفي العجز بلذ ، وجاء شذوذا الخزم في أول البيت
بأكثر من أربعة ومع شذوذه لا يلتفت إليه وذلك قوله :

ولكنني علمت لما هجرت أني أموت بالهجر عن قريب

فقوله « ولكنني » كله خزم وهو ثمانية أحرف إن روى بنون الوقاية
وسبعة إن روى بدونها وهو في غاية القبح والله أعلم .

ثم إنه أخذ في بيان الحزم فقال :

والحذف في أول مجموع الوتد	خزم وفي الأسباب طرا قد فقد
وقيل أيضا جاء في الثقل	والحق في خلاف هذا القيل
محله في أول الأجزاء	والخلف في صدر الأخير جائي

يعنى أن الحزم بالمعجمة ثم المهملة عبارة عن الحذف الكائن في أول
الوتد المجموع ، ولا يكون بأكثر من حرف ، وذاك كحذف فاء « فاعولن »
وميم « مفاعلتن » و « مفاعيل » فإن ذلك الحذف هو المسمى عندهم بالحزم ،
ولا يكون إلا في أول الجزء من البيت .

واختلف النقل عن الخليل فنقل بعضهم عنه أنه يجوز في أول النصف
الثاني على قلة . وبعضهم ينقل فيه المنع عنه ويقول أن غيره هو الذي
يجوز الحزم فيه - ولا يكون الحزم في الأسباب طرا ، وإن وقعت في أول
الآيات . وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل وتابعه ابن واصل على ذلك .
احتج السهيلي بما جاء عنهم من خرم « متفاعلتن » في الكامل وأوله سبب
ثقل قال :

تناكلوا عن بطن مكة لأنها كانت قديما لا يرام حريمها

فقوله « تناكلوا » وزنه « مفاعلن » وقد كان « متفاعلن » فحذف
الحرف الأول منه . قال وربما جاء في المنسرح . قال الشماخ :
قاتلوا القوم بإخزاع ولا يدخلكم في قتالكم فشل
فقوله قاتلوا وزنه « فاعلن » وأصله « مستفعلن » فخبن وخرم . قال
وربما جاء في منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر :
كرنبوا أو دولبوا أو حيث شتم فاذهبوا
فقوله كرنبوا وزنه « فاعلن » وأصله أيضاً « مستفعلن » فخبن
وخرم .

قال : وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل بجملته فحذف جزء منه أسهل
وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر :

هامة تدعو صدى بين المشقر واليمامة
فوزن « هامت » فاعلن وأصله « متفاعلن » . أجاب
الدمامي بأن قوله « تناكلوا » ليس فيه أكثر من أن وزنه « مفاعلن »
وقد كان أصله « متفاعلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض
أجزائه فيجوز أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل
لا أوله ومثله يسمى عندهم بالوقص ، فلا يرد مثل هذا على التحليل .

وأما بقية الأبيات فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت مثل الإمام إليها ولا يبنى
قاعدة عليها . قلت احتجاجه بالأبيات التي أولها « مستفعلن » غير مستقيم على
تسليم أنه خرم لأنه إنما أجاز الحرم في السبب الثقيل دون الخفيف . واحتججه
يقضى بجوازه في السبيين ، ومن المعلوم أن تجويزه في السبب الخفيف باطل ،
لأنه يفضى إلى الابتداء بالساكن وهو متعذر . ثم اختلفوا في وجه اختصاص
الأوتاد بالخرم دون الأسباب . والحق أنه اصطلاح انطبقت عليه ألسن
الشعراء من العرب ، ثم اختلفوا في تسويغ دخوله في أول البيت فقال الزجاج
مسوغه أن أول البيت مفتتح الوزن فنطق به الشاعر كيف اتفق ، ولا يشعر
بمراده من الوزن إلا بعد ذلك .

وقال ابن رشيق : إنما جاز الحزم في أشعار العرب لأن أحدهم يتكلم بالكلام على أنه غير شعر ، ثم يرى فيه رأيا فيصرفه إلى الشعر في أى وجه شاء .
قال : فمن هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كتاب عبد الدين طاهر عاب ذلك على أبي تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : هن عوادى يوسف وصواحبه ؟ والله أعلم .

ثم إنه أخذ في بيان المواضع التي يكون فيها الحزم فقال :

ففى فعولن وفعايلن ورد	وفى مفاعلتن بترتيب بعد
فلفعولن رتبتان وهما	فى حالة النجاة والقبض أعلما
فإن عراه سالما فالثام	وإن أتى والقبض فهو الثرم
وفى مفاعيلن فحزم وشتر	ي وخرب كل لحالة ظهر
لحالة النجاة والقبض وإن	كف فذاك الثالث الذى ركن
ولمفاعلتن فعضب قصم	وجمم عقص وكسل اسم
لحالة النجاة والزحاف	مر بنا على اعتبار سالف
فأول لأول الأقسام	والثانى للثانى إلى التمام

تقدم أن الحزم عبارة عن حذف حرف من أول الوجد المجموع وأنه لا يكون إلا فى أول الأجزاء من البيت أو الشطر وقد تقدم أن الأجزاء المصدرة بالأوتاد الأربعة لا غير ثلاثة منها مصدرة بوجد مجموع وهى « فعولن » و « ومفاعيلن » و « مفاعلتن » ، والرابع مصدر بوجد مفروق وهو فاع لاتن » .

والحزم لا يدخل إلا المجموع فانحصر فى الثلاثة الأول . ومن المعلوم أن الأبحر المبدوعة بها خمسة : الطويل والمتقارب وهما مبدوعان بفعولن . والمزج والمضارع وهما مبدوعان بمفاعيلن . والوافر وهو مفاعلتن . فإذا لا يدخل الحزم إلا الخمسة المذكورة ، وقد تقدم أن الزحاف يعترى هذه الأجزاء فيكون الحزم فيها مرة فى حال سلامتها من الزحاف ومرة فى حال

زحافها فينقسم الحرم باعتبار سلامتها وزحافاتهما إلى تسعة أقسام : ثلثم وثرم وخرم وشتر وخرب وعضب وقصم وحجم وعقص . ووجه القسمة أن لعقولن حالتين سلامة وقبضا . فإن دخله الحرم في حال السلامة سمي ثلما بفتح المثناة وسكون اللام وفتحها ، وذلك بأن يحذف فاؤه فيبقى « عولن » فينقل إلى « فعلن » مأخوذ من ثلم الإناء والخوض غيره ، فشبه الجزء الذي سقط أوله بالإناء الذي يثلّم طرفه .

وإن دخله الحرم وهو مقبوض سمي ذلك الحرم ثرما والجزء أثرم ، وذلك بأن تحذف فاؤه للخرم ونونه للقبض ، فيصير « عول » فينقل إلى « فـِـعلـِـ » مأخوذ من ثرم السن والإناء، وهو أشد من الثلم . يقال رجل أثرم إذا انكسرت ثنيته .

وإن لمفاعيلن ثلاث حالات ، وهي سلامة وقبض وكف . فإن دخله الحرم في حال السلامة ، سمي ذلك الحرم خرمًا . وعلى هذا فالخرم يطلق بالعموم على حذف أول حرف من الجزء الذي يدخله هذا التغيير أى جزء كان ويطلق بالخصوص على حذف أول « مفاعيلن » حال سلامته من القبض والكف ، قال ابن بري : وكان الأولى أن يوضح له اسم يخصه كما وضع لسائر صور الحرم . لكنه أطلق اسم الجنس على النوع لصدقه عليه ، وبعضهم يفتح الراء هنا فرقا بينه وبين الاسم العام . قال : ولا نعرف هذا عن الخليل .

وإن دخله الحرم مع القبض سمي شترًا بفتح الشين والراء ، مأخوذ من شتر العين وهو شق جفنها وانقلابه . يقال رجل أشتر من الشتر وهو من العيوب القبيحة ، وذلك أنه يحذف من « مفاعيلن » ميمه وياؤه فيصير « فاعلن » فأشبهه الحذف الأشتر .

وإن دخله الحرم مع الكف سمي خربا بفتح الراء أخذنا من الخراب

وهو الاختلال والفساد . فكان الجزء لما حذف أوله وآخره أشبه البيت الحرب . وذلك أن الحرب في « مفاعيلن » اسم لحذف ميمه ونونه فيصير « فاعيل » . فهذه ثلاثة أقسام من الحرم تختص بمفاعيلن وهى الحرم والشر والحرب . ولا يكون الأول منهما فى المضارع لوجوب المراقبة فيه ، بل يجب فيه إما السلامة من الحرم وإما وجود أحد النوعين الشر والحرب .

وإن لمفاعيلن أربع حالات وهى السلامة أو العصب والعقل والنقص وهو اجتماع الكف والعصب . فإن دخله الحرم فى حال السلامةسمى عضباً بمهملة فمعجمة وهو لغة ذهاب أحد قرني ، فسمى ذهاب ميم « مفاعيلن » إذا وقع فى الأول بذلك تشبيها له بذهاب أحد القرنين .

وإن دخله الحرم فى حالة العصب بالمهملة وهو إسكان الخامس كما مرّ ، سمي قصما بفتح القاف وسكون المهملة . وذلك أن تحذف ميم « مفاعيلن » وتسكن لامه فيصير « فاعيلن » فينقل إلى « مفاعيلن » ، وإنما سمي قصما لأن القصم فى اللغة ذهاب إحدى الشئتين والرباعيتين . يقال رجل أقصم إذا كان فيه ذلك شبه هذا الجزء بالذى انكسرت سنه .

وإن دخله خرم فى حال العقل وهو حذف الخامس المتحرك سمي ذلك جمما بفتح الجيم والميم ، فهو عبارة عن حذف ميم مفاعيلن وحذف لامه فيصير « فاعيلن » فينقل إلى « فاعيلن » . سمي بذلك لأن الجسم فى اللغة ذهاب كلا القرنين . هذا الجزء لما ذهب أوله وخامسه بالذى ذهب قرناه .

وإن دخله الحرم فى حال النقص وهو اجتماع الكف والعصب سمي عقصا بفتح المهملة وسكون القاف بعدها مهملة فهو عبارة عن حذف ميم مفاعيلن ونونه وإسكان لامه فيصير فاعيلن فينقل إلى « فاعيل » . سمي بذلك لأن العقص فى اللغة العربية ميل أحد القرنين وانعطافه ، فشبه الجزء بذلك لما ذهب أوله وآخره وحركة خامسه ، وهو معنى قولى لحالة النجاة

والتزاحف إلخ . يعنى ذلك أن الأسماء الأربعة من أنواع الحرم تكون فى « مفاعلتين » ويختص كل واحد منها بحالة . فالأول لحالة السلامة ، والثلاثة لحالة التزاحف مرتبة فيه على الاعتبار السابق فى باب الزحاف . فالثانى اسم للحرم فيه مع أول التغييرات من الزحاف وهو العصب ، وذلك قولى : الثانى للثانى أى والثانى من الأسماء للثانى من الأحوال ، وقد عرفت أن الاسم الأول للحالة الأولى وهى السلامة فيكون الاسم الثالث للحالة الثالثة وهى الحرم مع العقل ، والرابع للحالة الرابعة وهى الحرم مع النقص . وهو معنى قولى : إلى التمام وفيه حسن الاختتام والله أعلم .

ذكر التشعيث : وهى من لواحق العلل وليس منها ، وإنما شابهها لكونه تغييرا فى الوجد ، ويحل فى الضرب . وأشبه الزحاف من حيث أنه لم يلزم فى جميع أجزاء القصيدة . وذهب ابن السقاط وجماعة من العروضيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضرب القصيدة كلها .

قال الدمامينى : وظاهر كلام الخليل أنه من قبيل العلل لذكره إياه مع أسمائها . قال ووجهه أنه محتص بالوجد ، وذلك شأن العلة . قال والحقاق : على أنه علة جارية مجرى الزحاف .

قال :

وشعثوا المحتث كالحفيف لا واجبا لطلب التخفيف
تصير فاعلاتهم مفعولا وكان مع شدوده مقبولا

يعنى أن التشعيث يكون فى بحرین لا غير ، وهما الخفيف والمحتث . وليس هو بواجب فيهما بل جائز فقط بمعنى أنه لا يلزم فى جميع أبيات القصيدة ، بل يكون بعضها مشعثا وبعضها غير مشعث . وإنما شعثوا البحرین المذكورين لطلب التخفيف .

التشعيث عندهم عبارة عن تصير به « فاعلاتن » « مفعولن » ولا نظير له في التغيرات ، فهو في صورة التغير شاذ ومع شذوذه فهو مقبول كثير الاستعمال في أشعار الأولين والآخرين ، وذكر الدماميني أن العروضيين اختلفوا في كيفيته على أربعة مذاهب .

أحدها : أن لام « فاعلاتن » حذفت قصار « فاعاتن » . قال وهذا مذهب الخليل . قال الشريف : ولذلك سماه تشعيثا لأن التشعيث في اللغة التفريق ، فلما حذفت هذه اللام من « علا » وهى وسط الوند افترق نظامه ، فسماه تشعيثا لذلك . ورجح هذا الرأى بأن الحذف من الأواخر وما قرب منها أيسر .

المذهب الثانى : أن عينه حذفت فصار « فالاتن » . قال واختاره كثير من الحدائق ، ورجح بأنه حذف من أوائل الأوتاد ، فجاز كالحزم . المذهب الثالث : أن ونداء قطع فحذفت ألفه وسكنت « لامه » فصار فاعلاتن . ورجح بأن القطع فى الأوتاد أكثر .

المذهب الرابع : مذهب الزجاج وقطرب أنه خبن بحذف ألفه ثم أضمر بإسكان عينه فصار « فاعلاتن » . ورجحه أبو الحكم بأنه لم يخرج عن القياس إلا بحذف الحركة خاصة وهى أسهل من حذف الحرف . وأيضا لما لم يخبن « مفعولن » دل على أن فاءه هى عين ونداء سكنت . ورده الصبفاقسى بأننا نمنع أولا أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، ونسند به أن حذفها يؤدى إلى الابتداء بالساكن ، لأن الأوتاد عندهم فى نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف . ألا تراهم منعوا تسكين أوائل الأسباب وخرم السبب الثقيل لهذه العلة فالأوتاد أولى . بل نعارضه بأن تسكين أول الوند لا نظير له بخلاف حذفه ، فإن نظيره الحزم .

وأيضا فإننا نمنع أن عدم خبنهم « مفعولن » يدل على أن فاءه هى عين ونداء ، سكنت لجواز أن يكون التزامهم ترك الخبن لمقابلة ما ارتكبه من

حذف عين « فاعلاتن » ، وهى ليست أول جزء ولا أول بيت . فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا انتهى كلامه .

والمذاهب الأربعة كلها راجعة إلى الظن والتخمين ومراعاة تدريج التغيير على وفق ما فهموه من أنواع التغييرات . وذلك أنهم حاولوا حصر التغيير فى أنواع مخصوصة مخرج عنها التشعيث ، فاحتاروا فى تدخيله فى أيها ، فذهب كل منهم فى ذلك مذهبا . وعلى كل حال فهو خارج عن الحصر ، وأنه قسم برأسه .

والحق فيه أن يقال أن العرب لم تلاحظ شيئا من هذه التغييرات التى لاحظتها هؤلاء ، وإنما نطقوا بما يوازن « مفعولن » مكان ما يوازن « فاعلاتن » فنظر الخليل إلى هذا التغيير فسماه تشعيثا ، وضابطه تصيير « فاعلاتن » فى ضربى الخفيف والمجثث إلى « مفعولن » .

والكلام فى كيفية التصيير تكلف لا دليل عليه ولا سبيل إليه والله أعلم .

ثم أخذ فى بيان شىء من العلل أشبهت الزحاف فى عدم لزومها ، فلذلك ذكرها بعد التشعيث لأن المناسبة بينهما مشابة الزحاف فى ذلك المعنى . ولأن كلا منهما ليس بزحاف ولا علة لأن الزحاف تغيير ثوانى الأسباب . وهذان ليس كذلك ، ولأن العلة يجب التزامها وهما ليس كذلك . قال :

والحذف فى العروض من مقارب يصير كالزحاف غير واجب
والقصر فى الأولى كذلك ويؤرد إذا لم يكن عندهم بالمعتمد

من العلل الجارية فى عدم لزومها مجرى الزحاف :

الحذف فى العروض الأولى من المتقارب فلإنها توجد محذوفة فى

بيت من القصيدة وسالمة من الحذف في بيت آخر من تلك القصيدة كما قال امرؤ القيس :

كأن المدام وصوب الغمام وريح الخزامى ونشر القطر
فأتى بالعروض سالمة من الحذف ثم قال :

يعل بها برد أنيابها إذا غرّد الطائر المستحر

فأتى بالعروض محذوفة ، ولا شك أن الحذف من أنواع كما سبق .
إلا أنهم أجروه في هذا الموضع الخاص مجرى الزحاف فجعلوه من قبيل
الحائز لا اللازم .

وقولى : « والقصر في الأولى ... إلخ » إشارة إلى ما حكى عن المبرد
من إجازة القصر في العروض الأولى من المتقارب كقوله :

ورمن القصاص وكان القصا ص فرضا وحما على المسلمينا

وردّ بأنه شاذ لا يعول عليه وفيه مع الشذوذ التقاء الساكنين في غير
القافية . وهو شيء لا نظير له ، انتهى والله أعلم .

باب في البحور ودوائرها

أما البحور فلإنها المقصود بالذات من هذا العلم ، وما سبق في حكم الوسيلة إليها . وأما الدوائر فلإنها تذكر لضبط الأبحر بها ، وهي جمع دائرة والدائرة خط محيط كدائرة القمر مرقوم عليها متحركات وسواكن البحر الأول منها . ويفك منه بقية أبحرها .

والبحور جمع بحر ويجمع أيضا على بحار وأبحر . ومعناه لغة الشق والاتساع ، يقال بحرتُ أذن الناقة أي شققته واصطلاحا حاصل تكرار الجزء بوجه شعري . وإنما سمي ذلك بحرا لأنه يوزن به مالا يتناهى من الشعر فأشبه البحر الذي لا يتناهى بما يُغترف منه . قال :

وأبحر الشعر التي تستعمل ستة عشر وسواها مهمل
بها أتى الخليل إلا واحدا فلهم تداركوه زائدا

يعنى أن أبحر الشعر التي يستعملها العرب قديما وحديثا ستة عشر بحرا ، وما عداها فهو مهمل لم يستعملها العرب المتقدمون وإن نظم عليها المولدون . وهي ستة أبحر خرج من دائرة المختلف بحران : المستطيل والممتد . ومن دائرة لمؤتلف واحد وهو المتوفّر ، وثلاثة تخرج من دائرة المحتلب وهي : المبتدر والمنسرد والمطرّد .

وإنما سماها بهذه الأسماء المولدون الذين نظموا عليها وستقف على أوزانها إن شاء الله تعالى عند تفكيك الدوائر . ولم يجوز بعض العلماء بالعروض النظم على شيء منها . ورأى أن ذلك من تغيير قواعد العرب في أشعارها ، وأنه لا يجوز كما لا يجوز تخليف لغاتها . وفي ذلك يقول ابن عبد ربه :

فكل شيء لم يقل عليه فإننا لم نلتفت إليه
ولا نقول مثل ما قد قالوا لأنه من قولنا محال
وأنه لو جاز في الأبيات خلافاً لجاز في اللغات
وقد أجاز ذلك الخليل ولا أقول فيه ما يقول
لأنه ناقص في معناه والسيف قد ينبو وفيه ماه
إذ جعل القول بالقديم أصله ثم أجاز ذا وليس مثله
وقد يزل العالم التحرير والخبر قد يخونه التحبير
وليس للخليـل من نظير في كل ما يأتي من الأمور
ليكنه فيه يسبح وحده ما مثله من قبله وبعده

وإن الستة عشر بحراً المستعملة جاء الخليل منها بخمسة عشر ، وزاد
الأخفش السادس عشر وهو « المتدارك » ، وإليه الإشارة بقوله : فإنهم
تداركوه زائداً . وقد تقدم أن الأخفش لما تداركه على الخليل سماه
الخبـب . وعنده أنه من المستعملات عند العرب ، ووافقه على ذلك جماعة .
والخليل يرى أنه من المهملات فإلذلك لم يذكره . وقد مشى على طريقته
جماعة منهم الخرجي في منظومته ، وابن عبد ربه في أرجوزته . وقد
نظم بعضهم أسماءها على الترتيب الذي ذكره العروضيون فقال :

طويل مديد فالبسيط فوافر فكامل أذراج الأراجيز أرملا
سريع سراح فالخفيف مضارع فقتضب مجتث قرب لتفضلا

وأهمـل هذا الناظم المتدارك لأنه إنما جرى على مذهب الخليل .
واختلف في إهمال الخليل للمتدارك ، هل منعه أصلاً ؟ أو سكت عنه
لكونه مخالفاً لأصوله ، فإن القطع فحصى عنده بالأعاريض والضروب .
وفي هذا البحر جاء القطع في الحشو فقل لا أثبته ولا منعه ، وقيل بل منعه
بالكلية . والأول ظاهر كلام ابن عبد ربه في أرجوزته . وقال الاسنوي :

منشأ الخلاف هل المتدارك من الأبحر أو من السجع ؟ . فالخليل لم يعده بل منعه كما قال ابن القطاع . وقيل إنما سكت عنه الخليل لأنه لم يبلغه وبلغ الأنخفش فذكره والله أعلم .

قال :

وكلها تخرج من دوائر مختلف مؤتلف في الظاهر
مشتبه مجتلب متفق ورمزها عندهم خفشلق
فالهاء في الرموز للمختلف وهكذا كالفاء للمؤتلف

يعنى أن الأبحر المستعملة والستة المهمة كلها تخرج من خمس دوائر . وقد وضع لكل دائرة منها اسم نخصها وهي : المختلف والمؤتلف والمشتبه والمجتلب والمتفق . فكل واحد من هذه الألفاظ اسم لدائرة مخصوصة ، فالأول منها اسم لأول الدوائر ، والثاني للثانية وهكذا إلى آخرها . ورمز هذه الأسماء عندهم « خفشلق » كما وقع في نسخ الخزرجية وفي بعض النسخ بتقديم اللام على الشين . والسبب في ذلك أن اللام رمز المجتلب وهو اسم للدائرة الرابعة والشين رمز للمشتبه وهو اسم للدائرة الثالثة . ومنهم من سمى الثالثة بالمجتلب وسمى الرابعة بالمشتبه ف وقعت كل نسخة على طريقة .

وقولى فالهاء في الرموز ... إلخ بيان لفك الرمز المذكور وذلك أن الهاء رمز لدائرة المختلف ، والفاء رمز لدائرة المؤتلف وهكذا إلى آخرها ، فالقاف رمز للمتفق ، وكلها باسم الفاعل إلا المجتلب فلأنها بإسم المفعول . والسبب في هذا الرمز أنه انتزع من كل اسم حرف غر مزم به . وسيأتى إن شاء الله تعالى وصف الدوائر ووجه تسميتها بهذه الأسماء .

ولا خلاف بين القائلين بالدوائر أنها خمس ، وبعض الناس أنكر الدوائر أصلاً ، وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنما سمعناهم نطقوا بالمديد مسدّساً ، وبالبسيط « فعِلن » في العروض مثلاً وبالوافر « فعولن » فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجثث مربعات . ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان « مفاعيلن » بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن « فعِلن » في البسيط كان أصله « فاعِلن » بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل « مفاعِلتن » ثم صارت « فعولن » ؟ إلى غير ذلك .

والأكثر على خلاف ، هذا لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة وإطراد جريه فيها دل على ما اختص الله به العرب دون من عداهم . فكان ذلك سرّاً مكتوماً في طباعهم أطلع الله عليه الخليل واختصه بلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولانووه . كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ، وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتثمين في المديد ، والتسديس في الهزج ، والمضارع وغيره من المجزوءات أصل رفضه العرب كما رفضوا أصولاً كثيرة من كلامهم على ما طرق في علم النحو . وإذا تطرق الشك في ذلك إلى الشعر ، تطرق إلى الكلام حينئذ فيتعذر باب كبير من أصول العربية وإخفاء بفساده . كذا نقله الدماميني عن بعض الفضلاء وهو واضح الصواب .

قال :

وبعضها مركب من أصل	والبعض من أصليين للمستعمل
والبعض من فرعين جاء ثم ما	ركب من أصل فحسب انقسما
فبعض من السباعي فقط	وبعض من الخماسي النقط
مؤتلف مشتبه للأول	متفق للآخر المنفصل

والفرع والفرع سباعيان حازهما مجتلب الأوزان
و ذات أصلين فتلك المختلف من ثم في تقديمها لم تختلف

تنقسم الدوائر باعتبار تركيبها من الأجزاء إلى ثلاثة أقسام : قسم منها
مركب من أصل ، وقسم مركب من أصلين ، وقسم مركب من فرعين .

فأما الأول فينقسم إلى قسمين ، أحدهما مركب من أصل خماسي وهو
دائرة المتفق فقط ، فإنها مركبة من « فعولن » ثمانى مرات .

والثاني مركب من أصل سباعي وهما المؤتلف والمشتبه :
فأما الأولى فمركبة من « مفاعلتن » ست مرات وأما الثانية فمركبة من
« مفاعيلن » ست مرات أيضاً .

وأما المركبة من فرعين فهو دائرة المجتلب لا غير فإنها مركبة من
« مستفعلن مستفعلن مفعولات » مرتين ، وكلها فروع سباعية .

وأما المتركب من أصلين فهي دائرة المختلف ، فإنها مركبة من « فعولن
مفاعيلن » أربع مرات سميت بذلك لاختلاف جزئها ، فإن أحدهما خماسي
او الآخر سباعي . ومن أجل كونها مركبة من أصلين لم يختلف العروضيون
في تقديمها عند الوضع على سائر الدوائر . فإن كل مؤلف في هذا الفن
يرسمها قبل نظائرها ، وهذا التعليل في تقديمها أولى من غيره . بيانه أن
في كل واحد من الأصلين وتداً مجموعاً ، والاعتماد على الأوتاد أقوى ما يكون
في بيت الشعر بفتح العين ، فينبغي أن يكون مثله في دوائر العروض لأنه
مستمد من هنالك لحصول المشابهة بين أحوال الأبيات الشعرية
والبيوت الشعرية .

وقيل إنما قدمت دائرة المختلف لاشتغالها على الطويل والبسيط اللذين
هما أشرف من سائر البحور لطولهما وحسن ذوقهما وكثرة ورودهما في

أشعار العرب ، حتى قال المعمرى أن أكثر أشعار العرب من الطويل والبسيط والكامل . وأيضاً فكل بحور هذه الدائرة مثنوية والتثمين أشرف من التسديس لأن الثمانية زوج زوج تنتهى فى التحليل إلى الواحد بخلاف الستة التى هى زوج فرد . ورد بأن دائرة المتفق ثمانية أيضاً . وأجيب بأن هذه ترجحت بطول بحورها ، لتركبها من خماسى وسباعى وبكثرة ما يخرج منها من البحور وبكثرة الاستعمال بخلاف تلك . ثم قدمت دائرة المؤلف على دائرة المشتبه . إما لأن دائرة المؤلف من بحورها الكامل ، وهو نظير الطويل والبسيط فى حسن الذوق وكثرة الاستعمال فى شعر العرب . وإما لأن دائرة المشتبه كالفرع لغيرها لأن أوزانها مشتبهة بعض أوزان دائرة المختلف وهذه أصل برأى لم تشبه بشئ . ثم قدمت دائرة المشتبه على دائرة المجتلب لأن أوتاد دائرة المشتبه كلها مجموعة ودائرة المجتلب كل بحر من بحورها فيه وتد مفروق والمجموع أشرف من المفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا فى دائرة المجتلب وحدها ، والمجموع أتى فى الدوائر كلها .

ثم قدمت دائرة المجتلب . على دائرة المتفق لأنها سباعية التفاعيل ، ودائرة المتفق خماسية ، والسباعى أشرف من الخماسى . وأيضاً فبحور دائرة المجتلب أكثر لأنها تسعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهملة . ودائرة المتفق لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل باتفاق ، والثانى مختلف فى استعماله كذا قيل .

قال الدمامى وسلك المحلى فى ترتيب الدوائر غير هذه الطريقة وبنى ذلك على أصلين أحدهما إن كان أبسط أو أقرب إلى البساطة ، فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك . وثانيهما أن أصول التفاعيل أربعة ، وباقي العشرة فروع . فقدم دائرة « فعولن » لكونه خماسياً فهو أقرب إلى البساطة من السباعى ، ثم ثنى بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلف من وتد وسببين خفيفين . ثم ثلث بدائرة « مفاعيلن » المؤلف من وتد وسببين أحدهما ثقيل ، ثم قدم

دائرة « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعلن مستفعلن مفعولات » لتركب الأولى من خماسى وسباعى ، والثانية من سباعيين متماثلين ، وسباعى مخالف لهما .

قال فلما كانت الأولى أقرب إلى البساطة من الثانية ، قدمت عليها .
فترتيب الدوائر عنده هكذا : دائرة المتفق ثم دائرة المشتبه ثم دائرة المؤتلف ثم دائرة المختلف ثم دائرة المجتلب .

قال الدمامينى : واعترض ابن واصل بأن هذا مخالف للخليل بن أحمد صاحب الفن ، وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ، بل بمجرد مناسبة ضعيفة مع أن ما ذكره الإمام واقتفى القوم أثره له وجه من المناسبة إن لم يكن أحسن مما ذكره المحلى فليس بدونه .
انتهى كلامه .

ذكر دائرة المختلف

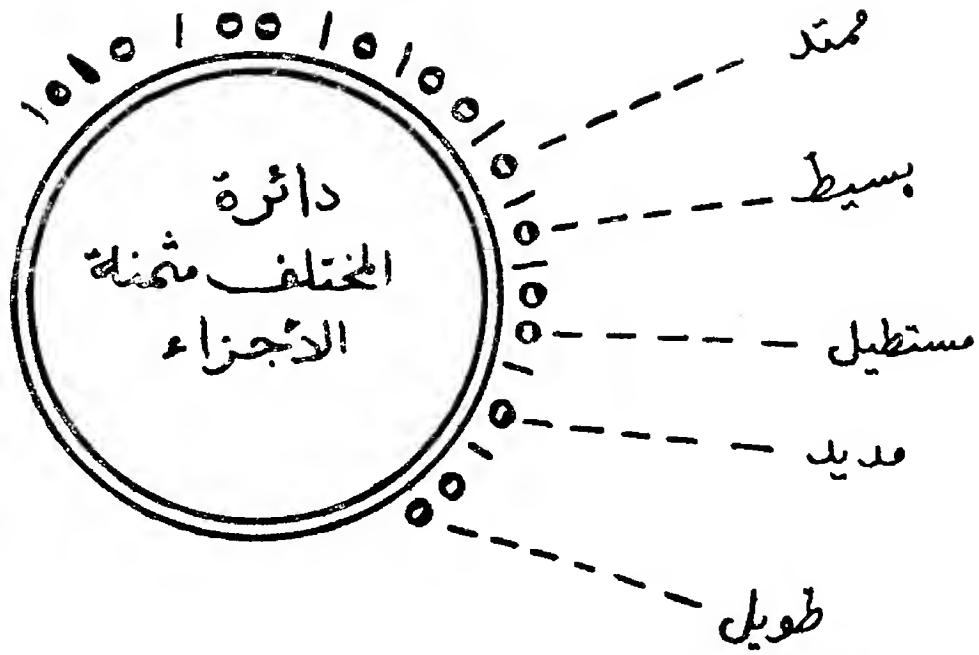
أجزاؤها عندهم فعول	كذا مفاعيلن به تطول
فترتب الأجزاء مرتين	في كل واحد من الشطرين
فتنتهى في عدها ثمانية	وهكذا تكتبها محاذية
وترسمها بالرموز إذ تخط	فعو مفا بحلقتين ثم خط
ولن بحلقة وخط مثل عى	كذلك في باقى الدوائر اصنع
فتنتهى لأربعين حرفا	بعد ثمان أحرفات تلقى
عشرون منها ساكن والباقي	محركات فاعرف البواقي
لكنه يرسم منها النصف	ونصفها الآخر فيه الحذف
لأنه يعلم بالمنظرة	وهكذا ترسم كل دائرة
أحرفها الطويل والمديد	بسيطها المستعمل المفيد
واثنان مهملان مستطيل	وهو الذى عاكسه الطويل
والثاني ممتد بعكس الثاني	وهذه معرفة الأوزان

أجزاء دائرة المختلف « فعولن مفاعيلن » مكرر في كل شطر مرتين
فجميع الأجزاء ثمانية وهى « فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن » والشطر
الثانى مثله . فإما ركبت الدائرة رسمت حولها هذه الأجزاء بالرموز ،
فترمز لكل واحد من « فعو » و « مفا » بحلقتين صغيرتين بعدهما خط
في صورة الألف فيكون الرمز هكذا [١٥٥] . وترسم « لن » بحلقة وخط
هكذا [١٥] ، وكذلك رسم « عى » . وقد تقدم مثل ذلك في المقدمة ،
ولما أعدت ذكره توضيحاً للمقام . وكذلك تصنع في جميع الدوائر الباقية ، فإذا
رسمت هذه الدائرة على هذا الوصف رأيت حروفها ثمانية وأربعين

حرفا ، الساكن منها عشرون والبواقي متحركات وهي ثمانية وعشرون .
لكن تركيب الدائرة على نصف هذا الوزن ويحذف النصف الثانى منها ،
لأنه معلوم بالمناظرة أى المشابهة للمرسوم . وكذلك ترسم باقى الدوائر •
فإن كل دائرة توضح على شطر أجزائها ، فإن كانت مثمثة الأجزاء
كالخمتف والمتفق ، وضعت على أربعة منها . وإن كانت مسدسة الأجزاء
كالثلث الباقية ، وضعت على ثلاثة أجزاء . والسرى فى ذلك أن الشطر
الثانى فى الدوائر عين الشطر الأول ، فلا يخرج من الشطر الثانى إلا ما يخرج
من الشطر الأول . ولذا اقتصر زكريا الأنصارى فى شرح الخزرجية
فوضع الدوائر على الأجزاء التى تخرج منها الأبحر دون غيرها لأنها فى
حكم المتكرر . فوضع دائرة الخمتف على ربع أجزائها وهو « فعولن
مفاعيلن » فقط . ووضع كل واحدة من المؤتلف والمشتبه على جزء
من أجزائها لأن سائر الأجزاء عين الأول . ووضع دائرة المجتلب على
النصف من أجزائها كما صنع غيره فيها لأن جميع نصفها أصل لأبحرها .

فإذا وضعت الدائرة ورسمت الأوتاد والأسباب بالرموز كتبت حولها
الأبحر التى تخرج منها ، وجعلت علامة على كل موضع يخرج منها بحر
مستعملا كان أو مهملا . ومنهم من يكتب أسماء البحور وسط الدائرة محاذية
لمخارجها . وأبحر هذه الدائرة خمسة ، ثلاثة مستعملة وهى : الطويل والمديد
والبسيط . واثنان مهملان وهما : المستطيل والممتد . فأما المستطيل
فهو بعكس الطويل ، وذلك أن أول الطويل : « فعولن مفاعيلن » .
وأول المستطيل : « مفاعيلن فعولن » ، وهكذا إلى آخر الأجزاء .

وأما الممتد فهو بعكس المديد وهو معنى قولى : والثانى ممتد
بعكس الثانى . يعنى أن الثانى من المهملات يسمى ممتداً وهو بعكس
الثانى من المستعملات وذلك أن وزن المديد ، فاعلاتن فاعلن إلخ .
ووزن الممتد : فاعلن فاعلاتن إلخ وهذه صفة الدائرة المشار إليها .



هذا نصف أجزائها والنصف الثاني مثله . وصفة الفك أنك تبتدى بأول وتد منها حتى تنتهى آخرها ، فيخرج الطويل وهو « فعولن مفاعيلن » ... إلخ . ثم تبتدى بأول سبب منها ، وتجعل الود الذى فى أولها آخر التفعيل . وأنت خير بأن أول سبب منها هو « لن » من « فعولن » . فنقول فى التفكيك « لن مفاعيلن فعو » فيخرج المديد فتنتطق به « فاعلاتن فاعلن » إلخ .

ثم تبتدى بثانى وتد منها وهو « مفا » فتقول « مفاعيلن فعولن » فيخرج بحر مهمل وهو المستطيل . وقد نظم عليه بعض المولدين فقال :

لقد هاج اشتياقى غريب الطرف أحور

أدير الصدغ منه على مسك وعنبر

تفعيله : مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن .

ثم تبتدى بثانى سبب منها وهو « عى » فتقول « عى لن فعولن مفا » فتنتطق به : مستفعلن فاعلن ... إلخ ، وهو وزن البسيط .

ثم تبتدى بثالث سبب منها وهو « لن » من مفاعيلن فتقول : لن

فعولن مفاعى فتنتطق به : فاعلن فاعلاتن ، وهكذا بقية الأجزاء فيخرج
بحر مهمل وهو المسمى بالمتد . مسمى بذلك لأنه عكس المديد .
وقد نظم عليه بعض المولدين فقال :

صَادَ قَلْبِي غَزَالٌ أَحْوَرُ ذُو دَلَالٍ
كَلِمَا زِدْتَ حَبّاً زَادَ مِنِّي نَفْسُورَا

ووزنه : فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن . والشرط الثاني مثله .

وقولي « وهذه معرفة الأوزان » إشارة إلى ما سيأتى بعد هذا البيت
من أوزان الأبحر المستعملة من هذه الدائرة . وقد عرفت أن أولها الطويل
وهذا أوان ذكره .

ذكرى الطويل

بدأ به لأنه أتم البحور استعمالاً لأنه لا يدخله الجزء وإلا الشطر ولا الهاء ، ولذا سمي بالطويل . وهو لغة ضد القصير ، وإصطلاحاً البحر من الشعر المبني من الأوزان الآتية . وفي شرح الدماميني على الخزرجية قال الزجاج : سئل الخليل لم التزم في الطويل أن يكون ثمناً ولم يأت مسدساً كما جاء في المديد والبسيط وكأنه من دائرة واحدة ؟ فقال : إن الطويل عروضه مفاعيلان ، وضربه كذلك . فلو سدس لسقط من نصفه أربعة عشر حرفاً . والمديد والبسيط إذا سدس إنما يسقط من بيت كل منهما عشرة أحرف ، لأن عروض كل واحد منهما جزء خمس وهو فاعلان ، وضربه كذلك . ولو سدس الطويل فحذف منه « مفاعيلان » بقي قبله « فعولان » ، وليس في الشعر ما يقع النقصان من اجزائه ، فيكون ما ألغى أكثر حروفاً مما بقي وإنما يكون ما ألغى أقل حروفاً مساوياً له والمديد إذا سدس فحذف منه فاعلان ، بقي فاعلاتن . وكذلك البسيط إذا حذف منه فاعلان بقي مستفعلان .

قال :

نأخذ من أولها الطويلاً	مستكملاً في وزنه التفعيلاً
عروضه مقبوضة وأضربه	ثلاثة جميعهن يصحبه
أحدها الصحيح والمحدوف	خامسه والثالث المحدوف
كنت غروراً مثل للسابق	من لم تزوده آتى لللاحق
وصاغرين الروس للأخير	وغیره من جائز التغير

أى تأخذ الطويل من أول الدائرة المذكورة وهى دائرة لمختلف
فستكمل في وزنه جميع التفاعيل التى فيها ، وقد مر أنها ثمانية ، وأنها
(م ٦ - المنهل الصافي)

فعولن مفاعيلن أربع مرات ، فيكون ذلك وزن الطويل . وله عروض واحدة مقبوضة بحذف خامسها فيصير مفاعيلن مفاعلن . ولها ثلاثة أضرب كلها مستعملة ، وهو معنى قولى : « جميعهن يصحبه » . الضرب الأول منها صحيح وبيته :

أبا منذر كانت غرورا صحيفتى

ولم أعطكم بالطوع مالى ولا عرضى

فقوله « صحيفتى » هو العروض ووزنه « مفاعلن » . وقوله « ولا عرضى » هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن . وتقطيعه وتفعيله أبا من « فعولن » ذون كانت « مفاعيلن » غرورا « فعولن » صحيفتى « مفاعلن » ولم أع « فعولن » طكم بالطو « مفاعيلن » ع مالى « فعولن » ولا عرضى « مفاعيلن » . وإلى هذا البيت الإشارة بقولى : كانت غرورا مثل للسابق .

الضرب الثانى مقبوض بحذف خامسه كالعروض ، وهو معنى قولى والمحذوف خامسه . لأن حذف الخامس هو القبض كما تقدم . فالمحذوف فى آخر الشطر الأول بالمعنى اللغوى ، والمحذوف فى آخر الشطر الثانى بالمعنى الاصطلاحى . فلا إيطاء فى البيت ، والبيت الشاهد لهذا الضرب قواه :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا

وبأتيلك بالأخبار من لم تزود

فقوله : ت جاهلا ، هو العروض ، وقوله : « تزودى » هو الضرب . ووزن كل منهما « مفاعلن » . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى : من لم تزود . أتى لللاحق أى أتى مثلاً للضرب اللاحق ، والمراد به الضرب الثانى لأنه للاحق للأول أى تابع له .

الضرب الثالث محذوف بحذف سبيه الخفيف الذى فى آخر جزئه فيصير « مفاعيلن » فيه « مفاعلى » فينقل إلى فعولن وبيته :

أقيموا بنى النعمان عتّا صدوركم
وألا تقيموا صاغرين رؤوسا

فقوله صدوركم هو العروض ، وقوله رؤوسا هو الضرب . ووزنه
« فعولن » ، وإلى هذا البيت أشرت بقولي :

وصاغرين الرؤوس للأخير .

وأما قولي وغيره من جائز التغير ، لإشارة إلى ما يدخل هذا البحر
من الزحاف . والمعنى أن غير ما مرّ ذكره فهو من التغير الجائز لا الواجب
وذلك أن هذا البحر مركب كما مرّ من فعولن مفاعيلن ففعولن حيث ما وقع
يجوز قبضه فيصير فعول . وإذا وقع أول البيت جاز فيه الثم والثرم وقد
تقدم معناهما . ومفاعيلن يقبض ويكف على سبيل المعاقبة . فإن قبض ،
لم يكف . وإن كف لم يقبض . ولا حاجة إلى استثناء « مفاعيلن » الواقع
في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه . فما ذاك
إلا لأن الكلام مفروض في ماعدا العروض والضرب كما تقدم ، فبيت
القبض :

أطلب من أسود بيشة دونه أبو مطر وعامر وأبو سعد
أجزاؤه كلها الحماسية والسباعية مقبوضة إلا الضرب .
وبيت الكف والثم معا :

شأقتك أحداج سليمى بعاقل فعينك للبين تجودان بالدمع
جزؤه الأول وهو شأقت وزنه « فعولن » وهو الثم . والسباعية
الواقعة في الحشو مكفوفة وبيت الثرم :

هاجلك ربع دارس الرسمى باللوى
لأسماء عفا أيها المور والقطر

جزؤه الأول أثر وهو هاج ، ووزنه فعل .

واعلم أن التنبض في فعولن حسن لاعتماده على وتدين قبليّ وبعديّ .
وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدة كالتنوين ، في ضروب وعجول .
واعترض بأن النون في أجزاء التفعيل أصلية ، إذ بها يتم الوزن .
بخلاف التنوين .

وأما التنبض في « مفاعيلن » فصالح لاعتماده على وتد واحد قبليّ ،
وكفه عن الحليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتماده على
وتد بعديّ . هذا كله من شرح الدماميني على الحزرجية .

تنبيهان : الأول قال الدماميني : وقد جرت عادة العروضيين بأن يأتوا
للأعاريض والضرب بشواهد تختص بها ، ولا يكون في بقية أجزاء تلك
الشواهد أجزاء مزاحفة ، ويتحرون في شواهد الزحاف أن يكون الزحاف
الذي يمثلونه دخلاً في كل جزء يصح دخوله فيه من ذلك البيت أو في أكثره
حرصاً على البين ، وقد رأيت ذلك في هذا البحر .

التنبيه الثاني : استدرك بعض العروضيين للطويل عروضاً ثانية محذوفة
لها ضربان :

١ — ضرب مثلها وبيته :

لقد ساءني سعد صاحب سعد وما طلبا في قتلها بغرامه

٢ — ضرب مقبوض وبيته :

جزى الله غيباً عيس آل بغيض

جزاء الكلاب الهاويات وقد فعل

واستدرك بعضهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً وأنشدوا عليه

قوله امرئ القيس :

ثياب بنى عوف طهارى نقيه وأوجههم بيض المشافر غران
وهذا من أبيات مختلفة القوافى بحسب الإعراب أنشدوها ساكنة النون،
والخليل يحركها وإن لزم عنه الأقوى . ويرى أنه أولى من إثبات ضرب
آخر لكثرة الأقواء فى كلامهم .

وأيضاً يلزم عليه سكون لام : مفاعيلن وهو غير موجود فى أرزان
الشعر لا الأصول ولا المزاخمة .

قال الدمامينى : متى ثبتت رواية أبيات أمرئ القيس هذه بتسكين
الروى ، ولم يرووا تحريكه من طريق من الطرق المعتبرة ، تعين إثبات
الضرب المقصور ، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قول « مفاعيلن » لا يسوغ
تسكين لامة . وإن ثبتت فيه رواية بتحريك الروى ، فالقول وقاله الخليل
ولا يضر فالقول ما قاله وجود رواية بتسكين الروى من طريق آخر لأنه
يحمل على أنه تقييد إنشاد ، وليس هو التقييد الذى تختلف فيه الضروب
والله أعلم .

ذكر المديد

مديد على وزن فعيل بمعنى مفعول ، ثم وضع علما على هذا الوزن المخصوص . حكى الأخفش عن الخليل أنه سمى مديداً لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية . وأورد عليه الرمل وغيره مما فيه جزء سباعي كذلك .

وقال غيره سمى مديداً لامتداد الوند المجموع في وسط أجزائه السباعية . ويرد عليه ماورد على الذي قلناه . وأجيب بأن الاتفاق قائم على منع القياس في الأعلام في اللغة . وإذا صح النقل في هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الخليل ، فلا ينبغي أن يخالف واضعها .

قال :

وللمديد فاعلاتن فاعل	مكرراً في كل شطر حاصل
تأخذه من أول الأسباب	لنتهى الحروف في الحساب
لكنه مجزوء وجوباً	فآخر الشطرين لن يؤوبا

وزن المديد في الدائرة فاعلاتن فاعلن مكرراً في كل شطر مرتين فيحصل من ذلك ثمانية أجزاء . وصفة أخذه من الدائرة أن تبتدى من أول سبب فيها وهو « لن » من مفعولان ، ثم تستقصي الأوتاد والأسباب حتى تنتهي آخر حروف الدائرة ، ثم تستنطقه فينطق لك « فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن » لكنّه مجزوء في الاستعمال وجوباً . فالجزء الذي في آخر الشطرين لا يرجع إليه في الاستعمال ، فلا يستعمل إلا مسدس الأجزاء . فوزن المستعمل منه فاعلاتن فاعلن فاعلاتن وكذا الشطر الثاني .

وعلل بعضهم وجوب تجزئته بأنه إنما جزئ لئلا يقع « فاعلن » في آخره وهو لا يقع أصلياً آخر شيء من الشعر إلا أن يكون منقولاً من جزء نقص منه فيوهم وقوعه في المديد النقل عملاً بالاستقراء ، فيكون أصله في الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذور يتقى . ولذلك ردّ في آخر البسيط إلى « فعَلَن » بحذف الألف ليعلم منه أنه نقص منه شيء لأن « فعَلَن » بحذف الألف أيضاً لا يقع في الأواخر أصلياً .

قال ابن بري : فإن قيل فهل لا جعل آخر المديد فعَلَن كآخر البسيط ، وارتفع الإبهام المحذوف ؟

فالجواب أن فاعلن في البسيط إذا حذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلن في المديد قبله ساكن بسبب يعاقب ألفه . فلو حذفت منه الألف ، لزم أن لا يحذف الساكن قبله أبداً ، ويعود المعاقب غير معاقب . كذا نقله الدماميني ثم قال في عقبه : وهو كلام حسن فأمله .

قال الدماميني : قال الصفاقسي : وقد شد استعماله تاماً أنشد ابن زيدان :

إنه لو ذاق للحسب طعاماً ما هجر

كل عز في الهوى أنت منه في غرر

ثم قال الصفاقسي : ويمكن أن يقال في هذا أنه من الرباعي فيكونان بيتين . واعتراض بأنه لم يلتزم في بقية الأبيات روي لأن بعد البيتين :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى

مثل من يشكو إلى أهله طول السهر

سح لما نفذ الصبر منه أو معاً

كجمان خانة سلك عقد فانتثر

لاتلمسه إن شكى ما يلاقى أو بكى

وامتحن باطنه بالذى منه ظهر

وأعلم أن الشواذ كثيرة لكن القواعد لم تبين إلا على المستعمل المشهور
دون الشاذ المهجور قال :

له أعاريض ثلاث تحسب	وستة ضروبه ترتب
صحيحه وضربها صحيح	ويالبكر بيتها الصريح
مخدفة وضربها مقصور	وبيته الذى به الغرور
والثاني مثلها كبيت الحفظ	والثالث الأبر عند اللفظ
وبيته كأنما الذلفاء	ياقوتة يزيناها البهاء
مخدفة مجنونة ضرباها	كمثلها وابتر تسلاها
ولفتى عقل مثل الأول	ورب نار بت للذى يلى

للمديد ثلاث أعاريض وستة أضرب ، العروض الأولى صحيحة
وضربها مثلها وبيتها :

يالبكر انشروا لى كلييا يالبكر أين أين الفرار

فقوله لى كلييا هو العروض ، وقوله « ن انشروا » هو الضرب ،
ووزن كل واحد منهما « فاعلاتن » وتقطيعه وتفعيله : يالبكر « فاعلاتن »
أين أى « فاعلن » ن الفرارو « فاعلاتن » .

العروض الثانية مخدفة بحذف سببها الخفيف من آخرها ولها ثلاث
أضرب : الضرب الأول مقصور بحذف ساكن سببه وإسكان ما قبله وبيته :

لا يغرن امرأ عيشه كل عيش صائر للزوال

فقوله « عيشه » هو العروض ، وزنه « فاعلن » . وقوله « للزوال »
هو الضرب وزنه « فاعلان » .

الضرب الثاني بحذف مثلها وبيته :

اعلموا أنى لكم حافظ شامداً ماكنت أو غائباً
فمقوله « حافظ » هو العروض ، وقوله « غائباً » هو الضرب ووزنه
كل منهما « فاعلن » .

الضرب الثالث أبتر باجتماع الحذف والقطع فيه وبيته :

إنما الذلفاء يا قوته أخرجت من كيس دهقان
فمقوله « قوته » هو العروض وزنه « فاعلن » وقوله « قان » هو الضرب
ووزنه « فَعْلَلْن » بإسكان العين .

العروض الثالثة مخبونة بحذف ثانيها الساكن محذوفة بحذف سببها
الآخر ولها ضربان الأول مثلها وبيته :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه
فمقوله « ش به » هو العروض ، وقوله « قدمه » هو الضرب ووزن كل
منهما « فَعْلَلْن » بتحريك العين .

الضرب نشائي أبتر بالمعنى المتقدم وبيته :

رب نار بت أرفقهما تقضم الهندى والغارا
فمقوله « مقمها » هو العروض ، ووزنه « فَعْلَلْن » بتحريك العين وقوله
« غاراً » هو الضرب ووزنه « فَعْلَلْن » بسكون العين .

قال الدمامينى : ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبن وهو حسن ،
والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح ، فبيت الخبن :

وهى مايع منك كلاما يتكلم فيجبك بعقل
أجزاؤه كلها مخبونة . وبيت الكف :

لن يزال قومنا صالحين مخصبين ما اتقوا واستقاموا

أجزاءه السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب فإنه لم يكفَ حذراً من الوقوف على المتحرك . وبيت الشكل :

لمن الديار غيرهن كل جون المزن دان الرباب

فقوله « لمن الديارغ » وقوله « ى رهن » وزن كل منهما « فعلات » فكلاهما مشكول . قال وقد سبق لنا أن المعاقبة ثابتة في هذا البحر بين كل سببين اجتماعاً ، وأن فيه صدرأ وعجزاً وطرفين ، وبيت الطرفين :

ليت شعري هل لنا ذات يوم بجنوب فارغ من تلاق

فقوله « بجنوب » وزنه « فعلات » فيه الطرفان ، لأن ألفه حذفت لثبات نون الجزء الذى قبله ونونه هو حذف لثبات ألف الجزء الذى بعده . انتهى كلامه والله أعلم .

ذكر البسيط

بسيط فاعيل بمعنى مفعول من البسط ، ثم وضع علما على هذا الوزن المخصوص قال الخليل : سمي بسيطا لأنه انبسط عن مد الطويل والمديد فجاء وسطه « فَعَلَن » . قال الدماميني : حكاه الأخفش . وقال الزجاج : سمي بسيطا لانبساط أسبابه أى تواليها فى أوائل أجزاء السباعية ، إذ فى كل جزء سباعى سببان متواليان وعلة التسمية لاجب اطرادها كما تقدم .

قال :

وزن البسيط أربعا يكرّر مستفعّلن وفاعلن معتبر
مأخذه من عى ولن إلى مفا من آخر التفعيل منها فاعرفا

وزن البسيط مستفعّلن فاعلن أربع مرات ، فى كل شطر مرتان . وذلك أن مأخذه فى الدائرة من السبب الثانى من أسبابها ، وهو أول سبب « مفاعيلن » ثم تتبعه الأسباب والأوتاد حتى تنتهى آخر الدائرة ، ثم ترجع إلى ما فاتك من أولها فتجعله فى آخر التفعيل كما مرّ فى صفة التفكيك وذلك هو المراد بقولى : مأخذه من عى ولن إلى مفا . وذلك أنك إذا بدأت بعيان من مفاعيلن ، صار مفا فى آخر التفكيك كما تقدم فينطق به : مستفعّلن فاعلن مستفعّلن فاعلن ، والشطر الثانى مثله . لكنه لا يستعمل إلا بحذف ألف فاعل فى العروض والضرب معا فهما مخبونان دائما .

قيل وإنما لم يستعملا تامين لئلا يتوهم أنه قد نقص منهما لما مرّ من أن « فاعلن » لم يأت أصليا فى عروض . فلو جاء تامين لتوهم أن أصله أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير لذلك .

وقيل لاعتماد ألف « فاعلن » على وتد بعدى قال الدماميني :

ولا ينهض هذا علة فإن الاعتماد في ذلك مجوز لا موجب . وسيأتى أن بعض العروضيين أجاز استعمالهما غير مخبونين وهو من الشواذ التي لا يلتفت إليها .

قال :

عروضه	وضربه	عدّهما	كعدّ ما من قبله	تقدّما
مخبونة	وضربها	مخبون	وبيتمها	يا حار لا تخون
والآخر	المقطوع	والشاهد له	قد اشهد الغارة	شعوى مقبلة
مجزوة	وضربها	مذال	إنّا ذمنا	بيتمها المثال
والثاني	مثلها	وبيت	الشاهد	ربع عفا مستعجم المعاهد
وللثالث	المقطوع	بعد	التجزئة	سيروا معا ميعادكم بالأودية
مجزوة	مقطوعة	وضربها	كمثلها	ما هيّج الشوق لها

عد عروض البسيط وأضربه كعدّ عروض المديد وأضربه . وقد تقدم أن للمديد ثلاث أعاريض ، وستة أضرب ، فكذلك البسيط .

العروض الأولى مخبونة بحذف ألفها ، ولها ضربان . الضرب . الأول مخبون مثلها وبيتها :

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

فقوله « هية » هو العروض ، وقوله « ملك » هو الضرب . ووزن كل منهما « فَعَلان » ، وتقطيع البيت وتفعيله :

« يا حار لا » مستفعِلان ، « أرمين » فاعِلان ، « منكم بدا » مستعِفان « هية » فَعَلان ، « لم يلقها » مستفعِلان ، « سوقة » فاعِلان ، « قبلى ولا » مستفعِلان ، « ملك » فَعَلان . الضرب الثانى : مقطوع بحذف ساكن وتده المجموع وإسكان ما قبله وبيتها :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني

جرداء معروفة اللحيين سرحوب

فقلوه « ملئى » هو العروض ، ووزنه فَعْلَان بسكون العين .

العروض الثانية مجزوءة بحذف آخر جزء منها صحيحة بعد التجزئة
ولها ثلاثة أضرب : الضرب الأول مجزوء سذال وبيته :

إنا ذمنا على ما خيَّلت سعد بن زيد وعمر من تميم

فقلوه « ما خيَّلت » هو العروض ، ووزنه « مستفعلن » . وقلوه « من
تميم » هو الضرب ، ووزنه مستفعلان .

أضرب الثانى مجزوء صحيح مثلها وبيته .

ماذا وقوفى على ربع خلا مخلوق دارس مستعجم

فقلوه « ربع خلا » هو العروض ، وقلوه « مستعجم » هو الضرب
ووزن كل منهما « مستفعلن » .

الضرب الثالث مجزوء مقطوع ، وذلك أنه حذف آخر جزء من البيت
وقطع الجزء الذى قبله فحذف ساكن وتده وسكن ما قبله ، وبيته :

سيروا معا إنما ميعادكم يوم الثلاثاء بطن الوادى

فقلوه « ميعادكم » هو العروض ، وقلوه « ن الوادى » هو الضرب ،
ووزنه مفعولن .

العروض الثالثة : مجزوءة مقطوعة ولها ضرب واحد مثلها وبيتها :

ما هيج الشوق من أطلال أضحت قنارا كوحى الواحى

فقلوه « أطلال » هو العروض ، وقلوه « ي الواحى » هو الضرب

ووزن كل منهما « مفعولن » . ويدخل الخبن في هذه العروض وضربها .
وبيته :

أصبحت والشيب قد علاني أدعو حثيثا إلى الخضاب

فقوله « علاني » هو العروض ، وقوله « خضابي » هو الضرب .
ووزن كل منهما « فعولن » وهذا هو المسمى عندهم بالمخلع .

قال الدماميني : والمولدون التزموا الخبن في هذه العروض وضربها لحسن
ذوقه ، وهو من التزام ما يلزم .

تنبيهان : الأول قال الدماميني : استترك بعضهم للبسيط عروضيين
إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة لها ضربان :

ضرب مثلها كقوله :

عجبت ما أقرب الأجل منا وما أبعد الأمل

والضرب الثاني مقطوع مخبون كقوله :

إن شواء ونشوة وخيب البازل الأمون

العروض الثانية مشطورة لها ضرب واحد مثلها كقوله :

إن أخى خالدا ليس أخا واحدا

قال وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة
كقوله :

« ولا تكونوا كمن لا يرتجى أدبه » .

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدة مجمل تمسى الرياح بها لواعبا وهى ناء عرضها خاوية

ثم قال الدماميني : وهذا كله شاذ لا يلتفت إليه

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف الحين في الحماسي والسباعي وهو حسن فيهما : قال الدماميني ، ويظهر أن الحين في السباعي إنما هو حسن في أول الصدر وأول العجز . فليعتبر ذو الطبع السليم . ويدخله أيضا من الزحاف الطي في السباعي وهو صالح فيه ، والخبيل وهو قبيح فيه فبيت الحين :

لقد مضت حقب صروفها عجب فأحدثت عبرا وأحقبت دولا

أجزاؤه كلها مخبوءة . وبيت الطي :

ارتحلوا غدوة وانطلقوا سحرا في زمر منهم تتبعها زمر

أجزاؤه السباعية كلها مطوية . وبيت الخبيل :

وزعموا أنهم لقيهم رجلا فأخذوا ما له وضربوا عنقه

أجزاؤه السباعية كلها مخبوءة ، وها هنا قد تم الكلام على الدائرة الأولى وهي دائرة المختلف ، وها نحن أولاء نشرع إن شاء الله تعالى في بيان الدائرة الثانية وهي دائرة المؤتلف .

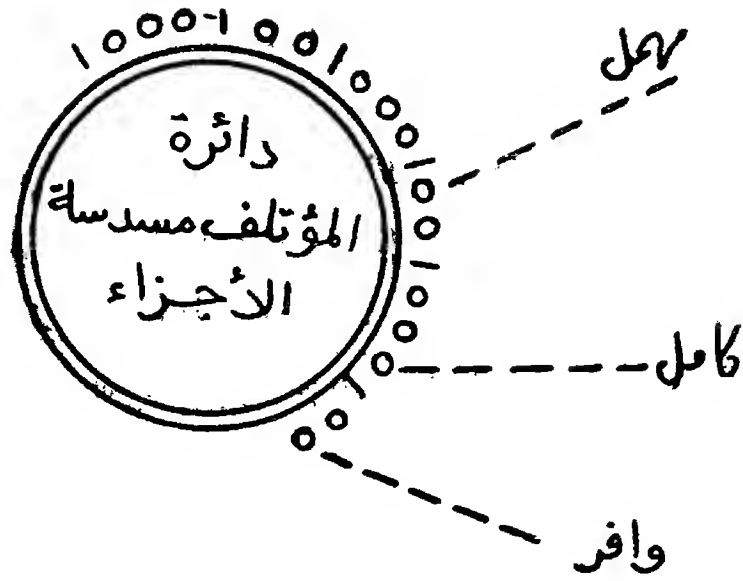
دائرة المؤتلف

دائرة المؤتلف هي الدائرة الثانية من الدوائر الخمس ، وإنما سميت بالمؤتلف لاتلاف أجزائها وتمائلها ، لأن بحريها المستعملين مركبان بين أجزاء سباعية فتمائلت . لذلك قال :

وهذه دائرة المؤتلف	لها مفاعلتان بتحرريك وفي
مكررا ستا فمهما الوافر	وكامل ومهملا أى آخر
حروفها اثنان وأربعونا	محركات تحسوى السكونا
ف عشرة واثنان ساكنات	وما بقى منها محركات

أى هذه الدائرة الثانية المعروفة بالمؤتلف ، وأجزاؤها مفاعلتان محرك اللام ، وهو معنى قولى بتحرريك « وفي » اسم فاعل من « وفي - يفي » إذا جاء بالشئ وافيا أى تماما وذلك أن النظم لم يقبل مفاعلتان بتحرريك اللام فسكنته للوزن . ثم وصفته بالتحرريك ليعلم أن الجزء المشار إليه بفتح اللام لا يسكونها ، ثم إن هذا الجزء مكرر فى هذه الدائرة ست مرار فهي سداسية الأجزاء جملة حروفها اثنان وأربعون حرفا الساكن منها اثنا عشر ، والمتحرك ثلاثون ، لكن لا توضع إلا على نصف ذلك لكون الشطر معلوما بالمقايسة كما مر . وأبحرها التى تخرج منها ثلاثة : اثنان مستعملان وهما الوافر والكامل ، وواحد مهملا .

وصفة استخراج الأبحر منها أنك تبدأ بأول وتد منها وهو « مفا » إلى أن تنتهى آخرها فيخرج « مفاعلتان » ست مرات وهو وزن الوافر . ثم تبدىء بالسبب الثقيل وهو « عكـ » حتى تنتهى آخرها فيخرج « علتان مفا » ست مرات فتطبق به « مفاعلتان » ستا وهو وزن الكامل ثم تبدىء



وصف الدائرة

بالسبب الخفيف وهو « تن » فيخرج لك « تن مفاعلت » ست مرات فتنتطبق به فاعلاتك وهو البحر المهمل وكأن حاله تقول : فاعلاتك يا عروضي لا فاعلات العرب فإنهم لم يستعملوه . قال الصفاقسي : والسبب في إهماله ما يلزم عليه من المحذور ، وهو إما لزوم الوقف على المتحرك إن ترك الحرف الأخير على حاله من المتحرك أو عدم تماثل أجزاء البيت إن سكن ، لأنه من دائرة المؤتلف وهي مبنية على تماثل الأجزاء . قال وقد استعمله بعض المولدين وارتكب محذور عدم التماثل فقال :

ما رأيت من الجأذر بالجزيرة إذ رمين بأسهم جرحت فؤادي

وقال الشريف، إن السبب في إهماله ما يلزم عليه من تفريق السبب الثقيل من الخفيف ، وكلاهما كالصوت الواحد الذي لا تفرق أبعاضه . ولذا أطلق أئمة هذا الفن عليهما اسم الفاصلة فأفردوهما باسم يختص بهما كالوتد والسبب ، وقد سبق الكلام معه في ذلك ، كذا في الدماميني والله أعلم .

ذكر الوافر

هو البحر الأول من دائرة الموثلف . نقل بعضهم عن الخليل أنه إنما
سمى وافرا لوفور أوتاد أجزائه . ونقل بعضهم عنه أنه سمي وافرا لوفور
أجزائه وتدا فوتدا ، والمعنى متقارب . وقال الزجاج سمي بذلك لوفور حركاته
باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه . والكامل وإن كان بهذه الصفة ، إلا أن
الوافر حذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله مقطوفا فهو موفور الحركات
ناقص الحروف قال

فيؤخذ الوافر من أولها	وهكذا إلى تمام شكلها
عروضه مقطوفة والأخرى	مجزوة ضروبهـن تنرى
مقطوفة فضر بها مقطوف	لها قرون بيتهـا المعروف
مجزوة والضرب مثلها كما	قد علمت ريعه وهن الحمى
والثاني معصوب كبيت الأمر	وإنها تعصيه عند الزجر

يؤخذ الوافر من أول الدائرة فيستعصى فيه جمع حركاتها وسكناتها
إلى تمام شكلها . وقد علمت أنها مركبة من « مفاعلتن » ست مرات ،
فيكون ذلك القدر وزن الوافر . لكن لا يستعمل تام الحروف ، بل يجب في
تامه القطف في العروض والضرب وهو حذف السبب الخفيف مع إسكان
ما قبله فيصير « مفاعلتن » في العروض . والضرب « مفاعل » بسكون
اللام فينقل إلى « فعولن » ، وإنما التزم فيه ذلك لأنه شعر كثرت حركاته
فاستثقلت ، فحذف من آخر عروضه وآخر ضربه تسهيلا وتخفيفاً . فإن
قليل فهلا استثقلوا في الكامل ما استثقلوا في الوافر لأن حركاتهما سواء ؟

أجيب : إن الكامل وقعت فيه الفاصلة مقدّمة في جزئه على الوند

وهي أكثر حركات من الوند . والوافر تأخرت فيه الفاصلة فكان جانب الخذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر حركات فيه الكامل . انتهى .

ولهذا البحر عروضان وثلاثة أضرب :

العروض الأولى مقطوفة وضربها مقطوف مثلها وبيته :

لنا غنم نسوقها غزار كأن قرون جلها العصي

فقوله « غزار » هر العروض ، وقوله « عصيو » هو الضرب . وزن كل منهما فعولن : وتقطيعه وتفعيله : لنا غنم « مفاعلتن » ، نسوقها « مفاعلتن » ، غزارن « فعولن » ، كأن قرون « مفاعلتن » ، ن جلها أل « مفاعلتن » ، عصي « فعولن » .

وزعم بعضهم أنه شذ في هذه العروض القبض وأنشد شاهدا عليه :

علوت على الرجال بخلتين ورثتهما كما ورث الولادة

ولا يجوز تمكين حركة النون في « خلتين » حتى ينشأ عنها حرف اللين . واعترضه الصفاقسي ببطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجيء ذلك فيها : وأورد أشعاراً كثيرة في ذلك قال الدماميني : جميع ما استشهد به لا ينهض مع كثرته حجة ولا ردا لدعوى الشذوذ . وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظماً ونثراً دون شذوذ ، ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب بل ولا بالنظم أصلاً ورأساً . وأما تمكين مثل « خلتين » في فصيح الكلام ممتنع نظماً ونثراً . نعم يجوز تمكينه في الضرب لا طلاق الروي ، وفي العروض بشرط التصريح . وإن مكن على غير هذا فللضرورة على شذوذ فيه ، انتهى .

ووجه شذوذه أن القبض في هذه العروض ممتنع عند جميع أهل الفن . وأيضاً إذا قبضت لزم منها تواجد التغيرات على الموضع الواحد ، وهو مجتنب عند الاختيار والله أعلم

العروض الثانية مجزوءة ولها ضربان :

الأول مثله وبيته :

لقد علمت ربعة أن حبلك واهن خلق

فقوله « ربعة أن » هو العروض ، وقوله « هن خلق » هو الضرب .
ووزن كل منهما « مفاعلتن » .

الضرب الثاني معصوب بالصداد المهملة وبيته :

أعاتبها وأمرها فتغضبني وتعصيني

فقوله « وأمرها » هو العروض ، وزنه مفاعلتن . وقوله « وتعصيني »
هو الضرب ، وزنه « مفاعيلن » . وذلك أنه كان مفاعلتن فسكنت لأمه
فنقل إلى مفاعيلن .

تنبيهان : الأول ، حكى الأخفش للوافر عروضاً ثالثة مجزوءة مقطوفة
لها ضرب مثلها وبيته :

عبيلة أنت همى وأنت الدهر ذكرى
ومثله :

فلن يهلك عبيد فقد باد القرون
ومثله :

أشأقك طيف مامه بمكة أم حمامة
فوزن كل واحد من هذه الأبيات وضروبها « فاعولن » .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف العصب وهو حسن ،
والعقل وهو صالح ، والنقص وهو قبيح . فبيت العصب ،

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

أجزاؤه السباعية كلها معصوبة . وبيت العقل :

منازل اقرتنا قفار كأنما رسومها سطور
وبيت النقص :

لسلامة دار بحفير كباقي الخلق الرسم قفار
ويدخل الجزء الأول من البيت « العصب » بالضاد المعجمة والقسم
والجهم والعقص ، وكلها قبيح . فبيت العصب :

إن نزل الشتاء بدار قوم تجنب جار بيتهم الشتاء
وبيت القصم :

ما قالوا لنا سداً ولكن تفاحش أمرهم وأتوا بهجر
ربيت الجهم :

أنت خير من ركسب المطايا وخيرهم أبا وأخا وأماً
وبيت العقص :

لولا ملك رءوف رحيم تداركني برحمته هلكت
وإذا اتقنت أنواع الحزم مما مرّهان عليك تفعيل هذه الأجزاء
والله أعلم .

ذكر الكامل

وهو البحر الثانى من دائرة المؤلف والخامس من الأبحر المستعملة .
قال الخليل : سمي بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم تجتمع فى غيره .
وقال الزجاج : لكامل أجزائه بعدد حروفها يعنى أنها استكملت كما فى
للدائرة . وإذا ثبت أن الخليل هو مسمى هذه الأبحر بذلك ، فلا يليق
بغيره أن يظهر علة غير . لأنه هو أعرف بأصل تسميته والمناسبات .
وإن كثرت للمعنى الواحد ، فلا يلزم مراعاتها كلها بل يكفى أن يراعى
فى التسمية معنى واحدا .

وقد علمت أن وجه التسمية لا يجب اطراده فلا تنسه ها هنا .

قال :

واستخرجوا الكامل من ثقلها	لمنتهى الحروف من تفعيلها
فجاء متفاعان مكررا	سنا سوى ما بالزحاف غيرا
له الأعاريض معا والأضرب	ثلاثة وتسعة ترتب
ذات تمام ضربها متمم	والآخر المقطوع حين ينظم
وثالث أخذ ثم اضمرا	وهذه أبياتها كما نرى
فلن صحت لا أقصر الندى	وزادك الخبال منهن الندا
وبيت رامين ثم العاقل	لآخر الضروب عند العاقل
خذاء ضربها أخذ مثل من	قال عفت ثم انمحت تلك الدمن
والثانى منها حذ مضممر	عند النزال أنت أجرى أجسر
مجزوة وضربها مرفل	ومثلها وآخر مذيّل
والرابع المقطوع نحوان هم	للسيئات ذكروا تكرموا
ومثل الصحيح بيت الفقه	ومثل التذييل بيت لقبر
ولم نزع آخر الأول	وهو الذى يعرف بالمرفل

استخرج العروضيون الكامل من دائرة الموثلف من سببها الثقيل إلى آخر الحروف من تفعيلها فخرج لهم « علتن مفا » ست مرار فنطقوا به « مفاعلتن » ست مرار ، فهو وزن الكامل . ولا يتغير إلا إذا دخله شيء من الزحافات فإنه يدخله الإضمار والوقص والحزل كما مر ، وسيأتى أمثلة ذلك . وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب :

العروض الأولى تامة ولها ثلاثة أضرب :

الضرب الأول تام مثلها وبيتته :

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى كما علمت شمائلى وتكرمى

فقوله « صر عن ندى » هو العروض ، وقوله « وتكرمى » هو الضرب . ووزن كل منهما « متفاعلتن » ، وتقطيعه وتفعيله : « وإذا صحو متفاعلتن » ت فما أقص « متفاعلتن » ، « صر عن ندى . متفاعلتن » ، « وكما علم » متفاعلتن ، « ت شمائلى » متفاعلتن ، « وتكرمى » متفاعلتن .

الضرب الثانى مقطوع وبيتته :

وإذا دعونك عمهن فإنه نسب يزيدك عندهن خبالا

فقوله « ن فإنه » هو العروض ووزن فعلاتن ، كان متفاعلتن فقطع فصار متفاعل فنقل إلى فعلاتن . وأشارت إلى هذا الشاهد بقول « وزادك الخبال مینهن الندى » بكسر النون أى الدعاء والندى فى آخر الشطر الأول بفتح النون وهو الكرم .

الضرب الثالث أخذ بحذف وتده المجموع مضمر بتسكين ثانيه وبيتته :

لمن الديار برمتين فعائل درست وخير أيها القطر

فقوله « ن فعائل » هو العروض : وزنه متفاعلتن . وقوله « قطر »

هو الضرب وزنه فعلن ، كان متفاعلن مخذف وتده فصار « متفا » ثم سكن ثانيه فصار « متفعا » فنقل إلى فعلن « بسكون العين وهو المراد بقولى : وبيت رامتين ... إلخ . ومعنى قولى لآخر الضروب أى ضروب العروض الأولى . والعامل فى الشطر الأول اسم موضع ، وفى الشطر الثانى صاحب العقل .

العروض الثانية حذّاء بفتح المهملة والمدّ وذلك أن يحذف منهما الودد المجموع ، ولها ضربان :

الأول أحذّ يمثّلها وبيته :

دمن عفت ومعى معالمها هطل أجش وبارح ترب

فقوله « لمها » هو العروض ، وقوله « تربو » هو الضرب . وزن كل منهما « فعلن » وإليه الإشارة بقولى . مثل من قال عفت ... إلخ . والتقدير مثل قول من قال إلخ .

الضرب الثانى أحذّ مضممر وبيته ،

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج فى الذّعر

فقوله « مة إذ » هو العروض وزنه فعلن بتحريك العين . وقوله « ذعرى » هو الضرب وزنه « فعلن » بسكون العين . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى . عند النزال أنت أجرى أجسر .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة ، ولها أربعة أضرب .

الضرب الأول : مجزوء مرفّل بزيادة سبب خفيف فى آخره وبيته :

ولقد سبقتهم إلى فلم نزع وأنت آخر

فقوله : « تهم إلى » هو العروض ، ووزنه متفاعلان . وقوله : « ت وأنت آخر » هو الضرب ، ووزنه متفاعلاتن .

الضرب الثاني مذيّل بزيادة ساكن في آخره ، وببئته :

جـدث . يكون . مقامه . أبدا . بمختلف الرياح

فقوله « ن مقامه » هو العروض ، ووزنه متفاعلان . وقوله « تلف الرياح » هو الضرب ، ووزنه « متفاعلان » . وإلى هذا أشرت بقولي : بيت القبر . لأن الحدث هو القبر .

الضرب الثالث مجزوء صحيح مثل العروض ، وهو معنى قولي . ومثلها . وإنما قدمت ذكره في المتن على المذيّل لموافقة النظم وأخرت ذكره ها هنا لأجل الترتيب المعهود عند أهل العروض وببئته .

وإذا افتقرت فلا تكن متخشعا وتجمل

فقوله . « ت فلا تكن » هو العروض . وقوله . « وتجمل » هو الضرب . ووزن كل منهما « متفاعلان » . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولي . بيت الفقر .

الضرب الرابع مجزوء مقطوع وببئته .

وإذا هم ذكروا الإساءة أكثروا الحسنات

فقوله « ذكروا الإساءة » هو العروض ، وزنه « متفاعلان » . وقوله « حسنات » هو الضرب ، وزنه « فعلاتن » . وإلى هذا أشرت بقولي . إن هم للسيئات ذكروا تكرموا . وأما قولي « ولم نزع آخر الأول » فمعناه أن البيت الذي فيه فلم نزع آخر فهو مثال للضرب الأول من ضروب هذه العروض وهو المعروف بالمرقل وقد تقدم ذكره .

تنبيهان : الأول : حكى بعضهم أن الكامل يستعمل شطراً ، ويأتى
تارة مرفلاً ، كقوله : أبكى اليزيد ابن الوليد فتى العشيرة . وتارة مذنبلاً
كقوله : يا خل مالاقيت فى هذا النهار . وتارة معّى من ذلك كقوله :
حكمت بحور فى القضاء ولاتنا . قال الدمامينى : وهذا كله شاذ لا يعرفه
الخليل .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الإضممار وهو حسن ،
والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإضممار :

إنى امرؤ من خير عبس منصبى شطر وأحمى سائرى بالمنصل
أجزاؤه كلها مضمرة . وبيت الوقص :

يذب عن حريمه بسيفه ورمحه ونبله ويحتمى
وبيت الخزل :

منزلة ضم صداها وعفت أرسماها إن سئلت لم تجب
وبيت الإضممار فى الضرب المرفل :

وعزرتنى وزعمت أنك لابن فى الصيف تامر
وبيت الوقص فى الضرب المرفل :

ولقد شهدت وفاتهم ونقلتهم إلى المقابر
وبيت الخزل فيه :

صفحوا عن ابنك إن فى . ابنك جده حين يكلم
وبيت الإضممار فى الضرب المذيل .

وإذا اعتبطت أو اهتأسست حمدت رب العالمينا

وبيت الوقص فيه

كبت الشقاء عليهما فهما له ميسران

وبيت الخزل فيه .

وأجب أخاك إذا دعا ك معا لنا غير مخالف

واعلم أنه لا يجوز الضرب المقطوع من العروض الأولى والثالثة من هذا البحر إلا السلامة أو الإضمار ، فلا يدخله من أنواع الزحاف غير الإضمار ، إذ لا يحتمل مع القطع زيادة حذف . وبيت الإضمار في الضرب المقطوع من البيت الوافي .

ولإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال
وبيته في الضرب المجزوء المقطوع .

وأبو الحسين ورب مسكّة فارغ مشغول

وقد يلتبس هذا البحر عند إضمار جميع أجزائه بالرجز ، لأنه يصير مستفعلين ست مرات فيستدل عليه بما قبله أو ما بعده كما في بيت عنتر :
إني امرؤ ... إلخ . فإن في أول القصيدة .

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحومل

فوجود متفاعلين في هذا البيت يشهد بأن القصيدة من الكامل لا من الرجز . فإن فقد المبيّن حمل على الرجز لأصالة مستفعلين وفرعيته في الكامل بهذا التغير الخاص . وكذلك مع الوقص والخزل في جميع الأجزاء ، لأن « مفاعلين » في الرجز فيه ناشئ عن الخبن وهو حذف ساكن . وفي الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك ، و « مفتعلن » في الرجز ناشئ عن تغير واحد وهو الطيّ ، وفي الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطيّ ، فتعين الحمل على الرجز لإثارة الارتكاب أخف الأمرين ، كذا في الدماميني . وهما قد انتهى الكلام على دائرة المؤلف . ولنشرع الآن في بيان الدائرة الثالثة وهي المشتبه

هذا شطرها ، والشرط الثاني مثله . وصفة تخريج الأبحر منها أنك
تبتدئ بأول علامة فيها وهو الوند المجموع إلى آخر حروفها فيخرج الهزج .
ثم تبتدئ بأول سبب فيها تنتهي إليه فيخرج « عيلن مفا » ست مرات
فتنطق به « مستفعلن » وهو وزن الرجز . ثم تبتدئ بالسبب الثاني حتى
تنتهي إليه فيخرج « لن مفاعي » ست مرات فتنطق به « فاعلاتن » وهو
وزن الرمل . وبذلك يتم تفكيكها ، إذ الباقي عين الأول . وها أنا ذا
أشرع بعون الله تعالى في بيان أبحرها فأقول .

ذكر الهزج

الهزج بفتح الهاء والزاء هو البحر الأول من دائرة المشتبه ، والسادس من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمي هزجاً تشبيهاً له بهزج الصوت . قال الدماميني : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائل أجزائه أوتاد ينعقب كلا منها سببان خفيفان . وهذا مما يعين على مد الصوت . وقيل سمي هزجاً لطيبه : لأن الهزج من الأغاني وفيه ترنم . قال :

فن منا يخرج بحر الهزج لكنه مجزوء المنتسج
له عروض ولها ضربان ذو صحة وحذفهم في الثاني
من آل ليلى الصحيح واجعلا الثاني ما ظهري لباغ مثلاً

يخرج بحر الهزج من أول هذه الدائرة . وقد علمت أن أولها « مفا » فتخرج أجزاؤه « مفاعيلن » ست مرات . لكنه واجب التجزئة ، فلا يستعمل إلا رباعاً . وشذ مجيئه تاماً ، أنشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظلت مقلتي تجرى أواقها

فوزن هذا البيت « مفاعيلن » ست مرات ، وهو شاذ لا ياتفت إليه . والمسموع التزام الجزء فيه ، فوزنه المستعمل « مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن » . وله عروض واحدة صحيحة بعد التجزئة ، ولها ضربان : الأول صحيح مثلها وبديته :

عفا من آل ليلى السهّب فالأملاح فالغمر

فقوله « ل ليلى السه » هو العروض ، وقوله « ح فالغمر » هو ضرب . وزن كل منهما « مفاعيلن » وهو المراد بقولي : « من آل ليلى للصحيح » أي البيت الذي فيه من آل ليلى شاهد للضرب الصحيح .

وتقطيعه وتفعيله : « عفا من » مفاعيلن ، « ل ليلي السه » مفاعيلن ،
« ب فالأملأ » مفاعيلن ، « ح فالغمرو » مفاعيلن .

الضرب الثاني محذوف بحذف سببه الأخير وبيته :

وما ظهري لباغى الظيم بالظهور الذلول

فقوله « لباغى الظي » هو العروض ، وزنه « مفاعيلن » ، وقوله
« ذلولي » هو الضرب ، وزنه « فعولن » ، كان « مفاعيلن » فحذف
منه آخر سببيه فبقى « مفاعي » فنقل إلى « فعولن » .

تنبيهان : الأول : حكى الأخنش أن للهزج ضرباً ثالثاً مقصوراً
وبيته :

وما ليث عرين ذو أضافير واستان
أبو شبليين وثاب شديد البطش غرثان

هكذا روى بإسكان النون . قالوا والخليل يأبى ذلك وينشده على
الإطلاق . والأقوى على نحو ما سبق في الطويل . وحكى بعضهم أن له
عروضاً محذوفة لها ضرب مثلها وأنشد :

سقامها الله غيشا من الوسمى ريتا

وهو في غاية الشذوذ .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف القبض وهو قببح ،
والكف وهو حسن . ويدخل الجزء الأول الحزم والشر والخرب ،
فبيت القبض :

فقلت لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

جزؤه الأول والثالث مقبوضان . وبيت الكف :

فهذان يندودان وذا من كذب يرمى

أجزأوه كلها ما عدا الضرب مكفوفة . وبيت الحزم :

أدّوا ما استعاروه كذلك العيش عاريه

فقوله : « أدّوا ما اس » محزوم ، ووزنه مفعولن ، كان
مفاعيلن فحذف ميمه بالحزم فصار فاعيلن فنقل إلى مفعولن . وبيت
الشّرة :

في للذين قد ماتوا وفي ما خلّفوا عر

فقوله « في الذى » وزنه فاعلن حذفت ميمه بالحزم وياؤه بالقبض
وبيت الحرب :

لو كان أبو بشر أميراً ما رضيناها

فقوله « لو كان » وزنه مفعول ، حذفت ميمه ونونه بالكفّ فصار
« فاعيل » فنقل إلى مفعول والله أعلم .

ذكر الرّجز

الرجز بفتح الجيم هو البحر الثاني من دائرة المشتبه ، السابع من الأبحر المستعملة .
قال الخليل : سمي رجزا لاضطرابه . والعرب يسمون الناقة التي ترتعش
فخذها رجاء . قال أبو حاتم : الرجز داء يصيب الإبل في أعجازها ،
فلذا نهضت ، ارتعش فخذها . وأنشد :

همت بخير ثم قصرت دونه كما نأت الرجزاء سد عقالها
وقال ابن دريد سمي رجزا لتقارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل إن
أكثر ما تستعمل منه العرب المشطور الذي على ثلاثة أجزاء فشبه بالراجز
من الإبل ، وهو الذي إذا شدت إحدى يديه بقي على ثلاث قوائم . قال :

مستفعلن ستاوزان الرّجز	وأخذه من عي يوصف موجز
له أعاريض جميعاً أربع	وخمسة ضروبهم تتبع
ذات تمام مثلها الضرب كما	دار سلمى إذ سلمى في الحمى
الثاني مقطوع له منشود	والقلب منى جاهد مجهود
وجزئت كضربها ومثلوا	لأم عمرو هاج قلبي منزل
وذا شطر ثم ذات نهاك	أنفسهن الضرب عند السبك
ومثل المشطور حين مزجا	ماهاج أحزاننا وشجوا قد شجا
ومثل النهاك الذي عنهم وقع	قولهم ياليتني فيها جذع

وزن الرجز مستفعلن ست مرات ، وأخذه من الدائرة من أول أسبابها وهي
« عي » فيخرج « عي لن مفا » ست مرات فتنتطق به مستفعلن ستا ، وله أربع
أعاريض وخمسة أضرب :

العروض الأولى تامة ولها ضربان : الأول تام مثلها وبيته :

دار لسلمى إذ سليمى جارة قفر ترى آياتها مثل الزبر

فقوله « في جارة » هو العروض . وقوله « مثل الزبر » هو الضرب .
وزن كل منهما مستعلن وتقطيعه وتفعيله : « دارن لسل » مستعلن ، « مى
إذ سلمى » مستعلن ، « مى جارتن » مستعلن ، « قفر ترى » مستعلن ، آياتها «
مستعلن ، « مثل الزبر » مستعلن .

الضرب الثانى مقطوع بحذف ساكن وتده وإسكان ما قبله فينقل فيه
مستعلن إلى مفعولن . وبيته :

القلب منها مستريح سالم والقلب منى جاهد مجهود

فقوله « حن سالم » هو العروض ، ووزنه مستعلن . وقوله « مجهود »
هو الضرب وزنه « مفعولن » كان « مستعلن » محذفت نونه وسكن ما قبلها
وهو القطع فصار مستعمل بسكون اللام فنقل إلى مفعولن .

العروض الثانية مجزوءة ولها ضرب واحد مجزوء مثلها ، وبيته :

قد هاج قلبى منزل من أم عمرو مقفر

فقوله « بى منزل » هو العروض ، وقوله « رن مقفرو » هو الضرب .
ووزن كل منها مستعلن ، والبيت على أربعة أجزاء .

العروض الثالثة مشطورة ولها ضرب واحد وهو نفسها . وبيته :

ما هاج أحزانا وشجواً قد شجا

فقوله « ون قد شجا » هو العروض وهو الضرب . وزنه مستعلن .

العروض الرابعة منهوكة ولها ضرب واحد وهو نفسها وبيته ،

ياليتنى فيها جـذع

فقوله « فيها جذع » هو العروض والضرب ، ووزنه مستفعلن ، فالبيت على جزأين وقد حذفت باقى الأجزاء .

وما ذكرته من أن ضرب المشطور والمنهوك هو نفس العروض هو قول بعض العروضيين . ومعناه أن الضرب والعروض امتزجا فصارا جزءاً واحداً لثلاثي حلو الشعر من واحد منهما . فصار الجزء يسمى بهذا المعنى عروضاً وضرباً . وقيل إن الثلاثة الأجزاء التي في المشطور كلها ضرب لا عروض له وهو رأى ابن القطاع . ورجح بالتزام تقضيته . وقيل هو عروض لا ضرب لها . ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وتعذر جعله ضرباً لانقضاء ما يشبهه ، فوجب جعله عروضاً . وفيه قول رابع وهو أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد في الضرب كما يزداد فيه الترفيل والتذليل . واعتراض بأن الزيادة على الأجزاء لم توجد بأكثر من سبب خفيف . وفيه قول خامس وهو أن العروض مجزوءة أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزأين . والضرب منهوك أى ذهب منه جزءان وبقي جزء واحد . وبيانه أن هذه الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزءان بقية النصف الأول والجزء الثالث بقية النصف الثاني فيكون صدر البيت دخله الجزء ، وعجز البيت دخله النهك . وعليه فتكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الثالث وفيه مخالفة النظر . وفيه قول سادس وهو أنه نهك الصدر فالعروض هى جزء الأول وللضرب هو الجزء الثالث . وفيه قول سابع وهو أن المشطور نصف بيت لا بيت كامل . قال الدمامينى : التحقيق عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعتراض بمجئ بعض قصائده غير مزدوجة ولو كانت مصرعة لزم إزدواجها . وأما المنهوك ففيه أيضاً أقوال أحدها جعل الجزأين كلاهما عروضاً وضرباً متمزجين فهو نظير القول الأول في المشطور . وقيل الجزء الأول عروض والثانى ضرب ، وقيل كلاهما ضرب بلا عروض وقيل العكس ، وقيل مصرع من العروض الثانية وضربها المجزئين . والأخفش يجعل المشطور والمنهوك من قبيل السجع ولا يجعلها شعراً البتة .

ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بها ، وهو لا يقول الشعر . وأجيب
بأن من شروط الشعر القصص إلى وزنه على ما مر وهو عليه الصلاة والسلام
لم يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء في بعض كلامه صلى الله عليه وسلم كما هو
على تمام الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعرا .

وقال الزجاج أن الكلمة الواقعية على وزن قطعة من الأبيات المنهكة
والمشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر . وأما إذا لم يتكرر
فليست شعراً

قال الدماميني : يريد بهذا إنما جهل فيه قصد قائله إلى الوزن لا يحمل
على الشعر إلا إذا كثر وتكرر . فإن القرينة تكون دالة على قصد قائله لا الوزن
فيكون شعراً ، وأما إذا لم يتكرر فلا قرينة تدل على القصد فلم يجعل شعراً
لذلك . أما إذا فرض أن قائله قصد الوزن على نمط المشطور والمنهوك من
أول الأمر ولم ينضم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعر لتحقيق القصد
فيه إلى الوزن ، انتهى كلام الدماميني .

تنبيهان : الأول ، استترك بعضهم له جز عروضا مقطوعة ذات
ضرب مماثل لها وأنشد على ذلك :

لأطرقن حصنهم صباحا وأبركن مبرك النعامة

وكذلك حكموا بجواز القطع في المشطور وجعلوا منه :

يا صاحبي رجلي أقلا عدلي

قال الدماميني : والتحليل يجعل هذا من السريع إلا أنهم اتفقوا على جواز
استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة لإجراء للعلمة مجرى
الزحاف لقول امرأة من جدیس :

لا أحد أزل من جدیس هكنا يفعل بالعروس

يرضى بهذا يا لقومي حرّاً أهدي وقد أعطى وسيق المهر
لخوض بحر الندى بنفسه خير من أن يفعل ذا بعرضه

وقال الآخر :

والنفس من أنفس شيء خلقا فكأن عليها ما حيت دشفقا
ولا تسلط جاهلا عليها فقد يسرق حتفها إليها

قال ابن بري : وهو أكبر ما يستعمله المحاشون في الأراجيز المشطورة
المزدوجة . قال : ولقائل أن يقول أن كل شطرين من ذلك شعر على حدثه ،
إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى ينتهي إلى سبعة أشطار .

قال الدماميني : أئذي يظهر لي في هذا أن يجعل كل شطرين من ذلك
شعرا على حدثه ، ولا يجعل ذلك كله قصيدة واحدة وإن تجاوزت الأبيات
سبعة ، لأنهم لا يلتزمون إجراءها على روى واحد ولا على حركة واحدة
بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة الخارج بالقرب والبعد والحركات
الثلاث لا يتحاشون ذلك . ولاختلاف أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك
في كل شطرين . فلو جعلنا الكل قصيدة واحدة ، لزم وجود الكفاء
والإجازة والأقوى والإصراف في القصيدة الواحدة وتكرر ذلك فيها .
وتلك عيوب يجب اجتنابها . وهم لا يعدون مثل ذلك في هذه الأراجيز
عيبا ولا تجد نكيرا لذلك من العلماء فدل على ما قلناه .

قال ابن بري : وللعرب تصرف واتساع في الرجز لكثرتهم في كلامهم
في مواطن الحرب ومقامات الفخر والملاحات .

قال الزجاج : الرجز وزن يسهل في السمع ويقوم في النفس ، ولذلك
جاز أن يقع فيه النهك والجزء في الشطر . قال ولو جاء منه شعر على جزء
واحد مقفى ، لاحتل ذلك لحسن بنائه كقول عبد الصمد ابن المعدل :
قالت خبل ، ماذا الخجل ، هذا الرجل ، حين احتفل ، أهدي بصل .

فجاء بالقصيدة كلها على مستغفلان كما ترى . وهذا النوع لم يسمع منه
شيء للعرب ، وأقل ما سمع لهم ما كان على جزأين كقول نريد ابن الصمة
يوم هوزان :

يا ليتنى فيها جزع أحب فيها واضع

انتهى كلام ابن برى وكله مأخوذ من شرح الدماميني على الخزرجية .
التبیه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف الحبن وهو صالح ، والطي
وهو حسن ، والحبل وهو قبيح منبت الحبن :

وطالما وطالما وطالما كفى بكف خالد مخوفها

أجزاؤه كلها مخبونة إلا الجزء الرابع . وبیت الطي :

ما ولدت والدة من والد أكرم من عبد مناف حسبا
وبیت الحبل :

وثقل منع خير طلب وعجل منه خير تؤيده

أجزاؤه كلها مخبولة . ويدخل الضرب الثاني وهو المقطوع الحبن وبیته :

لا خير في من كف مناشرة إن كان لا يرجي ليوم خير

فقوله « م خيرى » هو الضرب ، وزنه « مفعولن » ، كان « الفعولن »
مخذف ثانيه للحبن فصار « فعولن » ونقل إلى « فعولن » والله أعلم .

ذكر الرمل

الرَّمْل بفتح الراء وسكون الميم ، وهو الثالث من دائرة المشتبه والثامن من الأبحر المستعملة .

قال الخليل : سمي بذلك تشبيها له برمل الحصير أى نسجه . وقال الزجاج بالرمل وهو سرعة السير . وقيل لأن الرمل الذى هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن .

قال الصفاقسى : وهو أبعدا .

قال :

وأخذه من لن تمام الأصل	وفاعلاتن ستا للرمل
أولاهما محذوفة السبب	له عروضان وستة أضرب
فمثل سحق البرد عصف الرسما	أضربها ثلاثة إن تمّا
وحذفوا فالشيب فى بانا	وقصروا فى بلغ النعمانا
مسبغ ومثلها فى الزنسة	وسائر الضروب للمجزوءة
بيت عسفان وربيع النزل	وحذفوا ومثلوا للأول
ومالما قرت العينان	ومقفرات مثل للثاني

وزن الرمل فاعلاتن ست مرات وأخذه فى الدائرة من « لن » وهو السبب الثانى من أسبابها ، والمراد بقولى « تمام الأصل » أى هذا السبب الذى يخرج منه هذا البحر هو تمام الجزء الذى هو أصل لدائرة المشتبه . وذلك أن أصلها مفاعيلن كما تقدم ، فتمام هذا الأصل هو « لن » فيخرج « لن مفاعى » ست مرات فتنتطق به فاعلاتن ستا ، وذلك هو وزن الرمل . لكنه لا يستعمل إلا محذوف العروض أو مجزؤها ، فلا يكون

تام العروض أصلاً وشذ قوله :

يا حليلي اعذراني إنني من حب سلمى في إكتئاب وانتحاب

فوزن هذا البيت « فاعلاتن » ست مرات ، غير أنه لا يعول عليه في الاستعمال ، بل المعول على ما ذكرته في النظم . وذلك أن للرمز عروضين بستة أضرب لكل واحدة منها ثلاثة أضرب :

أما العروض الأولى فمحذوفة بحذف سببها الخفيف فيصير « فاعلاتن » فيها « فاعلا » فينقل إلى « فاعان » ولها ثلاثة أضرب :

الضرب الأول وبيته :

مثل سحق البرد عنا بعدك الـ قطر مغناه وتأويب الشمال

فقوله « بعد كل » هو العروض وزنه « فاعلن » وقوله « ب الشمالى » هو الضرب ، وزنه فاعلاتن وتقطيعه وتفعيله : « مثل سحق ال فاعلاتن ، « برو عفا » فاعلاتن ، « بعد كل » فاعلن ، قطر مغنى فاعلاتن ، « ه وتأوى » فاعلاتن ، « ب الشمال » فاعلاتن .

الضرب الثانى مقصور محذوف ساكن سببه وإسكان ما قبله ، فيصير فاعلاتن فيه « فاعلات » فينقل إلى « فاعلان » وبيته :

أبلغ النعمان عني مالكا إنه قد طال حبسى وانتظار

فقوله « مالكا » هو العروض ، وزنه فاعلن . وقوله « وانتظار » هو الضرب وزنه فاعلان . ولى هذا الإشارة بقولى فاباغ النعمانا .

الضرب الثالث محذوف مثلها وبيته :

قالت الخنساء لما جثتها شاب رأسى بعد هذا واشتهب

فقوله « جثتها » هو العروض ، وقوله « واشتهب » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وإلى هذا أشرت بقولى فالشيب فى بابا .

وأما العروض الثانية فهي مجزوءة ولها ثلاث أضرب :

الضرب الأول مسبغ بزيادة ساكن في آخره وبيته :

يا خاليلي أربعا واستخيرا ربعا بعسفان

فقوله : « ي أربعا واس » هو العروض وزنه فاعلاتن . وقوله :
عاً بعسفان هو الضرب وزنه فاعلاتن . وزعم الزجاج أن هذا الضرب
موقوف على السماع . قال والذي جاء منه قوله :

لان حتى لو مشى الذر عليه كاد يدميه

الضرب الثاني مجزوء صحيح مثلها وبيته :

مقفرات دارسات مثل آيات الزبور

فقوله دارسات هو العروض ، وقوله « ت الزبوري » هو الضرب .
وزن كل منهما فاعلاتن .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

ما لما قرت به العينان من هذا ثمن

فقوله « رت به العى » هو العروض وزنه فاعلاتن . وقوله
« ذا ثمن » هو الضرب وزنه فاعلن . وزعم الزجاج أنه لم يرد مثل هذا
البيت شعر للعرب . قال ابن بري يعنى قصيدة كاملة .

تنبيهان :

الأول : زعم الزجاج أن لهذا البحر عروضاً ثلاثة مجزوءة محذوفة
لها ضرب مثلها ، وجعل من ذلك قول السائيك :

طاف	يبغى	نجوة	من	هلاك	فهلاك
ليت	شعري	ضلة	أى	شئ	قتلاك
أمريض	لم	تعهد	أم	عدو	ختلاك

فعروض هذه الأبيات وضربها محذوف ، وزن كل منهما « فاعلن » .
هكذا عند الزجاج . وجعل بعضهم ذلك من المديد التام ، وحمله على الشذوذ
كما تقدم في نظيره ، وعنده أن القصيدة مصرعة . وجعله بعضهم مما ورد من
استعمال المديد مربعا . ورجح مذهب الزجاج بأنه قياس مذهب الخليل ،
وأن الحمل على جعل عروض ثالثة للرمل أولى من الحمل على تمام المديد .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف ما دخل المديد وهو الخبن
ويستحسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخبن :
وإذا رايةٌ مجسد رفعت نهض الصلوات إليها فحواها
وأجزاؤه كلها مخبونه . وبيت الكف :

ليس كل من أراد حاجة ثم جدَّ في طلبها قضاها
أجزاؤه إلا الضرب مكفوفة . وبيت الشكل :

إن سعداً بطل ممارس صابر محتسب لما أصابه
جزأه الثاني والخامس مشكولان ، وفيهما الطرفان . ويدخل الخبن
أيضاً في الضرب المقصور ، وبيته :

أقصدت كسرى وأمسى قيصر مغلماً من دونه باب حديد
فقوله « ب حديد » هو الضرب ، وزنه فعيلان . ويدخل أيضا الخبن
في الضرب المسبغ وبيته :

واضحات فارسيات وأدم عربيات

فقوله عربيات بالسكون هو الضرب ، وزن فعلاتان . انتهى من شرح
الدماميني على الخزرجية ، وبذلك تنقضى الدائرة الثالثة . ولنشرع الآن
بعون الله وتوفيقه في الكلام على الدائرة الرابعة .

دائرة المجتلب

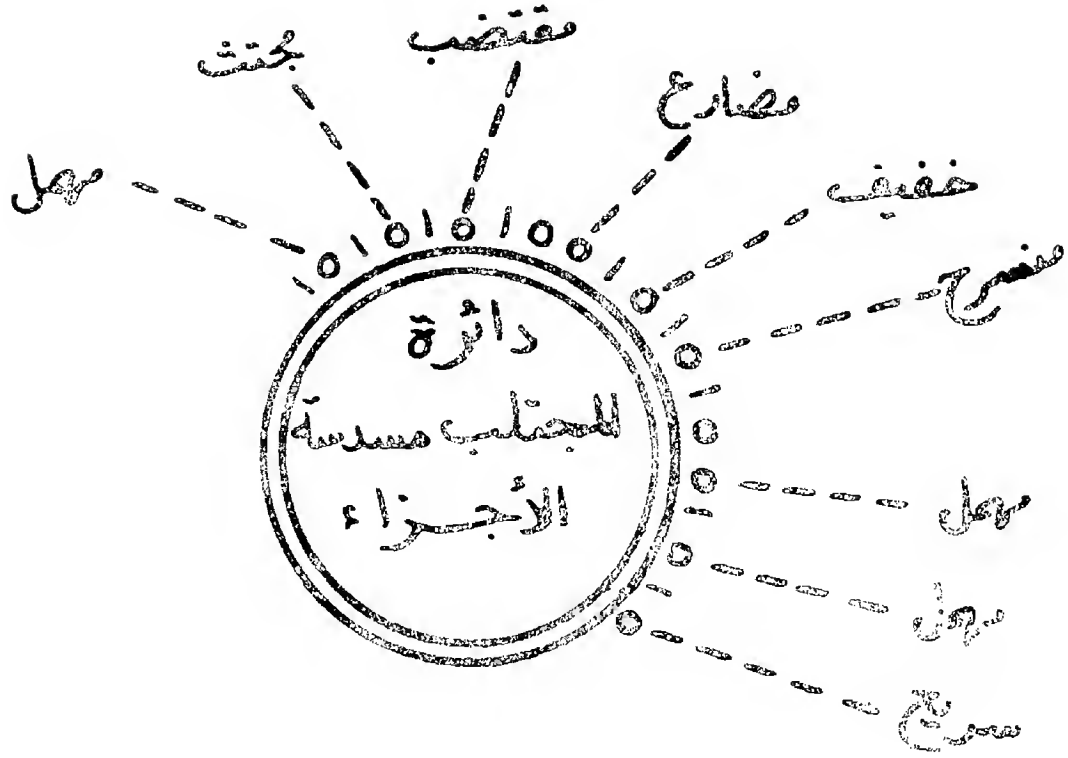
هى رابعة الدوائر ، وسميت بذلك لكثرة أبحر ها ، مأخوذ من الجلب وهو الكثرة . وقد تقدم أن بعضهم يسمى الدائرة الثالثة بالمجتلب ويسمى هذه الدائرة بالمشتبه . ووجه تسميتها عندهم بذلك اشتباه أبحر ها .

قال الدمامينى : حكى ابن القطار أن فحول الشعراء غلطوا فى بحورها فأدخلوا بعضها على بعض فى القصيدة الواحدة توهماً منهم أنه بحر واحد منهم ، المهلهل والمرقش وعبيد بن الأبرص وعلقمة .

قال :

وأربع مستفعلن للمجتلب	واثنان مفعولات أيضاً تصطب
قد وافقت مشتبه الصفات	فى الساكنات والمحركات
أبحرها السريع والمنسرح	خفيفها المضارع المنسرح
مقتضب مجتلبها تستعمل	وما عداهن فذاك مهمل

أجزاء دائرة المجتلب « مستفعلن » أربع مرات ، و « مفعولات » مرتين . فىكون التركيب هكذا : مستفعلن مستفعلن مفعولات ، ومثله الشطر الثانى ، فعدد الأجزاء ستة كلها سباعية الأحرف . فجملة حروفها إثنان وأربعون ، ثمانية عشر منها ساكنة والبواقي محركات وهو معنى قولى : قد وافقت مشتبه الصفات ... إلخ والمعنى أن هذه الدائرة قد وافقت دائرة المشتبه فى عدد الساكنات والمحركات ، وأبحرها المستعملة ستة وهى : السريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتلب ، وثلاثة مهملات . فالجملة تسعة أبحر وهذه صفة الدائرة كما ترى :



وصفة الفكّ أنك تبتدئ من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر السريع . ومن أول السبب الثاني إليه فيخرج بحر مهمل يسمى المبتدر ، وسماه بعضهم بالمتد بتشديد التاء بعدها همزة اسم الفاعل من التودة وهي السكينة . وأجزاؤه فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن مرتين ، وقد نظم منه بعض المولدين فقال :

كن لإخلاق التصاب مستمرا ولا حوال الشباب مستحاليا

ثم تبتدئ من أول الوجد المجموع الذي يلي ذينك السبين إلى أن تنتهي إليه فيخرج بحر آخر مهمل يسمى المنسرد اسم فاعل من مرد الحديث إذا انطلق به من غير توقف ولا تمطيط . وأجزاؤه مفاعيلن مفاعيل فاع لاتن مرتين . وقد نظم منه بعض المولدين فقال :

على العقل معول في كل شأن ودان كل من شئت أن تداني

ثم تبتدئ بأول الجزء الثاني إلى أن تنتهي إليه فيخرج البحر المنسرح . ثم تبتدئ بالسبب الثاني من هذا الجزء حتى تنتهي إليه فيخرج البحر الخفيف .

ثم تبدئ بالوتد المجموع من هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج المضارع .
ثم تبدئ بأول الجزء الثالث حتى تنتهى إليه فيخرج المقتضب . ثم تبدئ
بالسبب الثانى من هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج المجتث . ثم تبدئ بالوتد
المفروق من آخر هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج بحر مهممل يسمى
المطرود بتشديد الطاء . وأجزاؤه : فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن مرتين . وقد
نظم منه بعض المولدين فقال :

ما على مستهمام ربع بالصهد فاشتكى ثم أبكاني من الوجد

فجمله أبحرها تسعة ، ستة مستعملة وثلاثة مهملة . فلإن قيل المستقر
عندهم أن مبتدأ كل دائرة بما كان من أبحرها مصدرّاً بوتد مجموع لقوته ،
فيجعل أصلاً لتلك الدائرة ويفك البحور الباقية منه . وهذه الدائرة من
جملة أبحرها المستعملة بحر المضارع وهو مصدر بوتد مجموع إذ وزنه :
مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن . فما بالهم لم يجعلوه أصلاً لهذه الدائرة بل عدلوا
عن ذلك وجعلوا أصلها بحر السريع ، فالجواب من وجهين :

أحدهما للعروضيين وذلك أنهم قالوا أن الجزء الأول من المضارع
معلول أبداً للزوم المراقبة فيه ، وليس فى أول الدوائر المتقدمة بيت معلول
فرفض لهذا .

والوجه الثانى للصفاقسي قال : والأولى عندي أن يقال أن المضارع
لما قلّ في كلامهم رفض ، ولذا أنكره الزجاج حتى صار كالمهممل ، والمهممل
لا يكون ابتداء الفاك فيه . فكذا ما أشبهه فابتدأوا بالسريع لخفته وحسن
ذوقه ، انتهى والله أعلم . ولنشرع الآن في بيان أبحرها المستعملة .

ذكر السريع

هو البحر الأول من دائرة المجتلب والتاسع من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمي سريعاً لأنه يسرع على اللسان ، وقيل لأنه لما كان في كل ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب لأن أول الوجد المفروق لفظة السبب فكانت الأسباب أسرع من الأوتاد سمي سريعاً لذلك قال :

فيخرج السريع من خفيفها	وهكذا إلى انتهاء حروفها
عروضه أربعة أنواع	وستة أضربه تذاع
مطوية مكسوفة أضربها	ثلاثة جميعها نكتبها
أحدها المطوي والموقوف	والآخر المطوي والمكسوف
وأصله مثاله مهلا لقد	أبلغت أسماعي ولثاني ورد
وهاج الهوى وأنشدوا للأول	أزمان سلمى مالها من مثل
محبولة مكسوفة كضربها	النشر مسك بيتها الذي لها
ثالثها المشطورة الموقوفة	رابعها المشطورة المكسوفة
أضرب كل مثلها فتكمل	جميعها وقد أتتك المثل
تنضح في حافاتهما والثاني	يا صاحبي رحلي خليان

يخرج بحر السريع من السبب الخفيف الذي في أول دائرته إلى تمام حروفها فيخرج وزنه : مستعلن مستعلن مفعولات ، والشطر الثاني مثله ، لكن لم يستعمل جزؤه الأخير وهو « مفعولات » في العروض أو الضرب إلا مغيراً كما ستعرفه وذلك لضعفه بالوجد المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب فاستعمل في العروض مطوياً مكسوفاً ليقطع لفظ البيت ما فيه لفظ الوجد وهو فاعلن . ثم غيرت الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك . ولم يدخل في هذا البحر لثلاثاً يلبس بمجزوء الرجز . وما ورد

من مستفعّلن مربعا حمل على أنه من الرجز ، لأن هذا الجزء المحذوف من الرجز موافق للباقي ، فيكون دليلا عليه ولا كذلك في السريع .

ولهذا البحر أربع أعاريض وستة أضرب :

العروض الأولى مطوية بحذف الرابع الساكن ، مكسوفة بحذف السابع المتحرك فينقل « مفعولات » فيها إلى « فاعلن » . ولها ثلاثة أضرب . الضرب الأول : مطوى بحذف الرابع الساكن ، موقوف بتسكين السابع المتحرك وببنته :

أزمان سلمى لا يرى مثلها الر اعون في شام ولا في عراق

فقوله « مثلها الر » هو العروض ، وزنه فاعلن ، كان مفعولات فطوى بحذف واوه وكسف بحذف تائه فصار « مفعلا » فينقل إلى فاعلن . وقوله « في عراق » هو الضرب وزنه « فاعلات » بسكون التاء وتقطيعه وتفعليته : « أزمان سل » مستفعّلن ، « مى لا يرى » مستفعّلن ، « مثلها الر » فاعلن ، « راعون في » مستفعّلن ، « شام ولا » مستفعّلن ، « في عراقى » فاعلات .

والضرب الثانى مسكوف مطوى مثل العروض وببنته :

هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلوق مستعجم محمول
فقوله « ت الغضا » هو العروض ، وقوله « محمولو » هو الضرب . وزن كل منها « فاعلن » .

الضرب الثالث أصلم بحذف وتده المنروق وببنته :

قالت ولم تقصد لقيلى الخنا مهلا لقد أبلغت أسماعى
فقول « ل الخنا » هو العروض وزنه فاعلن . وقوله « ماعى » هو الضرب وزن فعّلن بسكون العين . كان مفعولات فحذف وتاءه للصلم فبقى « مفعو » فنقل إلى فعّلن .

العروض الثانية مخبولة بحذف الثاني والرابع الساكنين مسكوفة بحذف السابع المتحرك فيصير مفعولات فيها فعلا فينقل إلى فعّعين بتحريك العين . ولها ضرب واحد مخبول مكسوف مثلها وبيته :

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف غم
فقوله « ه دنا » هو العروض ، وقوله « ف غم » هو الضرب . وزن كل منها فعّعين بتحريك العين .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة وضربها مثلها بل عينها كما تقدم وبيتها :

« ينضحن في حافاتها بالأبوال » فقوله « بالأبوال » مفعولات هو العروض وهو الضرب .

العروض الرابعة مشطورة مكسوفة وضربها مثلها بل عينها وبيتها :
« يا صاحبي رجلى أقلاعدلى » فقوله « لاعدلى » وزنه مفعولان هو العروض والضرب .

تنبيهان :
الأول : أثبت بعضهم للعروض الثانية ضربا أصلم كقوله :
يأيها الزاوى على عمر قد قتت فيه غسير ما تعلم
قال الدمامني : وعلى ذلك مشى ابن السقاط وابن الحاجب وكثير من العروضيين . قال ابن بري : « يجوز اجتماع هذا الضرب الأصلم مع الضرب الأخذ في قصيدة واحدة كقول المرقش :

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف غم

مع قوله :

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء الموت ما يعلم

قال وإنما جاز ذلك في السريع ، لأنه صار فيه معولات بالحبيل والكسف إلى فعلن بكسر العين ، وصار بالصلم إلى فعلن بسكون العين ، فكأنه في الأصل فعلن فسكن تخفيفاً كما فعل في فعلن الناشئ عن متفاعلن بالخذ والإضمار . قال وإلى هذا نحا الزجاج قال وفيه نظر ، لأنه قاس فعلن في السريع في جواز تسكينه على فعلن في الكامل ، والأمر منه فيهما مختلف ، فإن العين في الكامل ثان لسبب ، فيجوز إسكانها بالإضمار . وهي في فعلن في السريع أول سبب ، وأوائل الأسباب لا تغير .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف الحب والطي والحبيل فالحب فيه صالح ، والطي حسن ، والحبيل قبيح . فبيت الحب :
أرد من الأمور ما ينبغي وما تطيقه وما يستقيم

كل مستفعلن فيه مخبون . وبيت الطي :
قال لها وهو بها عالم ويحك أمثال طريف قليل
كل مستفعلن فيه مطوي . وبيت الحبيل :
وبلد قطعه عامر وجمل نحره في الطريق
كل مستفعلن فيه مخبول .

ويدخل الحب أيضاً في الضرب المشطور الموقوف ، وبيته :
لابد منه فأنحدرن وارقين .

فقلوه « ن وارقين » وزنه فعولان . ويدخل أيضاً الحب في المشطور المكسوف وبيته : يارب إن أخطأت أو نسيت .
فقلوه « نسيت » وزنه فعولن . انتهى والله أعلم .

ذكر المنسرح

هو الثاني من مستعمل دائرة المجتلب ، والعاشر من الأبحر المستعملة
 الحملة . قال الخليل : سمى بذلك لانفسراحه وسهولته . وقيل
 لانفسراحه عما يلزم أضربه . وذلك أن مستفعلن إذا وقع في الضرب
 فلا مانع يمنعه من أن يأتي على أصله إلا في المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتي
 إلا مطوياً . قال :

من ثالث الأسباب جاء المنسرح	ففيه مفعولات وسطا منشرح
تلقاه مرتين مرتين	مستفعلن بينهما هذين
عروضه ثلاثة كأضربه	صحيحة وطية في سببه
إن ابن زيد بيته لازالا	يستعمل المعروف حيث آلا
منهوكه موقوفة مكسوفة	أضربها كمثلهما موصوفة
كياني الدار فصبراً صبراً	ويل أم سعد مثل الأخرى

يخرج المنسرح من السبب الثالث من أسباب دائرته ، وهو أول الجزء
 الثاني فيخرج لك مستفعلن مفعولات مستفعلن ، والشطر الثاني مثله .
 وهو المراد بقولي : ففيه مفعولات وسطاً منشرح . والمعنى أن « مفعولات »
 الذي في آخر الدائرة يكون هـ هنا موسطاً بين مستفعلن مستفعلن ،
 وهو معنى قولي : تلقاه مرتين مرتين .. إلخ . أي تلقى وزن المنسرح
 مستفعلن مرتين في كل شطر بينهما مفعولات . فقولي هذين إشارة إلى
 مفعولات مرتين . فجملة أجزائه ستة كما في الدائرة وله ثلاث أعاريض
 وثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة ولها ضرب واحد وهو مطوى بحذف

الرابع الساكن وهو المراد بقولي « وطيّه في سببه » ، وبينه :

إن ابن زيد لازال مستعملاً للخير يغشى في مصره العرف

فقوله « مستعملاً » هو العروض ، وزنه مستفععلن : وقوله « ه العرفا » هو الضرب ، وزنه مفتعلن وتقطيعه وتفعيله : « انن ابن زى » مستفععلن ، « دن لازال » مفعولات ، « مستعملاً » مستفععلن ، « للخير يغ » مستفععلن ، « شىء في مصر » مفعولات ، « ه العرفا » مفتعلن :

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلها بل عينا كما تقدم ، وبينه :

« صبراً بنى عبد الدار » . فقوله « عبد الدار » مفعولان هو العروض وهو الضرب .

العروض الثالثة منهوكة مكسوفة ، وضربها مثلها بل عينا وبينه : « ويل أم سعد سعداً » فقوله « ن سعدن » وزنه مفعولن هو العروض وهو الضرب . والأخفش يعد هذا والذي قبله من الكلام الذى ليس بشعر جرياً على أصل مذهبه قال ابن برى : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جار على نسبة واحدة فى الوزن فإنه قال : ويل أم سعد سعداً ، صرامة وحداً . وسوّدداً ومجداً . وفارساً معداً . سدّ به مسدّاً . انتهى : وقوله : فإنه قال ذكر الضمير بإعتبار أن القائل شخص وإلا فهو من كلام أم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنهما لمات ابنها سعد رضى الله عنه من جراحة أصابته فى غزوة الحندق .

تنبيهان : الأول : حكوا للعروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس بشعر قديم :

ما هج الشوق من مطوقة قامت على بانه تغنيها
قال ابن برى : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه
لحسن إتساقه وعذوبة مساقه حتى استعملوه غير مردوف ، كقول
ابن الرومى من قطعة :

لو كنت يوم الوداع شاهدا وهن يطفين لوعة الوجد
لم تر إلا دموعاً باكية تسفح من مقلة على خد
كأن تلك الدموع قطر ندى يقطر من نرجس على ورد
انتهى كلام ابن برى .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الحبن والطى والخبل :
والطى فيه حسن ، والحبن صالح إلا فى مفعولات فإنه قبيح ، والخبل
قبيح ، والطى ممتنع فى العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوجد المعتل ،
والخبل أيضا ممتنع فى العروض الأولى لما يؤدى إليه من اجتماع خمس
متحركات ، فإن الجزء الذى قبله مفعولات وآخره متحرك . فلو خبلت
العروض لاجتمع فيها بالخبل أربع متحركات وقبلها حركة آخر
مفعولات فتلتقى الخمس وهو لا يتصور فى شعر عربى أصلا . فبيت
الحبن :

منازل عفاهن بنى الأرا ك كل وابل مسبل هطل
أجزاؤه كلها إلا الضرب مخبونة . وبيت الطى :

إن سميرا أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد ألفوا
أجزاؤه كلها مطوية . وبيت الخبل :
وباد متشابه سمته قطعه رجل على جملة

أجزاؤه ما عدا العروض والضرب مخبولة . وبيت الحين في العروض
الثانية : لما التقوا بسولاف : فقلوه بسولاف وزنه فعولان . وبيت الحين
في العروض الثالثة :

« هل بالديار أنس » فقلوه « أنس » وزله « فعولن » كذا في
الدماميني ، والله أعلم .

ذكر الحفيف

هو الثالث من مستعمل دائرة المجتلب ، والحادى عشر من جملة الأبحر المستعملة : قال الحليل : سمي خفيفا لأنه أخف السباعيات . وقيل لأن حركة الوتد المفروق فيه لما اتصلت بحركات الأسباب : خفت لتوالى لفظ ثلاثة أسباب : قال :

وفاعلاتن مرتين اكتنفا	مستفع لن فى كل شطر عرفا
وزن الحفيف أصله ثانى سبب	من جزئها الثانى إلى أقصى الرتب
فيه الأعاريض إلى ثلاثة	ومنتهى ضروبه خمسة
صحيحة وضربها صحيح	والآخر الحذف به يلوح
قل حلّ أهلى مثل للسابق	وليت شعرى جعلوا لللاحق
ويلحق التشعيث فى الصحيح	بحسب ما مرّ من التصريح
مثاله فى ميت الأحياء	وجاء بعد قلة الرجاء
محدوفة وضربها منحذف	فإن قدرنا إن نشأ منتصف
مجزوة ومثلها الضرب كما	فى ليت شعرى ما يرى من حكما
والثانى مخبون كذا مقصور	إذ كل أمر فى الرضا يسير

وزن الحفيف فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ، وكذا الشطر الثانى وأصله فى الدائرة من السبب الثانى من جزئها الثانى إلى أقصى حروفها ، وذلك أن وضع الدائرة على مستفعلن مستفعلن مفعولات كما تقدم : فإذا ابتدأت بالسبب الثانى من الجزء الثانى خرج تفعلن مفعولات مستفعلن مس ، وكذا الشطر الثانى فتنتطق به فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن وكذا الشطر الثانى : و « مستفع لن » فى هذا البحر وفى بحر المجتلب مفروق الوتد ، لأن وتده عين وتد مفعولات كما تقدم فى المقدمة : ولا يوجد « مستفع لن » مفروق الوتد إلا فى هذين البحرين . ولهذا البحر ثلاث أعاريض وخمسة أضرب :

العروض الأولى صحيحة ولها ضربان : الأول صحيح مثلها وبيته :
حل أهلى ما بين درنا فبادوا لى وحلت علوية بالسخال

فقوله « نافبادوا » هو العروض ، وقوله « بالسخال » هو الضرب :
وزن كل منهما فاعلاتن ، وتقطيعه وتفعيله : « حل أهلى » فاعلاتن « ما بين
در » مستفعِلن ، « نافبادوا » فاعلاتن ، « لى وحلت » فاعلاتن ، « علوية
ن » مستفعِلن ، « بالسخال » فاعلاتن .

الضرب الثانى محذوف بحذف سببه الخفيف وبيته :

ليت شغرى هل ثم هل آتينهم أم يحولن من دون ذاك الردى
فقوله « آتينهم » هو العروض وزنه فاعلاتن ، وقوله « ك الردى » هو
الضرب وانه فاعِلن .

واعلم أن التشعِث يلحق الضرب الأول وهو المراد بقولى فى الصحيح ،
وقد تقدم أن التشعِث تصير فاعلاتن إلى مفعولن ، وأنه جائز لا واجب ،
وأنه جار فى عدم الالتزام مجرى الزحاف . وشاهد التشعِث فيه قوله :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كثيلا كاسفا باله قليل الرجاء

والشاهد فى قوله فى البيت الأول « أحياء » بالإشباع فإن وزنه فالاتن
وينقل إلى زنة مفعولن . وأما ضرب البيت الثانى فقوله « ل الرجائى »
ووزنه فاعلاتن فهو صحيح ، فقد اجتمع التشعِث مع الصحيح كما
ترى .

العروض الثانية محذوفة بحذف سببها الأخير ، ولها ضرب واحد
محذوف مثلها وبيته :

إن قدرنا يوما على عامر نتتصف منه أو ندعه لكم
فقوله « عامر » هو العروض ، وقوله « هو لكم » هو الضرب . وزن
كل منهما فاعلن . وإلى هذا البيت الإشارة بقولي « إن قدرنا » إلخ .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

ليت شعري ماذا ترى أم عمرو في أمرنا

فقوله « ماذا ترى » هو العروض ، وقوله « في أمرنا » هو الضرب .
وزن كل منهما « مستفع لن » . الثاني مقصور مخبون وبيته :

كل خطب إذا لم تكو نوا غضبتم يسير

فقوله « إذا لم تكو » هو العروض ، وزنه « مستفع لن » . وقوله « يسير »
هو الضرب وزنه « فعولن » كان « مستفع لن » فحذفت سينه بالخب
وأسقطت تونه وأسكنت لامة بالقصر فصار فتفعّل فنقل إلى فعولن .

تتبعان : الأول استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة
مقصورة مجنونة لها ضرب مثلها ، وجعل من هذا قول أبي العتاهية :

عتب ما للخيالي خيرتي ومالي
عتب مالي أراه طارقاً منذ ليالي

ومحكي أن أبا العتاهية لما قال أبياته التي هذان أولها قيل له خرجت عن
العروض فقال : أنا سبقت العروض .

الثاني يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن وهو حسن ، والكف
وهو صالح ، والشكل وهو قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين
« مستفع لن » وبين نون مستفعلن وألف فاعلاتن بعده فيتصور فيه الصدر
والعجز والطرفان . فالخبن في « مستفع لن » صدر ، والكف فيه أو في
فاعلاتن عجز ، والشكل في « مستفع لن » أو فاعلاتن إذا وقع وسطا
طرفان ، قبيت الخبن :

وفؤاد كعهده لسليمى بهوى لم يحل ولم يتغير
أجزاؤه كلها مخبونة : وبیت الكف :

يا عمير ما تظهر من هواك أو تجن يستكثر حين يبدو
أجزاؤه إلا الضرب مكفوفة . وبیت الشكل :

صرمتك أسماء بعد وصالها فأصبحت مكتئبا حزينا
أجزاؤه الأول والثالث والخامس مشكولة ، ويدخل الحين فى الضرب
لمحذوف ، وبيته :

والمنايا من بين سارٍ وغادٍ كل حى فى حبلها علق
فقوله « علقن » وزنه فعلن : هذا كله من الدمامينى والله أعلم .

ذكر المضارع

هو الرابع من من دائرة المحتلب والثاني عشر من الأبحر المستعماء . قال الخليل : سمي ذلك لمضارعه المقتضب في أن أحد جزئيه مفروق الوجد : وقبل لأنه ضارع الهزج في أنه مجزوء ، وأن وتده المجموع تقدم على سببه ، وقال الزجاج : لمضارعه المحتب في حال قبض . وأنكر الأنخفش أن يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب . وزعم أنه لم يُسمع منهم شيء من ذلك . قال الدمايني وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : وهما قليلان حتى أنه لا يوجد منهما قصيدة لعربي وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ولا ينسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ، ولا يوجد في أشعار القبائل : قال :

أصل المضارع الذي يجزأ	في الوجد المجموع ثاني الأجزاء
فهو مفاعيلن وفاعلات	ثم مفاعيلن له الزنات
لكنه تلزم فيه التجزئة	عروضه كضربه مجزئة
شاهده في بيت سعاد إذ دعا	لحبها داعي الهوى فصدعا

أصل المضارع في الدائرة في الوجد المجموع من ثاني أجزائها ، وقد عرفت أن أجزائها : مستفعِلن مستفعِلن مفعولات . فأصل المضارع من «علن» في الجزء الثاني ، فيخرج لك :علن مفعولات مستفعِلن مستفعِلن وكذا الشطر الثاني فتنتطق به مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن . والشطر الثاني مثله فهو وزن المضارع غير أن التجزئة فيه لازمة فلا يستعمل إلا مربعاً . فوزن المستعمل منه : مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن . وله عروض واحدة لها ضرب واحد وكل منهما مجزوء صحيح ، وبيته :

دعاني إلى سعاد دواعي هوى سعاد

فقوله « إلى سعاد » هو العروض ، وقوله « هوى سعادى » هو الضرب
ووزن كل منهما « فاع لاتن » وتقطيعه وتنغيله : « دعانى ل » مفاعيل ،
« لى سعادن » فاع لاتن ، « دواعى ه » مفاعيل ، « وى سعادى » فاع
لاتن .

تنبيهان : الأول تقدم « إن » المراقبة لازمة في هذا البحر وفي بحر
المقتضب فلا يسلم جميع سببها المقترنين بل لابد من زحاف أحدهما
ولا يصح أن يزاحفهما . وزعم بعض العروضيين أنه يجوز في هذا البحر
ترك المراقبة وأنشد على ذلك :

بنو سعد خير قوم لجات أو معان

وردّ بأنه لاحجة فيه لأن قائله مولد ، وحكى الجوهري اجتماع لكف
والقبض فيه وأنشد :

أشاكل طيف مامه بمكة أو حمامه

جزؤه الأول والثالث مقبوضان مكفوفان : وردّ بأنه لاحجة فيه
لجواز أن تكون من مشكول المجتث أو من العروض المجزوءة المقطوفة التي
حكاهما الأخفش للوافر .

الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف المراقبة وهي واجبة فيه كما
تقدم : وقد علمت أن المراقبة وجوب زحاف أحد السبيين المقترنين
لسلامة الآخر . فالمراقبة في هذا البحر في سببي « مفاعيلن » ، وذلك أنه
لا يجوز إلّا كفه أو قبضه . وشاهد الكف البيت المتقدم وهو قوله :
دعانى إلى سعاد إلخ ، فإن مفاعيلين في شطريه معا مكفوف . وبيت القبض :
وقد رأيت الرجال فلم أر مثل زيد

وفيه أيضاً شاهد على كف العروض ، ويدخل الجزء الأول الشتر
والحزب ، فبيت الشتر :

سوف أهدى لسلمى ثناءً . علي ثناءً
فقله « سوف أه » وزنه فاعلن ، دخله الشتر ، وهو اجتماع الحزم
والقبض ، وبيت الحزب :

إن تدنُّ منه شبرا يقربك منه باعاً
فقله « إن تدنُّ » وزنه مفعولن اجتماع الحزم والكف وهو المسمى
بالحزب ، فيصير مفاعيل إلى فاعيل فينقل إلى مفعول :

ذكر المقتضب

هو الخامس من دائرة المحتلب ، والثالث عشر من الأبحر المستعملة قال الخليل : سمي بالمقتضب لأنه اقتضب من الشعر أى اقتطع منه . وقيل لأنه اقتضب من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرح كما سبق مبنى فى الدائرة من . مستفعلين مفعولات مستفعان . ومثلها الشطر الثانى . والمقتضب مبنى فى الدائرة من مفعولات مستفعلين مستفعان ومثلها الشطر الثانى فليس بينهما إلا تقدم مفعولات فى المقتضب وتوسطه فى المنسرح . فكأن المقتضب مقتطع منه إذا حذف من أول مستفعان . وقد تقدم إنكار الأخفش لهذا البحر مع المضارع . وكلام الزجاج فيهما . قال .

من آخر الأجزاء وزن المقتضب أوله إلى تمام المكتب
تلقاه مفعولات ثم الأجزاء وواجب فى النظم ن يجزأ
عروضه والضرب مطويان كاقبلت فلاح عارضان

يخرج وزن المقتضب من آخر أجزاء الدائرة من أول سبب منه . وقد علمت أن آخر أجزاء مفعولات فنظم إليه ما تقدم من الأجزاء فتلقاه : مفعولات مستفعلين مستفعان وهو معنى قولى : تلقاه مفعولات ثم الأجزاء . والمراد بالأجزاء الأجزاء المتقدمة فى أول الدائرة وقولى : أوله بالكسر بدل من آخر الأجزاء وفيه احتراز عن المحث فإنه يخرج أيضا من الجزء الآخر لكنه ليس من أوله بل من ثانى سبب فيه : وبالحملة . فوزن المقتضب مفعولات مستفعلين مستفعان والشطر الثانى مثله ، فهو فى الدائرة مسدس لكنه لا يستعمل فى الشعر إلا مجزوءا ، وله عروض واحدة وضرب واحد وكل منهما مجزوء مطوى وببته .

أقبلت فلاح لها عارضان كالبرد

فقواه . « لاح لها » هو العروض وقواه « كالبرى » هو الضرب .

وزن كل منهما « مفتعلن » وتقطيعه وتفعيله . « أقبلت ف » مفعولات « لاح لها » مستعلن ، « عارضان » مفعولات ، كالبرد مفتعلن .

تنبيهان . الأول قد تقدم أن المراقبة ثابتة في هذا البحر كالمضارع وهي هنا بين فاء مفعولات وواوها فلا يحذفان معا ولا يثبتان معا . وسبب ذلك إما في مفعولات الأولى فلأن ساكني سببها ليس لهما ما يعتمدان عليه إلا الوتد المفروق فلم يقر لاعتمادهما عليه جميعا . وأما في مفعولات التي في الحشو فكأنهم قصصوا تشبيهها بالأولى فأجروها على المراقبة مجراها . وقد حكى بعضهم سلامة مفعولات الأولى والأخيرة فلم يراع المراقبة في شيء منهما وانشدوا منه .

لا أدعوك من بعد بل أدعوك من كذب

التنبيه الثاني . يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطي في مفعولات :
وأما العروض والضرب فقدم تقدم طيهما واجب . وبيت الزحاف في مفعولات .

أتانا مبشرنا بالبيان والنذر

فقوله « أتانا » وزنه فعولات وأصله مفعولات خبن يحذف فائه فصار معولات فنقل إن فعولات . وقوله « بالبيان » وزنه فاعلات وأصله مفعولات طوى يحذف واوه فصار مفعلات فنقل إلى فاعلات ، كذا في الدماميني . وأنت خبير أن الخبن والطي فيه لا يجتمعان ، وأنه لا يجوز اجتماعهما فيه معا وذلك هو عين المراقبة المتقدمة في التنبيه الأول والله أعلم .

ذكر المجتث

هو السادس من دائرة المجتلب والرابع عشر من الأبحر المستعملة .
قال الخليل : سمي بذلك لأنه اجتث أى قطع من طويل دائرته . وقال الزجاج
هو ضد المقتضب ، لأن المقتضب اقتضب له الجزء الثالث بأسره ، والمجتث
اجتث منه أصل الجزء الثالث فنقص منه . وقال ابن واصل : سمي بذلك
لما كان مقتطعاً في الدائرة من بحر الخفيف ، والمخالفة بينه وبين الخفيف
من حيث التقديم والتأخير فقط . قال :

عولات مس إلى إنتها الحروف	مجتثها من وضعها المعروف
كفاعلاتن فاعلاتن قبلها	مستفعلن في كل شطر حلها
فالضرب والعروض مجزؤان	حتماً بحذف آخر الأوزان
فبطنها الخميص في المثال	ووجهها في الحسن كالهلال

يخرج المجتث في الدائرة من آخر أسبابها وهو « عو » من مفعولات
إلى انتهاء حروفها . فتقول في تخريجه : عولات مس تفعلن مس تفعلن
مف ، والشطر الثاني مثله ، فتتطق به : مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن ،
هذا شطره ، والشطر الثاني مثله ، وهو المراد بقول كفاعلاتن إلخ . أى
يكون الوزن المستخرج من الدائرة على وزن فاعلاتن مرتين قبلهما
مستفعلن في كل شطر ، فيكون هذا البحر في الدائرة مبنياً من ستة أجزاء
لكنه لا يستعمل إلا مجزوءاً ، فهو في الاستعمال مربع الأجزاء حتماً ،
وله عروض واحدة وضرب واحد وهما مجزوءان وبيته :

الـبـطـن مـنـها خـمـيـص والـوـجـه مـثـل الـهـلـال

فقوله « ها خميص » هو العروض ، وقوله « ل الهلال » هو الضرب .

وزن كل منهما فاعلاتن وتقطيعه وتفعيله : « البطن من » مستفعان
« ها خميصن » فاعلاتن ، « والوجه مث » مستفع لن ، « ل الهلال »
فاعلاتن .

تنبيهان : الأول : قد تقدم أن التشعيث يدخل هذا البكر كالحفيف ،
وأنه يجوز اجتماعه مع الضرب الصحيح لجريانه مجرى الزحاف ، وبديته :
لم لا يعي ما أقول ذا السيد المأمول

فقله « مأمول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . قال الدماميني :
وانشد التبريزي من هذا النوع :

على الديار الفقار	والنساء والأحجار
تظل عيناك تبكى	بواكف مسدرارى
فليس بالليل تهدي	شوقاً ولا بالنهار

ولا يجوز خبن هذا الجزء المشعث من هذا البحر ولا من الحفيف .

التنبيه الثانى : يجرى فى هذا البحر من الزحاف ما يجرى فى الحفيف
من خبن وكف وشكل ، وتجرى فيه المعاقبة والبدر والعجز والطرفان .
والمعاقبة هنا بين « نون » مستفع لن وألف فاعلاتن ، وحذف ألف
فاعلاتن أولى لإعتمادها على وتد مجموع بعدى ، وتقع بين « نون »
فاعلاتن و « سين » مستفع لن . ويمكن أن يكون حذف النون أولى ،
لأن الوتد الذى اعتمدت عليه السين وإن كان بعدى فإنه مفروق . وقد
استبان لك بما ذكرناه تصور الطرفين ، إما فى العروض أو الجزء الذى
بعدها . فبيت الخبن :

ولو علقست بسلمى علمت أن ستموت

أجزاء كلها مخبونة ، وبيت الكف :

ما كان عظامهن إلا عسدة ضميراً

أجزاء كلها مكفوفة إلا الضرب . وبيت الشكل :

أولئك خير قوم إذا ذكر الخيار

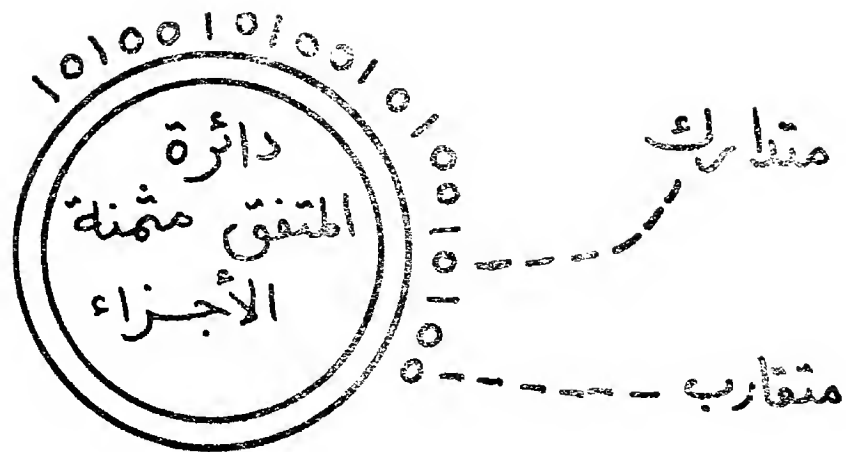
الجزء الأول والثالث كل منهما مشكول ، لكن الطرفان في الثالث
والعجز في الأول . انتهى من الدماميني . وها هنا تم الكلام على الدائر الرابعة.
ولنشرع الآن إن شاء الله تعالى في الكلام على الدائرة الخامسة وهي آخر
الدوائر هـ

دائرة المتفق

سميت بذلك لاتفاق أجزائها ، فلإنها مركبة من « فعولن » ثمان
مرات كما قال :

ثمانيا أقلهن أبجرا	متفق له فعولن كررا
سنة عشر حازت التسكينا	تحوى من الحروف أربعينا
بحران لا سواهما هنا لكا	فذو تقارب وما تدوركا
والثاني من خفيفها لأصلها	فيخرج الأول من أولها

أجزاء دائرة المتفق فعولن ثمانى مرات فهى مركبة من وتد مجموع
وسبب خفيف لا غير . ولذلك كانت أقل الدوائر أبجراً ، لأن كثرة
الأبجرتكون عند كثرة الأسباب والأوتاد ، فأوتاد هذه الدائرة ثمانية
وأسبابها ثمانية لكن كل منها عين الأول ، فما هو إلا نفس التكرار وبجمله
حروفها أربعون حرفاً ، ستة عشر . منها ساكنة والبواقي محركات ، وذلك
أن فى كل واحد من أجزائها خمسة أحرف ، ثلاثة محرّكة واثنان ساكنان
فحصلت جملة المحركات أربعة وعشرون ، والساكنة ستة عشر ولا يخرج
منها إلا بحران فقط ، ومما المتقارب والمتدارك . أما المتقارب فإنه يخرج
من أولها فيستوفى جميع حروفها ، فيكون أجزؤه عين أجزائها .
وأما المتدارك فإنه يخرج من سببها الخفيف إلى أن ينتهى أصلها الذى
هو الوتد المجموع الذى فى أولها كما ستعرفه من تفكيكها ، وهذه صورة
الدائرة كما ترى :



ذكر المتقارب

هو الأول من دائرة المتفق ، والخامس عشر من الأبحر المستعملة .

قال الخليل : سمى بذلك لتقارب أجزائه لأنها خمسية . وقال الزجاج
لتقارب أسبابه من أوتاده . وقيل لتقارب أوتاده . قال :

لذى تقارب عروضان معا	وسية أضربه فاستمعنا
صحيحة لها ضروب أربعة	كثلهما والقصر والحذف معه
وأبتر كالحالى من سلمى وما	من قبله ينسى الرواة الفهما
والقصر فى مثل السعال ثما	روبانياماً للذى قد تَمَّما
ضربان للمحذوفة المحزوة	كثلهما وأبتر فى الزنة
كدمنة قد أقفرت للأول	وما قضى يأتيك للذى يلى

للمتقارب عروضان وسية أضرب ، العروض الأولى صحيحة ولها أربعة
أضرب . الضرب الأول صحيح مثلها وبيته :

فأما تميم تميم ابن مرّ فالفاهم القوم روباً نيماً

فقوله « ن مرّ » هو العروض ، وقوله « نيما » هو الضرب . وزن
كل منهما فعولن وتقطيعه وتفعيله : « فأما » فعولن ، « تميم ن » فعولن ،
« تميم ب » فعولن ، « ن مرّ » فعولن ، « فالفاهم » فعولن ، « هم القوم »
فعولن ، « م روباً » فعولن ، « نيما » فعولن . وإلى هذا الشاهد أشرت
بقولى « روبانياماً للذى قد تما » أى شاهد الضرب التام هذا البيت . وروبا
بفتح الراء المهملة والباء الموحدة بينهما « واو » ساكنة جمع رائب وهو من
غلب عليه النوم من طول السهر .

الضرب الثانى مقصور بحذف ساكن سببه وإسكان ما قبله ، وبيته :

ويأوى إلى نسوة بائسات وشعث مراضيع مثل السعال

بسكون اللام فقوله « إساءة ن » هو العروض ، وزنه فعولن ، وقوله « سعال » هو الضرب ، وزنه « فعول » بسكون اللام . وإلى هذا البيت أشرت بقولى « والقصر فى مثل السعال » ، والسعال بفتح السين المهملة وكسر اللام إلا أنها فى بيت الشاهد ساكنة جمع سعالاة بكسر السين وعين ساكنة وهى الساحرة من الجن .

الضرب الثالث : محذوفة بحذف السبب الخفيف ، وبيته :

وأروى من الشعر شعرا عويصا ينسى الرواة الذى قدروا
فقوله « عويصاً » هو العروض ، وزنه « فعولن » : وقوله « روا »
هو الضرب ، وزنه « فعَلْ » ، كان « مفعولا » فحذف سببه فصار « فعو »
فنقل إلى « فعَلْ » بتحريك العين وسكون اللام وإلى هذا الإشارة بقولى
« وما من قبله ينسى الرواة . والمعنى أن شاهد ما قبل الأبر هو البيت الذى
فيه ينسى الرواة الخ .

الضرب الرابع أبتى باجتماع الحذف والقطع فيه فيصير فعولن بالحذف
إلى « فعو » وبالقطع إلى « فعْ » بسكون العين وبيته :

خليلى عوجا على رسم دار خلعت من سليمى ومن ميه

فقوله « م دار » هو العروض ، وزنه فعولن . وقوله « يه » هو الضرب
وزنه « فعْ » . ومنهم من ينطق به « فلْ » ، وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى :
كانخالى من سلمى .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان . الأول مجزوء محذوف

وبيته :

أمن دمنة أقفرت لسلمى بذات الغضا

فقوله « فرت » هو العروض ، وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كل منهما « فعل » بسكون اللام .

الضرب الثاني : أبتَر باجتماع الحذف والقطع فيه وبيته :

تعفف ولا تبتئس فما يقضى يأتىكا

فقوله « تئس » هو العروض ، وزنه « فعل » بسكون اللام ، وقوله « كا » هو الضرب وزنه « فل » بسكون اللام . قال الدماميني : وهذا الضرب الأبتَر لهذه العروض الثانية مختلف فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر وحكاه بعضهم عن الخليل ، ومنهم من لم ينقله عنه . قال بعضهم : والصحيح نقله عنه . لأن الأخفش والزجاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرضا لنفيه عن الخليل ولو لم يكن قاله لنبها عليه كما جرت عادتهما . قال الدماميني : وفي نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرنية نظر :

تنبيهان : الأول : قد تقدم أن الحذف في عروض التقارب جارية في عدم لزومها مجرى الزحاف ، فلإنها توجد محذوفة في بيت من القصيدة وسالمة من الحذف في بيت آخر . وقد تقدم شاهد ذلك . وكذلك أيضا قد تقدمت الحكاية عن المبرد جواز القصر في العروض الأولى من هذا البحر ، وإن ذلك شاذ لا يعول عليه فلا تنس ذلك .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف القبض إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبتَرين وهما الضرب الرابع والضرب السادس فلأنه لا يدخلهما عند الخليل . وخالفه الأخفش والزجاج واعتلوا للخليل بأن الضربين الأبتَرين لم يبقيا إلا على هيئة سبب خفيف فلا يقبض ساكن الجزء الذى قبله لفقدان ما يعتمد عليه وحكى بعض العروضيين عن الأخفش التفرقة بين الضرب الرابع فيجيزه في الجزء الذى قبله وبين الضرب السادس فيمنعه في الجزء السابق له . وحكى بعضهم عن الخليل أيضاً أنه يجيز القبض في

الجزء الذى قبل الضرب الخامس ، قال لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزوء - وحكى أيضاً عن بعض العروضيين منع القبض فى الجزأين اللذين قبل الضرب الثانى والثالث وهما المقصور والمخدوف ، وهل القبض الجائز فى هذا البحر أحسن من التتمام لكثرتة فيه ؟ أو التمام أحسن من القبض لأن الأول تكثر السواكن فيه ؟ ولهذا جمعوا بين ساكنين كما تقدم فى شاهد القصر فى العروض الأولى عن بعضهم فيه خلاف فبيت القبض :

أفاد فجاد وساد فزاد وقاد فزاد وعاد فأفضل

أجزأوه كلها إلا الضرب مقبوضة ، ويدخل الجزء الأول من البيت فى هذا البحر التلم والثرم ، فبيت التلم :

لولا خدأش أخذت جمالا ت سعد ولم أعطه ما عليها

فقوله «لولا» أثلم ، وزنه «فعلن» بإسكان العين ، وبيت الترم :

قلت سداس لمن جاءنى فأحسنْتُ قولاً وأحسن رأياً

فقوله «قلت» أثرم ، وزنه «فعلُ» ، انتهى والله أعلم .

ذكر المتدارك

المتدارك بفتح الراء وهو البحر الثانى من دائرة المتفق ، والسادس عشر من الأبحر المستعملة عند من يراه من المستعملات ، وقد تقدم أن الخليل يراه من المهملات ، وأن الأخفش قد استدركه على الخليل فلذلك سمى المتدارك ، ويسمى أيضا المحدث والمخترع لإحداث وضعه واختراعه ، وبالمشتق أى المنتظم لأن كلا من أجزائه خمسة أحرف ، وبالشقيق لأنه أخو المتقارب ، إذ أصل كل منهما وتد مجموع وسبب خفيف ، وبالحبب بالخاء المعجمة والباءين الموحدين لكن إذا خبن فقط ، تشبيها له بالحبب الذى هو نوع من السّير فى السّرعة ، ويسمى أيضا بركض الخيل لأنه يحاكي صوت وقع حافر الفرس على الأرض ، ومضرب الناقوس لأنه الصوت الحاصل به يشبهه إذا خبن .

والسبب فى كثرة أسمائه أن الخليل لم يسمّه كما سمى سائر الأبحر لأنه مهمل عنده فسمّاه كل قوم بما وقع لهم . وقد تقدم أن الأخفش لما اخترعه سمّاه الحبب ، فلا ينبغي أن يخالف مخترعه فى تسميته ، كما لم يخالف الخليل فى تسمية سائر الأبحر . وقيل أن الحبب اسم له فى حالة الخبن فقط كما تقدم ، وأن صوت الناقوس اسم له فى حالة القطع كما سيأتى ، ولعل وجه الخصوصية فى تسميته الحبب لحاة الخبن أنه لم يستعمل غالبا إلا مخبونا فسمّاه الأخفش بذلك ، نظراً إلى حالته الغالبة ، وإلغاء لما شذ من مجيئه صحيحا . ويجوز كسر الراء من المتدارك ، ووجهه أن هذا البحر تدارك المتقارب حيث خرج من تقديم سببه على وتده والله أعلم .

قال :

وذو تدارك بتقديم السبب	فجاء فاعلان ، ثمنا منتخبا
له عروضان وأما الأضرب	أربعة جميعها ترتب

صحيحة كضربها كعامر	أتى ألينا سالما يناصر
مجزوة وضربها مخبون	مرفل وآخر يكون
مذيتلا وثالث كمثلها	فدار سعدى جاء فى أولها
أهذه دارهم أم زبر	لثانى والثالث ما سأذكر
فقف على دراهم وابكين	عليهم بين الطلول والدمن
والخب فى أجزاءه مستحسن	والقطع فيهما جائز مدون
فكرة قد طوحت للأول	وليس لى مال لثانى المثل
واجتمع فى نحو زمت الإبل	للين فى الغور ضحى وقد كمل

يخرج المتدارك من دائرة المتفق بتقديم سببها عن وتدها كما تقدم ،
وذلك أن تبدئ بلى من فعولن فيخرج هكذا « لن فعو » ثمانى مترات
فتنطق به فاعلن فاعلن فاعلن ، والشطر الثانى مثله ، وهو وزن المتدارك .
وذلك معنى قولى : فجاء فاعلن ثمانا . ولهذا البحر عروضان وأربعة
أضرب :

العروض الأولى صحيحة تامة ، ولها ضرب مثلها وبيته :

جاءنا عامر سالما صالحا بعد ما كان ما كان من عامر

فقوله « صالحا » هو العروض ، وقوله « عامرى » هو الضرب .
وزن كل منهما فاعلن ، وتقطيعه وتفعيله : « أجاونا » فاعلن « عامر »
فاعلن ، « سالماً » فاعلن ، « صالحا » فاعلن ، « بعدما » فاعلن ، « كان ما »
فاعلن ، « كان من » فاعلن ، « عامرى » فاعلن .

العروض الثانية مجزوة صحيحة ولها ثلاثة أضرب : الضرب الأول
مخبون مرفل وبيته :

دار سعدى شجر عمان قد كساها البلى الملوآن

فقوله « رعمان » هو العروض ، وقوله « ملوان » هو الضرب . وزن كل منهما فعلا تين . أما الضرب فظاهر لأنه حذف ألفه للخبين وزيد بعده سبب خفيف للترفيل فصار فعلا تين فنقل . وأما العروض فقد فعل بها ذلك أيضا لأجل التصريع ، وإلا فهي في نفسها صحيحة بحيث إنها في سائر الأبيات لا تكون إلا صحيحة ، وكان الواجب أن يذكر لها شاهد عارٍ من التصريع كما فعل في أمثالها من سائر الأبحر . ولعلهم لم يظفروا بذلك في هذا البحر لقلة استعماله عند العرب .

الضرب الثاني مجزوء مذل وبئته :

هذه دراهم أقفرت أم زبور محتها الدهور

فقوله « أقفرت » هو العروض ، وزنه فاعلن ، وقوله « ها الدهور » هو الضرب وزنه « فاعلان » ، كان فاعلن فذيل بزيادة ساكن في آخره ، فنقل إلى « فاعلان » .

الضرب الثالث مجزوء صحيح مثل العروض ، وبئته :

قف على داهم وابكين بين أطلالها والدمن

فقوله « وابكين » هو العروض ، وقوله « والدمن » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » ، ويدخل الخبن في أجزاء هذا البحر وهو حسن ، حتى قال بعضهم إنه لا يستعمل إلا مخبونا ، وبئته :

كرة طوحت بصوالجة فتلقفها رجل رجل

أجزاؤه كلها مخبونة فوزنه « فعلن » بتحريك العين ثمان مرات ، ويدخل أجزاءه أيضا القطع وهو حذف ساكن الود ، وإسكان ما قبله فيصير فاعلن فاعل بسكون اللام فينتقل إلى فعلن بسكون العين وبئته :

مالى مال إلا درهم أوبرذوت ذاك الأدهم
أجزاء هذا البيت كلها على وزن « فعْلان » بسكون العين . وقد
يجتمع الخبن والقطع فى بيت واحد كقوله :

زمت إبـل للبين ضحى فى غور تهامة قد سلکوا

وتقطيعه وتفعيله ليعلم المقطوع منه والمجنون : « زمت » فعْلان ،
« إبـل » فعْلان ، « لِسَبَى » فعْلان ، « ن ضحى » فعْلان ، « فى غو » فعْلان ،
« رتـها » فعْلان ، « مة قد » فعْلان ، « سلکوا » فعْلان . وقد تقدم أن المخبون
من هذا البحر يسمى بالخبيب ، ويسمى المقطوع منه بقطر الميزان وصوت
الناقوس وركض الخيل .

وأعلم أن ما ذكرته من جواز دخول القطع فى أجزاء هذا البحر
إما هو قول لبعض العروضيين . وعليه فتكون العلة فيه جارية مجرى
الزحاف لوقوعها فى الحشو ، ولعدم التزامها فى سائر الأجزاء ، وفيه
قولان آخران ، أحدهما : أن الخبن دخل « فاعْلان » فحذف ألفه ثم أضمر
ثانيه المتحرك تشبيها لثانيه بثانى السبب الثقيل . والقول الثانى : إن التشعيث
دخله فذهبت اللام منه فصار « فالن » ، فنقل إلى فعْلان بسكون العين .
والقولان غير ظاهرين ، أما الأول فإن الإضمار يختص بثانى السبب
الثقيل فلا يوجد فى كل موضع شابه . وأما الثانى فإن التشعيث يختص
بصيرورة فاعلاتن فى ضرب الخفيف والمجئت إلى مفعولن دون ماعداه .
ولا يخفى ما فى كل واحد من القولين من التكلف .

وأما القول بأن القطع دخله وأن العلة فيه جرت مجرى الزحاف
فلا تكلف فيه مع أن له نظائر ، فالقول به أولى والله أعلم .

وها هنا انتهى الكلام عن الدائرة الخامسة وبتمامها ثم الكلام عن
الأبحر بأسرها . فلنشرع الآن بعون الله وتوفيقه فى بيان ألقاب الأبيات
والأجزاء .

ألقاب الأبيات والأجزاء

أولاً - ألقاب الأبيات :

اعلم أن العروضيين قد وضعوا لكل نوع من أنواع الأبيات والأجزاء أسماء على اختلاف أحوالها من تمام ونقص وصحة واعتلال إلى ذلك من الأحوال. وقد تقدم في باب العلل أن الشطر حذف نصف البيت، وأن الجزء حذف الجزء الأخير من الشطر الأول والأخير من الشطر الثاني، وأن النهك حذف ثلثي البيت. فاعلم أن البيت الذي دخله الشطر يسمى مشطوراً، والذي دخله الجزء يسمى مجزوءاً والذي دخله النهك يسمى منهوكاً. فقول العروضيين عروض مشطورة أو مجزوءة أو منهوكة تسامح، لأن هذه الأوصاف أوصاف للأبيات لا للعروض. وقد عرضت عن ذكر المشطور وما بعده في ألقاب الأبيات للعلم بها مما تقدم، إذ لا يخفى على الفطن أن ما دخله الشطر يسمى مشطوراً كما أن ما دخله القطع من الأجزاء يسمى مقطوعاً، وقد أخذت في بيان الأسماء التي لا تعلم إلا بالتوقيف فقلت :

وخصصوا الأبيات كالأجزاء	بجملة الألقاب والأسماء
فأدوا التمام إن حواها	من غير نقص فأنهى أقصاها
والوافية مع نقص حواها مثل ما	في أول الطويل عند العلما

خصص العروضيون الأبيات والأجزاء بجملة أسماء صارت أعلاماً عليها عندهم فسموا البيت المستوفى لجميع أجزاء دائرته من غير نقص بالتمام، كأول الكامل والرجز وسموه بالوافية إن استوفى الأجزاء المذكورة مع نقص في بعضها كأول الطويل والوافر : فالضمير من قولي « إن حواها » كناية عن أجزاء الدائرة، وكذلك ما بعده من الضمائر.

وقيل : إن التام ما استوفى جميع الأجزاء ، وكان عروضه وضربه
ثمثليين لحشوه في الأحكام التي تلحقه ، فيجوز فيهما ما جاز فيه ، ويمتنع
فيهما ما امتنع فيه . وإن الوافي ما استوفى الأجزاء ، وكان عروضه وضربه
مخالفين لحشوه بأن يعرض لها ما لا يجوز عروضه للحشو والخلاف ، إنما هو
في العبارة والمعنى متقارب .

واعلم أن التام والوفاء يدخلان في الكامل والرجز فيرد كل واحد منهما
تامة تارة ووافيا أخرى . فمثال التام من الكامل قول عنتره :
وإذا صحوت فما أقصر عن ندى وكما علتِ شمائلى وتكرمى

ومثال الوافي منه قول الشاعر :
لمن الديار عفى معالمها هطل أجشّ وبارح ترب
ومثال التام من الرجز قوله :
دار لسلمى إذ سليمى جارة قفر ترى آياتها مثل الزبر

ومثال الوافي منه قوله :
القلب منها مستريح سالم والقلب منى جاهد مجهود

وينفرد الوافي بالطويل والبسيط والوافر والرمل والسريع والمنسرخ
والخفيف والمتقارب . فمثال الوافي من الطويل :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

ومثال الوافي من البسيط :
ياجار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك
ومثال الوافي من الوافر :
لنا غنم نسوقها غزار كأق قرون حلتها العصي

ومثال الوافى من الرّمل :

أبلغ النعمان عنى مالكاً أنه قد طال حبسى وانتظار

ومثال الوافى من السريع :

أزمان سلمى لا يرى مثلها الرّا عون فى شام ولا فى عراق

ومثال الوافى المنسرح :

إن ابن زيد لازال مستعملا للخير يفشى فى مصر العرفا

ومثال الوافى الخفيف :

إن قدرنا يوما على عامر نتصف منه أو ندعه لكم

ومثال الوافى من المتقارب :

وأرى من الشعر شعرا عويصاً ينسى الرّواة الذى قد روّوا
وينفرد التام بالمتدارك كقوله :

جاءنا عامر سالما صالحا بعد ما كان ما كان من عامر
وقد يكون التام فى الخفيف أيضاً ، إذا استكمل الأجزاء ولم يدخله
التشعيب كقوله :

حلّ أهلى ما بين درنا فبادوا لى وحلت علويّة بالسّخال
فهو مما يجمع التام والوافى ، ولا يضره جواز دخول التشعيب عليه ،
فإن أول الكامل والرجز يجوز أن يدخلهما من العلل ما يجوز دخوله عليهما
فينقلان إلى سائر الضروب ومع ذلك فهما تامان اتفاقا . فإن قيل إن التشعيب
لا ينقل الخفيف عن ضربه الأول بخلاف العلل فى الكامل والرجز ، قلت
ليس المعتبر النقل وعدمه ، وإنما المعتبر حصول الاستيفاء للأجزاء وعدمه .
فإن خلاف التشعيب مع الاستيفاء فهو التام ، وإن شعث فهو الوافى . وبذلك
يتبين لك أنه قد يجتمع فى القصيدة الواحدة التام والوافى كما فى الضرب
الأول من الخفيف والله أعلم .

المصممة والمصرع

قال :

وإن يخالف العروض الضرب رويتها فمصمة ينصبوا
أو وافقته فهو المصرع لشبهه الباب الذي يصرع
إن وجدت زيادة أو نقص وبالقضى في التساوى خصوا
يسمى البيت مصممتا بصيغة اسم المفعول إن خالف ضربه عروضه
في الروى كقوله :

أأنت توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

فلأن روى الضرب على الميم وليس كذلك العروض . سمي مصممتا
لأن رويّة لا يدري من عروضه أخذاً من الإصمات الذي هو الإسكات .
ويسمى مصرعا إن غيرت عروضه لأجل ضربه بزيادة أو نقص ووافقته
في الروى . وإن وافقته من غير تغيير سمي بالمقفى . فأما المتغيرة بزيادة
فكقول امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع خلت آياته منذ أزمان
أنت حجج بعدى عليها فأصبحت كخط زبور في مصاحف رهبان

فالبيت الأول مصرع لموافقة عروضه ضربه في الوزن والروى . وقد
علمت أن الضرب تام والعروض مقبوضة ، وقد وردت في البيت الأول
تامة مثل الضرب . وأما المتغيرة بنقص فكقول امرئ القيس أيضاً :

أجارتنا إن الخطوب تنوب وإني مقيم ما أقام عسيب
أجارتنا إنا مقيمان ها هنا وكل غريب للغريب نسيب

فالبیت الأول مصرّع لموافقة عروضه ضربه في الروى والوزن . وقد علمت أن عروض الطويل لا يدخلها الحذف وإنما دخلها لأجل التصريع . وأما المقفى فهو ما وافقت عروضه ضربه من غير تغيير كقول امرئ القيس أيضاً .

قفانبك من ذكرى حبيب ومزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإن العروض والضرب فيه متوافقان من غير تغيير في العروض ، لأن كلا منهما مقبوض في القصيدة كلها . فبين المقفى والمصرّع تباين لاشتراط التغيير المذكور في مفهوم المصرّع كما تقدم ، واشتراط عدمه في مفهوم المقفى . وذهب الجمهور إلى أن المقفى ما وافقت عروضه ضربه في وزنه ورويّه وتغييره الجائز عليه . لكن لا يشترط تغييرها لأجله ، فبين المصرّع والمقفى على هذا القول العموم والخصوص المطلق يجتمعان في أمثلة التصريع وينفرد المقفى في مثل قوله : قفانبك من ذكرى حبيب ومزل ... إلخ ، فإن هذا البيت عروضه موافقة لضربه في الوزن والروى والتغيير الجائز على الضرب ، لكن العروض لم تغير بالفعل عما يستحقه لأنها تستحق القبض لكون بيتها من الطويل ، ولم يزل فيها فلا يقال له مصرّع .

قال الصفاقسى : التصريع تبعية العروض للضرب قافية ووزناً وإعلالا . وسمى البيت الذى له قافيتان مصرعاً تشبيهاً له بمصراعى باب البيت المسكون . ومثل اشتقاقه من الصرعين ، وهما نصفان النهار ، فن غدوة إلى انتصاف النهار صرع ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع . والأول أقرب والحكمة في وقوع التصريع أنه إذا وقع دل على ابتداء قصيدة أو قصة .

قال الأنخفش شبهوه في أعلامهم به أخذهم في بناء الشعر قبل تمام

البيت يجعلهم الشك في أول الكلام نحو قولهم : رأيت إما زيداً وإما عمراً ،
لثلا يظن المخاطب أن أحدهما أولى .

ويجوز استعماله في مواضع من القصيدة الواحدة بإرادة الخروج
من قصة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ليؤذن بالانتقال
من حال إلى أخرى . وهو مستحسن متى قلّ ، فإن كثرت كان مستهجنًا
والله أعلم .

العروض والضرب

قال :

وأنشوا العروض وهي علم وآخر النصف الذي يقدم
وآخر الشطر الأخير ضرب وهو مذكر وليس ينبو
وأربع أقصى عروض البحر وتسعة أقصى الضروب فادر
فتنهي جميعها لستة بعد الثلاثين على التتمة
وهو إلى ستين بعد سبعة وهذه أقصاهما في الرتبة
إن تختلف عروضها لإعداد أو ضربها التحريد فالإعداد

العروض بفتح العين اسم للجزء الواقع في آخر الشطر الأول من البيت وهي مؤنثة لأنها مأخوذة من العارضة التي هي الخشبة المعترضة وسط البيت، وهي مؤنثة. تسمى الجزء المذكور بذلك لاعتراض وسط بيت الشعر كاعتراض العروض الذي هو لغة عمود الخبأ وسط بيت الشعر. وقد تقدم أن العروض اسم لهذا العلم، فهو اسمان موضوعان، أما الأول فهو شائع في العرف العام، وأما الثاني فيختص بأهل الفن.

والضرب اسم للجزء الآخر من الشطر الثاني وهو مذكر - وإن الضرب في الأصل بمعنى النوع من الشيء. يقال هذا الشيء ضربان أي نوعان وقيل العروض اسم للمصراع الأول كله، والضرب اسم للمصراع الثاني كله، والأول المشهور وهو الصحيح.

وغاية العروض في البحر الواحد أربع كما في الرجز والسريع، ومجموعها في جميع الأبحر ستة وثلاثون عروضاً، أربعة وثلاثون منها للخمسة عشر التي أخرجها الخليل، وعروضان للمتدارك وهو المراد بقولي «على التتمة» أي مع التتمة التي أتمها الأخفش وهي التدارك.

وغاية الضروب في البحر الواحد تسعة كما في الكامل ، ومجموعها في جميع الأبحر سبعة وستون ضربا ، ثلاثة وستون ضربا لأبحر الخليل ، وأربعة أضرب للمتدارك . وقول « إن تختلف عروضها . . إلخ » بيان لحكم العروض والضرب إذا لم يجر على طريقة واحدة في القصيدة الواحدة فالضمر من قول « عروضها » كناية عن القصيدة .

اعلم أن اختلاف العروض في القصيدة الواحدة عيب عندهم يسمى بالإقعاد وقد وقع لفحول الشعراء فمنه لامرئ القيس :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقية الرجل

من بعد قوله :

يا رب غانية طلبت وصالها ومشيت مبتديا على رسلى

فجمع بين العروض الخذاء والعروض التامة وهو الإقعاد ، وخصته الخزرجى وتبعه زكريا الأنصارى والدمامينى وغيرهما ببحر الكامل ، فلا يكون الإقعاد عندهم إلا فيه بمعنى أنه لم يسمع من العرب إلا فيه . قال زكريا : وخصّ بالكامل لكثرة حركة أجزائه . وفى الوافى أن السيد قال فى شرح الخزرجية بمجىء الإقعاد فى الطويل أيضاً ، لكنه لم يمثل له . ولذلك أطلقت الكلام فى النظم ولم أقيده بالكلام كما قيده .

وإن اختلفت ضروب القصيدة الواحدة فهو عيب يسمى بالتحريد بالحاء المهملة ، مأخوذ من قولهم رجل حريد أى منفرد معتزل ، وكوكب حريد للذى يطالع منفردا - وذلك أنه لما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سمى بذلك . وبالجملة فإن التحريد عبارة عن تنوع الضرب فى القصيدة الواحدة ، حيث لا يجوز التنوع كخروج الشاعر من أحد أضرب الطويل مثلاً إلى الآخر . وهو غير مخصص ببحر دون بحر اتفاقاً . ويمتنع استعماله للمولدين كالإقعاد ، وذلك أن فحول الشعراء المتقدمين وإن

وقعوا في مثل ذلك ، فإنهم إنما وقعوا فيه عن غير اختيار . وإن كان باختيار فهو زلة والزلة لا يقتدى بها .

فلان قيل : إن الشعر لم يعرف إلا من كلامهم ولم يعب فيه إلا ما خالف طريقتهم . فمن أين لكم أن تحكموا بالعيب على ما وقع منهم ؟ وكيف يصح لكم أن تقولوا زلة ، وهم قد سلكوه ؟ قلنا لما اتفقوا في الشعر على طريقة واحدة وجرت أشعارهم عليها حكمنا على خلافها بالعيب والزلة ، لأن السالك طريقا من الطرق الواضحة لا يعدل عنها إلا إذا اضطر إلى العدول أو زلت قدمه والله أعلم .

ألقاب الأجزاء

قال :

والابتداء الجزء الذى تقدّم	وجاز أن يعلىّ أو أن ينحرم
وكل جزء حشوىّ زوحفا	بغير مختص كخبز فاعرفا
فذلك الاعتماد ثم الفصل	كل عروض خالفت ما قبل
وذلك فى الضرب يسمّى غاية	لكونه الغاية فى النهاية
وسمّة الموفور حين سلما	من خرمه مع جواز ينحرم
وسالم من الزحاف سلما	مع جوازه عليه فاعلما
ولقبنا العروض بالصحيح	والضرب إن جاء على التصحيح
وسلما من علة تمتنع	فى الحشو كالتذيل حين يصنع
والقصر والبتر وإن تعرّى	من المزيد خصّ بالمعرّى

ذكر فى هذه الأبيات بقية ألقاب الأجزاء ، فاعلم أن ألقاب الأجزاء نوعان : أحدهما ثابت على كل حال وذلك العروض والضرب ، فإيهما اسمان لآخر الأجزاء من الشطرين كما تقدم ، فهما ثابتان فى ذلك على كل حال ، بمعنى أن الجزء الآخر من المصراع الأول يسمى عروضاً كان فى حال صحة أو سلامة . وكذا الضرب فى الجزء الآخر من المصراع الثانى .

والنوع الثانى من الألقاب إنما يكون باعتبار الأحوال ، ثم هذا نوعان : أحدهما يكون اسماً باعتبار أحوال الزحاف أو العلة ، والآخر باعتبار حال السلامة . فأما الأول فمنه الابتداء والاعتماد والفصل والغاية . وأما الثانى فمنه الموفور والسالم والصحيح والمعرّى ، فهى ثمانية ألقاب ، أربعة للنوع الأول وأربعة للنوع الثانى .

فأما الابتداء فاسم للجزء الواقع صدر البيت المخالف لحشوه باختصاصه

بعارض عرض له لا يجوز ارتكابه في الحشو كالجزم في صدر البيت من الأبحر الى يدخلها الجزم . قال الزجاج : وزعم الأخفش أن الخليل جعل فاعلاتن في المديد الواقع في صدر البيت ابتداء . واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو في جواز مزاحفتها بالحن والكف . وأجيب بأن ألفها في الصدر تحذف أبداً لغير معاقبة ، فأما في الحشو فلا تحذف إلا للمعاقبة فتثبت المخالفة ، فذلك سماه الخليل ابتداء .

قال الدماميني : وقضية هذا أن يكون الابتداء عند الخليل لأول جزء في البيت إذا اختص بتغيير بلحقه من علة أو زحاف ، سواء وجد التغيير فيه بالفعل أو لم يوجد ، مع إمكان وجوده . قال وهذا مخالف لقولهم : إن الموفور اسم للجزء الذي يجوز أن يخرم ولم يخرم . قلت لا مخالفة ، فإن الابتداء اسم للجزء الأول الجائز فيه الخرم وغيره سواء خرم أو لم يخرم .

والموفور اسم للجزء الأول السالم من الخرم مع جوازه فيه فيذنبهما عموم وخصوص مطلق ، إذ كل موفور ابتداء ولا عكس .

وأما الاعتماد فهو عند الأخفش كل جزء حشوي زوحف بزحاف غير مختص به كالحن . ومقتضاه أن الحشو المزاحف بما يخصه لا يسمى اعتماداً كحشو الوافر المزاحف بالنقص فإنه لا يدخل في شيء من أعاريضه وأضربه ، وهو كذلك . والاعتماد عند الجمهور لا يطلق إلا على قبض فعولن في الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأثر في المتقارب .

قال الدماميني : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القبض .

وأما الفصل بفتح الفاء وسكون الصاد المهملة فهو اسم لكل عروض خالفت ما قبلها من أجزاء البيت صحة واعتلالا كفاعلن في عروض الطويل وفعلن في عروض البسيط ، فإن القبض يلزم الأولى ، والخبن يلزم الثانية ، ولا يلزمان الحشو . وكستفعلن في عروض المنسرح للزومها الصحة وهي عدم الخبل ، ولا تلزم الحشو . سميت بذلك لكونها فصلت أى قطعت عن بقية الأجزاء للزومها ما لم يلزم في الحشو .

وأما الغاية فهي كل ضرب يخالف للحشو صحة واعتلالا وذلك كستفعلن في الضرب الثانى من الرجز ، وفاعلن في الضرب الأول من البسيط . فإن القطع يلزم الأول والخبن يلزم الثانى بخلاف الحشو . وكفعولن في الضرب الأول من المتقارب فإنه لازم للصحة بخلاف الحشو . وأكثر الضرب غاية لأنها مبنية غالباً على ما لا يصح في الحشو ، سمي بذلك لأن الغاية في اللغة الآخر من الشيء ، والضرب آخر البيت ، ولأن لزومه ما ذكر غاية لا يتعدها إلى غيرها . وأما الموفور بفتح الميم فهو كل جزء سليم من الحرم مع جوازه فيه كفعولن في أول الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن في أول الهزج والمضارع ، ومفاعلتن في أول الوافر فإن الحرم في هذه الأجزاء جائز ، فإذا سلمت منه سميت بالموفور .

وأما السالم فهو اسم للجزء الحشوى السالم من الزحاف مع جواز وقوعه فيه كستفعلن في حشو الرجز ، ومتفاعلن في حشو الكامل .

وأما الصحيح فهو اسم لكل عروض أو ضرب سلماً من التغير الذى لا يقع فى الحشو كالتقصير والقطع والبتر والتذيل والترفيل والتسبيغ .

وأما المعرّى بصيغة اسم المفعول فهو اسم لكل ضرب تعرّى من الزيادة مع جوازها فيه كالتذيل والترفيل والتسبيغ . سمي بذلك لشبهه بالمجرد من

نبايه . فبين الضرب الصحيح والمعرّى عموم وخصوص مطلق ، وذلك أن كل معرّى صحيح ولا عكس .

تنبيه : ما عدا العروض والضرب يسمى حشواً عند بعضهم فيشمل الجزء الأول من النصف الأول ومن النصف الثاني . وعند بعض يسمى الجزء الأول من النصف الأول صدرأً ومن النصف الثاني ابتداءً ، وما عدا هذين فالعروض والضرب يسميان حشواً إن كان البيت مثنياً مثلاً كالطويل وإلا فلا حشو كالفزج . وسمى العروضيون النصف الأول من البيت مصرعاً وصدراً . والنصف الثاني مصرعاً وعجزاً . انتهى والله أعلم .

ولما فرغ من بيان أسماء الأبيات والأجزاء ، أخذ في بيان ما يختص به الشعر من الأسماء مع قطع النظر عن كونه بيتاً أو أكثر فقال :
والبأو شعر كامل الأجزاء جميعها بسلا سناد جائئ
أو بسنساد جائز يسمى نصباً وزان للعلو اسماً

البأو وبفتح الهمزة اسم للشعر المستكمل لجميع الأجزاء الحاصلة في دائراته من غير سناد في قافيته . والنصب اسم له إذا كان فيه سناد جائز ، فإن كان فيه سناد ممتنع أو غيره من العيوب فلا يسمى بأوا ولا نصباً لأنهما اسمان للعلو ، لأن البأو في اللغة الفخر والتّطول . والنصب علو المنزل ، فسمى الشعر العلى على غيره بذلك . قال الدماميني : وظاهر كلام المؤلف أن البأو والنصب مترادفان . وقال ابن جني : لما كان البأو أصله الفخر والنصب من الانتصاب وهو المنزل والتّطول لم يقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزواً لأن جزأه علة وعيب لحقه ، وذلك ضد الفخر والتّطول . قلت وقد حصل التحرز عن المجزوء والمشطور والمنهوك بقولهم ما استكمل الأجزاء ، فإن هذه الأشياء لم تستكمل

الأجزاء . وقال بعضهم البأو ما عدم السناد المستحسن كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقيح كوقوع الفتح مع ضم أو كسر ، وظاهره أن النصب تجنب المستقيح من السناد دون المستحسن ، والبأو تجنبهما معاً والله أعلم .

وها هنا قد تم الكلام على العلم الأول وهو علم العروض ، ولنشرع الآن بعون الله وحسن توفيقه في بيان العلم الثاني من العلمين الباحثين عن ميزان الشعر .

علم القوافي

ويقال له علم القافية ، وهو علم يبحث فيه عن تناسب أعجاز الأبيات وعيوبها . وغرضه تحصيل ملكة لإيراد الأبيات على أعجاز متناسبة خالية من العيوب التي ينفر عنها الطبع السليم على الوجه الذي اعتبره العرب . وغايته الاحتراز عن الخطأ فيه . ومبادئه مقدمات حاصلة عن تتبع أعجاز أشعار العرب . وعرفه بعضهم بأنه علم يبحث فيه عن المركبات الموزونة من حيث أواخر أبياتها ، وبعضهم بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الأبيات الشعرية من حركة أو سكون ولزوم وجواز وفصيح وقبيح ونحوها .

وموضوعه أواخر الأبيات الشعرية من حيث ما يعرض لها . وواضعه مهلهل بن ربيعة خال امرئ القيس . وحكمه الإباحة وربما يكون مندوبا في بعض الأحيان . وقد جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافي بعد علم العروض لأنه كالرديف له ويذنبهما شك اتصال واشتباك .

وقال بعضهم أن في علم القوافي علما جليلا لا يصلح أن يجعل علاوة على علم العروض . وقال ابن جني : علم القوافي وإن كان متصلا بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض ، والناظر فيه محتاج إلى مهارة في علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قال الدماميني : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر في العروض ، ضرورة أن القافية إنما ينظر فيها من حيث هي منتهى بيت الشعر . فمالم يتحقق كون الشعر الذي هي آخره شعراً ، لم يتأت النظر فيها . فلا جرم جعل الكلام عليها متأخرا عن الكلام فيه ، انتهى .

قال :

علم القوافي حصروا في خمسة في حداثها حروفها المعدة
والحركات بعدها الأنواع كذا عيوبها التي تنذاع

حصروا العروضيون علم القوافي في خمسة أشياء . الأول في بيان حد
القافية أى كشف حقيقتها . والثاني في بيان حروفها المهيئة لها . والثالث
في بيان حركاتها الكائنة فيها . والرابع في بيان أنواعها التي تنوع إليها .
والخامس في بيان عيوبها الواجب اجتنابها أو المستحسن .

واعلم أن القافية مشتقة من قفا يقفون إذا تبع ، فهي تقفون أثر كل بيت
أو تقفون أثر أخواتها ، وعلى كلاً القولين فهي فاعلة على بابها .

وقيل ، لأن الشاعر يقفوها لأنها تجرى له في البيت الأول على السجية
ثم يتبعها في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة كعيشة راضية أى
مرضية .

قال :

فحدها من آخر الأقرب إلى محرك يليه ساكن تلا
تكون كلمة وبعض كلمة وكلمة وبعض أخرى تلت
وكلمتين مرة كمن عل ومحمل وترب للأول

ذكر في هذه الأبيات حد القافية وكشف حقيقتها على مذهب الخليل .
وقد اختلف الأدباء فيها ، فعند الخليل أن القافية من آخر حرف في البيت إلى
أقرب ساكن إليه مع المتحرك الذي قبل الساكن . وعند الأخفش : هي
الكلمة الأخيرة من البيت . وعند قطرب الرومي : هي الحرف الذي تبنى
عليه القصيدة وتنسب إليه ، فيقال « دالية » ، لامية » فالقافية في قوله :

قفا نبلك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

عند الخليل من الحاء إلى اللام ، وعند الأخفش هي لفظة « حومل » ،
وعند قطرب هي « اللام » . ويلزمه ألا يكون السناد في القافية عيبا . وهو
عيب إجماعا .

ويحتج لمذهب الخليل بأن الاتفاق قائم على أن في القوافي قافية يقال
لها « المتكاوس » وهو ما توالى فيه أربعة أحرف متحركة بين ساكنين
نحو « فَعَلَّتُنْ » الخبول من مستفعلن ، وذلك من نحو قول العجاج : « قد
جبر الدينَ الألهُ فجبر . » ألا ترى أن قوله « فجبر » وزنه « فعلتن » وهو
قافية اتفاقا مع تركبه من كلمة وبعض أخرى .

واحتج لمذهب الأخفش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه
إلا الكلمة الأخيرة ، قالوا بقية القافية . وإذا قال الشاعر اجمعوا لي
قوافي الطاء مثلا ، فلنما يجمعون له كلمات أو آخرها طاء ، والأصل في
الإطلاق الحقيقة . وردت بأن تسمية هذه الكلمات قوافي إنما هو بالمعنى
اللغوي وليس محلّ نزاع . ولئن سلم ، فإطلاق القافية على ذلك مجاز .
إما لأن تلك الكلمة هي القافية إذا اجتمع فيها ما ذكرنا أو بعضها إذا كان
فيها بعضه ، أو هي وما قبلها إذا لم تكف لما ذكرناه . وهذا وإن كان
مجازا ، فيجب الحمل عليه جمعا بين الدليلين .

ثم القافية عند الخليل قد تكون كلمة كمحمل من قوله :

ففاضت دموع العين منى صباية على النحر حتى بل دمعى محملى

فمحمل كله قافية لأن المتحرك الذى يليه ساكن هو الميم والساكن

الحاء .

وقد تكون بعض كقوله :

وقوفا بها صحبى على مطبهم يقولون لا تهلك أسى وتحمل

فالقافية من الحاء إلى الياء الناشئ عن كسرة اللام .

وقد تكون كلمة وبعض أخرى كقوله :

دمنٌ عفت ومحا معالمها هطل أجشٌ وبارح تربُّ

فالقافية من الحاء إلى الواو الناشئة عن ضمة الباء .

وقد تكون كلمتين كقوله :

مكرٌ مفرٌ مقبل مدبر معا — كجلمود صخر حطه السيل من علٍ

فالقافية من ميم « من » إلى الياء الناشئة عن كسرة اللام ، وهي كلمتان كما ترى والله أعلم .

حروف القافية

وعن حروف القافية المختصة بها وبيان أسمائها وأحكامها وهي ستة قال :

أولها الروى وهو المعتمد	أما الحروف فهي ستة تعد
نظامهم وينسب إليه	وذلك حرف ينبى عليه
طائية فائية لامية	كقولهم دالية رائية
أو حرف ابن منه حين يشبع	والوصل هاء للروى يتبع
فألف والكسرياء متضح	يكون واوا بعد ضم أو فتح
وساكنها يكون حيث ما انتظم	والهاء ذو فتح وذو كسر وضم
محركا كالياء فى سمائه	ثم الخروج ما نشأ عن هائه
من لينها كالواو أو كالياء	والردف ما قبل الروى جأى
بين الروى وبينه محرك	وألف التأسيس حيث يسبك
كلام سالم له التمثيل	وذلك الحرف هو الدخيل

الحروف التى تشتمل عليها القافية ستة وضعوا لكل واحد منها اسما يخصه وهي : الروى والوصل والخروج والردف والتأسيس والدخيل .

الروى

فأما الروى : فهو الحرف الذى ينبى عليه النظم ، وتنسب إليه القصيدة . فيقال قصيدة دالية إذا كان آخر حروفها الدال ، وكذلك رائية وطائية وفائية ولامية . وبيان ذلك أن الشاعر يعتمد حرفاً من الحروف الصالحة للروى فيبني عليه بيتاً ثم يلتزم تلك الهيئة إلى آخر قصيدته ، فترى جميع أبياتها تبعت ذلك الحرف وبذيت عليه . وسمى رويًا أخذاً له من الروية وهى الفكرة ، لأن الشاعر يرويه فهو فاعل بمعنى مفعول . وقيل هو مأخوذ من الرواء وهو الحبل يضم شيئاً إلى شئ فكأن الروى شد آخر البيت ووصل بعض القصيدة إلى بعض . وقال أبو على هو من قولهم للرجل رواه أى منظر حسن ، فسمى رويًا لأن به عصمة الأبيات وتماسكها . ولولا مكانه لتفرقت عصباً ولم يتصل شعر واحد .

قال ابن جنى وأحوط ما يقال فى حروف الروى أن جميع حروف المعجم تكون رويًا إلا الألف والياء والواو الزائدة فى آواخر الكلمة غير مبنيات فيها بناء الأصول نحو ألف الجزعى ، وياء الأياى ، وواو الحيامو ، والهاء التانيث والإضمار إذا تحرك ما قبلها نحو « طلحة » وضربه . وكذلك الهاء التى تتبين بها الحركة نحو « ارمه واغزه وفيمه ولمه » . وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلم للصرف كان أو لغيره نحو : زيداً وصهٍ وغاقٍ وحينئذ وقوله : ألقى اللوم عازل والعياين .

وقول الآخر : دانيت أروى والديون تقضى . وقول الآخر : يحسبه الجاهل ما لم يعلمن . وقول الأعشى :

لا تعبد الشيطان والله فاعبدن . وقول عمرو بن أبي ربيعة :

وقمر بدا ابن خمس وعشرين له قالت الفتاتان قومن .

وقول عبد الله بن الحر :

متى تأتتا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججن

وكذلك الألفات التي تبدل من هذه النونات نحو قوله : بحسبه الجاهل
ما لم يعلم . وقوله :

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدأ .

وكذلك الهمزة التي تبدلها قوم من الألف في الوقوف نحو : رأيت
رجلاً ، وهذه حبلأ ، ويريد أن يضر بها .

وكذا الألف والياء والواو اللواتي يلحقن الضمير نحو رأيها ومررت
بها . وهذا غلامه ، ورأيتهما ، ومررت بهن ، وكلمتهموا . وذلك أنه
لا يمكن أن يلحق بعد حرف الروى أكثر من حرفين ، الأول هاء الوصل
والآخر خروج . قال ونحن نفرض من ذلك ما يتبين غرضنا من ذلك
قول روية :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

فآخر البيت القاف وليست واحداً من الحروف المستثناة فهي حرف
الروى ، فالقصيدة لذلك قافية ويلى ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعزى أفراس الصبا ورواحله

فآخر البيت الهاء إلا أنها من الحروف المستثناة . ألا تراها هاء إضمار
متحرك ما قبلها فلا يكون رويًا وقد اضطررت إلى اعتبار ما قبلها
وهو اللام وليست من الحروف المستثناة فهي الروى ، والقصيدة لذلك
لامية . ويليه قول الأعشى :

قطعت إذا خب ربعاها بعرفاء ينهض في أدّاها
فآخر البيت الألف ، ولا تكون رويّا لأنها تابعة لهاء الإضممار . وقد
ضطرت إلى اعتبار ما قبل الهاء وهو الدال ، وليست من الحروف
المستثناه ، فهي إذن الروى ، والقصيدة لأجل ذلك دالية .

قال وهذه الطريقة أصح الطرق إلى معرفة الروى وأنجلها وأوضحها
ولا شئ ، يقوم في استخراج العمل مقامها . انتهى كلام ابن جنى على ما نقله
الدمامبى والله أعلم .

الوصل

أما الوصل فهو هاء تلي حرف الروى أو حرف لين ينشأ عن إشباع حركة الروى ، فإن كانت الحركة ضمة كان الوصل واوا كما فى قوله :
طحابك قلب فى الحسان طروب .

وإن كانت الحركة فتحة ، كان الوصل ألفاً كما فى قوله .

أقلى اللوم عاذل والعتابا

وإن كانت كسرة كان الوصل ياء كما فى قوله :

كانت مباركة من الأيام

وأما الهاء فتكون هاء إضمار كقوله :

عفت الديار محلها فقامها

وهاء التأنيث كقوله : ثلاثة ليس لها أربع

المساء والبستان والحمرة

وهاء السكت كقوله :

بالفاضلين أوى النهى فى كل أمر فاقتده

وتقع أيضاً الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها وصلاً . قال ابن جنى
وهو كثير عنهم كقوله :

أعطيت فيها طائعا أوكارها

حديقة غلباء فى جدارها

وفرسا أنثى وعبدا فارها

وقد تكون الكاف وصلاً كما فى قوله :

إن أخاك الحق من كان معك ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب الزمان صدعك شئت فيك شمله ليجمعك
وقد تكون الميم وصلاً أيضاً إذا وقع قبلها الهاء والكاف كقوله :
زروا ديلك وقف على قبريهما فكأنني بك قد نقلت إليهما
وكقول ابن الصلت :

لييكما لبيكما ها أنا ذا لديكما

وقد تكون تاء التأنيث وصلاً أيضاً ، وعلى ذلك بني ابن النبيه قصيدته
الحائية المشهورة التي فيها قال :

وأسود الحال في محمر وجنته كمسكة نفحت في حمرة لفحت

الخروج

أما الخروج فهو الحرف الذى يتبع حركة هاء الوصل ، إن فتحت فألف ، وإن كسرت فياء ، وإن ضمت فواو . فالألف مثل : يوافقها ، والياء مثل : نعله وسمائه ، والواو مثل : تحسنونه . وسمى هذا الحرف خروجاً لأنه به يكون الخروج عن البيت .

الردف

هو حرف مدّولين أو حرف لينّ قبل الروىّ وليس بينهما حائل مأخوذ من ردف الراكب لأنه خلف الروىّ ، وقد يكون ألفاً كقوله :

ألا عم صباحا أيّها الطلل البالى ..

وقد يكون ياء كقوله : وما كل مؤت نصحه بلبيب .

وقد يكون واوا كقوله : طحباك قلب فى الحسان طروب .

ويجوز أن تعاقب الواو والياء فى القصيدة الواحدة كقوله :

طحباك قلب فى الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان قشيب
تكلفنى ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب
ولا تعاقبهما الألف لبعدها منهما . وأما الردف بحروف اللين
فكقوله :

يأيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت
وقل لهم بادروا بالعدر والتمسوا قولاً يبريكم إني أنا الموت
وقوله فى الياء :

فعمرك ما أخزى إذا ما نسبته إذا لم تقل بطلا علىّ ومينا
ولكنما يخرى امرؤ تكلم استه فناقومه إذا ما الرماح هوبنا

ويجوز تعاقبهما كقوله :

كنت إذا ماشيته من غيب يشم رأسى ويشم ثوبى

واعلم أن بعضهم يطلق حرفَ اللين على حرف العلة وقع قبلها حركة تناسبها كالضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، أو لم يقع كالفتحة قبل الياء والواو ، وعليه يتمشى قولي في النظم : من لينها كالواو والياء . و فرق بعضهم فجعل ما كان قبله حركة متجانسة له حرف مدولين ، وما كان قبله حركة غير مجانسة له كالفتحة مع الواو والياء فهو عندهم حرف لين فقط ، وعليه مشيت في الشرح .

التأسيس

هو ألف بينه وبين الروى حرف واحد محرك كألف سالم من قول الشاعر : « وليس على الأيام والدّهر سالم » . مأخوذ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر يبنى القصيدة عليه . وقد تكون ألف التأسيس فى الكلمة التى فيها الروى كألف سالم ، ومنازل . وقد تكون فى كلمة وحرف الروى فى أخرى بشرط أن يكون حرف الروى ضميراً كقوله :

ألا تلو مانى كفى الوم مايبا فما لكما فى اللوم خير ولا ليا
ألم تعالما أن الملامة نفعها قليل وما لومى أخى من سمائيا

وإن لم يكن الروى ضميراً فتلك الألف ليست تأسيساً بوجه فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز فى موضعها غيرها من الحروف كقوله عنتره :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر
للحرب دابة على ابى ضمضم
الشاتمى عرضى ولم أشتمهما
والناذرين إذا لم ألقهما دمرى

وقول الآخر :

حننت إلى ريبا ونفسك باعدت
مزارك من ريباً وسعياً كما معا
فما حسن أن يأتى الأمر طالعا
وتجزع إن داعى الصباية أسمعاً
وأجاز أبو العباس التزامها تأسيساً ، واستدل بما أنشده ابن جنى من رواية أبى زيد :

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه أطاف بنا والليل راجي العساكر
فقلت لعمر وصاحبي إذ رأيته ونحن على حوض دهاق عواسر

أى عوى الذئب فسر يا عمرو ، فأسس بألف عوى مقابلا بها ألف
العساكر التى لا تقع إلا تأسيسا .

وأما إن كان الروى ضميرا فلك أن تجعل تلك الألف تأسيسا كما تقدم
فيلزم حينئذ فى القصيدة كلها ، هو الكثير فى أشعارهم . ولك أن لا تجعلها
تأسيسا كقوله :

أية جاراتك تلك الموصية
قائلة لا تسقيا محباية
لو كنت حبلا لسقيتها بيه

« الدخيل »

هو الحرف المحرك الواقع بين ألف التأسيس والروى كلام « سالم » وحاء « رواحل » وزاى « منازل » . سمي دخيلا لأنه دخل فى القافية . ألا تراه يحىء مختلفا بعد الحرف الذى لا يجوز اختلافه وهو ألف التأسيس ، فلما جاء مختلفا بعد متفق وفارق بذلك أحكام ما فى القافية صار كأنه ملحق بها ومدخل فيها .

تنبيه : اعلم أن الشاعر بالخيار فى ما عدا الروى من الوصل والرّدف والتأسيس . فإن شاء بنى قصيدته على واحد منها ويلتزم ذلك فى سائرهما ، وإن شاء بناها مجردة من ذلك كله ، إلا ما قالوه فى الرّدف فإنهم جعلوا له ثلاث حالات :

الأولى حالة اتفاق وله صورتان ، الأولى : أن يكون البيت تام البناء ونقص من ضربه حرف متحرك أو زنته . ونعنى بزنته حذف الساكن مع حركة ما قبله كالقطع والقصر . ألا ترى أن قولنا « مستفعل » بحذف النون وإسكان اللام على وزن « مستفعن » بحذف اللام فيلزم الرّدف هنا ليقوم المدّ الذى فيه مقام المحذوف فيقع التعادل بين مقطع العروض والضرب . الصورة الثانية : أن يلتقى فى الضرب ساكنان ، والتزم الرّدف هنا ليسهل الانتقال من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذى هناك . قال الدمامينى : وفى جعله الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقط أجاز (س) فى كتاب القوافى له استعمال مثل ذلك بغير ردف ، قال لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المدّ واللين وأنشد :

ولقد رحلت العيس ثم زجرتها قدما عليك وقلت خير معدّ

الحالة الثانية حالة اختلاف وهو أن يكون البيت غير تام البناء ونقص

من ضربه حرف متحرك أو زنته فهل يلزم الردف فيه أو يختار ؟ قولان
والصحيح منهما هو الثاني .

الحالة الثالثة حالة استحباب وذلك حيث يوجد العروض والضرب
على حدّ واحد من التماثل والاتفاق ، ولا يوجد للسالكين في حد واحد
منهما تلاق كقوله :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل ورسم عفت آياته منذ أزمان
فيستحسن الردف في هذا النوع استكثارا من المد في الأواخر لأنها محل
مدّ وترنم . قاله ابن برى كما في الدماميني والله أعلم .

حركات القافية

الغرض من ذكر حركاتها هو بيان أسمائها ومعرفة أحكامها ، قال :

والحركات ستة فالجبرى	لمطلق الروى حين جبرى
وسمى في الهاء عند الوصل	باسم النفاذ مثل البيت التعل
والحنو قبل الردف والإشباع	حركة الدخيل لا نزاع
والرس فتحة على حرف سبق	وألف التأسيس بعده التحق
وسم بالتوجيه ما قبل الروى	إن كان بالتسكين عنهم روى
كما إذا جنّ للظلام واختلط	جاءوا بمدق هل رأيت الذيب قط

حركات القافية ست على عدد حروفها ، أحدها الجبرى بفتح الجيم وهي حركة الروى المطلق سواء كانت فتحة كحركة النون من قوله : « ألهي بصحتك (١) فأصبحينا » ، أو ضمة كضممة الميم من قوله : « سقيت الغيث أيتها الحيام » ، أو كسرة كحركة الياء من قوله : « كليني لهم يا أميمة ناصب » . وسميت بالجبرى لأن معروضها يجرى به الصوت ولا ينحبس . وسمى الروى المحرك بالمطابق لأن الصوت ينطلق به . وسمى المسكن بالمقيّد لأن الصوت يحبس معه ، وإنما خصوا حركة الروى المطلق بالجبرى ، ولم يسموا سكنة المقيّد باسمه لأنهم إنما يتكلمون على ما يستخرج منه حكم ، والحركة يتفرع عليها النظر في نحو الأقوى والإسراف بخلاف السكون .

الثانية النفاذ بالذال المعجمة ، وهو حركة هاء الوصل مثل : يوافقها ويحسنونه ونعله من قول القائل :

كل امرئ مصبّح في أهله والموت أدنى من شراك نعله

سميت هذه الحركة بالنفاذ لأن المتكلم نفذ بحركة هاء الوصل إلى

(١) هكذا كتبت ، وصحتها « بصحكك » .

الخروج وهو الألف مثلاً التي بعدها . وقيل اسمها النفاذ بالذال المهملة ومعناها الانقضاء والتمام لأن هذه الحركة هي تمام الحركات فيها وقع نفاذها أى انقضاؤها وتمامها .

الثالثة الحذو بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة ، وهي حركة ما قبل الردف كحركة باء البالي ، وشين مشيب ، وحاء سرحوب . وسميت بذلك لأن الشاعر يحذوها أى يتبعها في القوافي ليتفق الأرداف لزوماً أو رجحانا .

الرابعة الإشباع بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة ، وهي حركة الدخيل ككسرة لام سالم ، وضمة فاء التدافع ، وفتحة واو تطاولي . وسميت بذلك لإشباعها الدخيل وتقويته على أخويه في الوقوع قبل الروي وهما التأسيس والردف لسكونهما ، والمتحرك أقوى من الساكن .

الخامسة الرّس بفتح الراء المهملة وتشديد السين المهملة أيضاً ، وهي حركة ما قبل التأسيس كفتحة سين سالم ، ولا يكون إلا فتحة لأن بعده ألف التأسيس . وسميت بذلك أخذاً من قولهم رسست الشئ أى ابتدأته على خفاء لأن حركة ما قبل التأسيس أو لوازم القافية وفيها خفاء لأنها بعض حرف خفيّ وهو الألف . وإذا كان الكلّ خفياً فالبعض أولى بالخفاء .

السادسة التوجيه وهي حركة ما قبل الروي المقيّد كقوله :

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط

ففتحة اللام من قوله اختلط ، وفتحة القاف من قط توجيه . سميت بذلك لأن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه ، وكان الروي موجهاً بها أى مصيراً ذا وجهين سكون وتحرك كالثوب الذي له وجهان ، والله أعلم .

انواع القافية

القافية قسمان ، لأنها إما أن تكون باعتبار الحروف ، وإما باعتبار الحركات . وقد أخذت في بيان القسم الأول بقولي :

وحصروا أنواعها في تسعة واتحفوا مطلقها بستة
وجعلوا الثلاث للمقيدة أولها المطلقة المجردة
مطلقة مردوفة مؤسسة عارية وقد تجى ملبسة
لباسها الوصل بها كحقها وهذه الستة في مطلقها
ونصفها يكون في التقييد كالردف والتأسيس والتجريد

أنواع القافية باعتبار الحروف تسعة ، ستة منها للروى المطلق ، وثلاثة للمقيد . وذلك لأنها إما مجردة من التأسيس أو الردف أو مؤسسة أو مردوفة ، فهذه ثلاثة وعلى كل منها إما موصولة بحرف لين أو بهاء فهما اثنان في ثلاثة فهي ستة أنواع كلها للمطلقة . ولا يدخل الوصل في المقيدة فيبقى لها التجريد والردف والتأسيس . وعبرت في النظم باللباس عن الوصل على طريق التجوز تشبيها لحرف الوصل مع الروى بالثوب الكائن على الإنسان . فمثال المجردة الموصولة باللين قوله :

حمدت إلهى بعد عروة إذ ينحى خراش وبعض الشر أهون من بعض
ومثال الموصولة بالهاء قوله : إلا فتى ذاق العلى بهمة .

ومثال المردوفة الموصولة باللين قوله :

ألا قالت بثينة إذ رأتنى وقد لا تعدم الحسناء ذاما

ومثال المردوفة الموصولة بالهاء قوله : عفت الديار محلها ومقامها .

ومثال المؤسسة الموصولة باللين قوله :

كليى لىمّ يا أميمة ناصبى ولىل أقاسيه بطى الكواكب
ومثال المؤسسة الموصولة بالهاء قوله :

فى لينة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها
ومثال المقيدة المجردة قوله :

أهمجر غانية أم تلم أم الحبل واه بها منجذم

ومثال المقيدة المردوفة قوله : كل عيش صائر للزوال .

ومثال المقيدة المؤسسة قوله :

وعزرتى وزعمت أنك لابن فى الصيف تامر .

وعن حركات القافية قال :

وباعتبار	المتحركات	لخمسة كل باسم آت
فد تكاوس وذو تراكب	وذو تدارك على مراتب	
وذو قواثر وذو ترادف	جميعها بالاعتبار السالف	
فلن يكن ما بين ساكنيها	أربعة « تتابعت لديها	
فأول ثلاثة للثانى	لثالث الأسماء محركان	
ورابع بينهما محرك	وخامس لاشئ حين يسبك	

تنقسم القافية باعتبار حروفها إلى خمسة أقسام :

أحدها قافية المتكاوس بالمتناة الفوقية آخره مهملة بصيغة اسم الفاعل ،
وهى القافية التى بين ساكنيها أربعة أحرف متحركات كقوله : « قد جبر
الدينَ الإلهُ فجبر » وهى لا تلزم لأنها تنشأ عن جبر مستفعلن . سميت
بذلك أخذاً من قولهم تكاوس البيت إذا مال بعضه إلى بعض ، أو من
تكاوس الإبل وهو ازدحامها على الماء ، فسميت بذلك لازدحام الحركات
فيها .

ثانيها قافية المتراكب على صيغة اسم الفاعل كما مرّ في المتكاوس وكذلك ضبط البواقي . وهى القافية التى يكون بين ساكنيها ثلاث حركات متواليات كقوله : أخبّ فيها واضع . وسميت بذلك لأن التراكب فى اللغة مجيء الشئ بعضه على بعض . فكأن حركات هذه القافية بتواليها يركب بعضها بعضا .

ثالثها قافية المتدارك وهى كل قافية بين ساكنيها محركات متواليان كقوله : وليس فؤادى عن هواها بمنسلى . وسميت بذلك لأن بعض الحركات أدركت بعضا من غير اعتراض ساكن .

رابعها قافية المتواتر وهى كل قافية بين ساكنيها متحرك واحد كقول الحسان :

يذكرنى طلوع الشمس صخرأ وأذكره لكل مغيب شمس

سميت بذلك لأن الساكن الثانى جاء بعد الأوّل بتراخ بينهما بسبب توسط المتحرك .

خامسها قافية المترادف وهى كل قافية اجتمع ساكنها كقوله :

هذه دراهم أقفرت أم زيور محتها الدهور

وسميت بذلك لأنه ردف أحد الساكنين فيها الآخر ، ولا بد فى التقائهما أن يكون الأول حرف لين كما فى الزوال والدهور ، وإلا لتعذر النطق بذلك . وإذا عرفت هذه الأنواع ظهر لك معانى الأبيات .

والضابط فى ذلك أن كل واحدة من هذه الصور تزيد على التى قبلها متحرك . فأولها ما كان بين ساكنيها أربع متحركات ، وثانيها ما كان بينهما ثلاث ، وفى الثالثة بينهما إثنان ، وفى الرابعة متحرك واحد ، وفى

الخامسة التقيا . فقولى فى النظم : فأول جواب ، لقولى فإن يكن ، فى البيت الذى قبله . والمعنى : إن كان بين ساكنى القافية أربعة متحركات فهو القسم الأول . وقولى ثلاثة للثانى أى ثلاث متحركات بين ساكنى القافية فى القسم الثانى . وقولى لثالث الأسماء محركان إلى آخر النظم ظاهر وهذا معنى قولى على مراتب ، فإن لكل واحدة من هذه القوافى مرتبة غير مرتبة الأخرى ، وهو معنى قولى بالاعتبار السالف والله أعلم .

قال :

وذو تراكب يرى مجتمعا	مع ذى تدارك بشعر صنعا
كذاك ذو تكاوس يجمع	هذين والكل له مواضع
فالأولان اجتماعا فى الرجز	وكامل وفى البسيط الأوجز
كذاك فى الرمل وفى الخفيف	والحبب المعروف بالتخفيف
واجتمعت جميعها فى اثنين	فى رجز وفى البسيط الزين

تجتمع قافية المتراكب مع قافية المتدارك فى قصيدة واحدة إذا كانت القصيدة من الرجز أو الكامل أو مجزوء البسيط ، وهو معنى قولى : والبسيط الأوجز ، أو كانت من الرمل أو الخفيف أو الحبب .

وقد يجمع المتكاوس أيضا مع المتراكب والمتدارك فى قصيدة واحدة إذا كانت من الرجز الكامل أو المجزوء ، أو كانت من مجزوء البسيط خاصة ، ووجه ذلك أن الورد المجموع إذا وقع آخر جزء جائز الطى . كمستفعلن فى آخر مجزوء البسيط ، وآخر الرجز مطلقا ، أو جائز الخزل كمفععلن فى الكامل أو جائز الحبب كفعاعلاتن فى الرمل والخفيف ، وفاعلن فى الحبب ، فإنه إذا فعل به شئ من ذلك فى بعض الأبيات وسلم منه فى بعضها اجتمع فى بعض القوافى ثلاث متحركات وفى بعضها

متحركان ، وهو معنى اجتماع المتراكب والمتدارك في قصيدة واحدة وذلك كقوله :

يا ليتنى فيها جذع أنخبّ فيها واضع

فالقافية في البيت الأول متدارك ، وفي الثاني متراكب ، وإن جاز خيل الجزء الذى فى آخره الوند المجموع . اجتماع المتكاوس مع المتراكب والمتدارك وذلك كمستفعلن فى الرجز ومجزوء البسيط ومثال ذلك قوله :

أوفر ركابى فضة وذهبا إني قتلت الملك المحجّبا
خير عباء الله أما وأبا

فقافية الأول متكاييس ، والثانى متدارك ، والثالث متراكب والله أعلم .

عيوب القافية

وعن عيوب القافية التي يجب على الشاعر التحرز عنها وهي سبعة قال :

إقواؤها الإصراف إذ يكون	عيوبها الإيطاء والتصمين
كذلك السناد فاعرف موقعه	إكفاؤها الإجازة الممتنعة
لفظاً ومعنى فهما سواء	إن تتفق فذلك الإيطاء
في واحد ولو ثبوتاً والتفا	وليس بالإيطاء مهما اختلفا
فلذلك التضمين جاء فيه	وإن تعلق بالذي يليه
في الضم والكسر بلا ارتياب	إقواؤها تخالف الإعراب
من ثم قيل أنه الإصراف	ويطلق التخالف الإصراف
مخرجه الإلفاء في المعائب	تخالف الروى مع تقارب
وما علمت أحداً أجازره	ومع تباعد هي الإجازة
حصوله قبل الروى الملزم	ثم السناد فاختلاف ما لزم
أولها السناد في المردوف	من حركات كان أو حروف
فواحد يردف دون الثائي	وذاك إن يختلف البيتان
كذلك الإشباع والخذو اعرفا	كذلك التأسيس مهما اختلفا
كسر وأما الضم والكسر فلا	كذلك التوجيه من فتح إلى
والحمد لله لنيل البغية	فتنتهى أنواعه الخمسة

عيوب القافية سبعة :

أحدها الإيطاء بكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية بعدها طاء مهملة
وهو لغة التوافق ، وفي الاصطلاح إعادة الكلمة التي فيها الروى لفظاً
ومعنى كقول النابغة :

أواضع البيت في خرساء مظلمة تقيد العير لا يسرى بها الساري
ألم بها لا ينخفض الزرع عن أرض ولا يظل على مصباحه الساري

فإن اختلفت الكلمتان لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ ، ولو تعريفاً
وتنكيراً كالرجل علماً والرجل بمعنى اسم الجنس ، أو ثبوتاً وانتفاء بأن
كان إحدى الكلمتين رويًا مثبتاً والآخر منفيًا فليس بالإيطاء وهو ظاهر
قول الأخفش . ونقل بعضهم عن الخليل أن الإيطاء تكرير القافية من
غير تباعد ولو اختلف معناه . وضعف ابن جني هذه الحكاية قال :
أو يكون رأيا رآه وقتاً دون وقت وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإيطاء
في مثل العين والعين مـ . اجتماع في الإسمية فإذا « ذهب » ماضى يذهب
و « ذهب » مقابل الفضة فغير إيطاء عنده .

وظاهر هذا أن الاتفاق في الفعلية كوجد من الوجدان ووجد من
الحزن إيطاء . وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جوز الرجل
علماً ، من الرجل يعني به الرجولية وهو الصحيح لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف
المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قبح الإيطاء دلالة على ضعف طبع الشاعر ونزارة
مادته ، حيث أحجم طبعه وقصر فكره أن يأتي بقافية غير الأولى ،
واسترواح إلى إعادة الأولى .

واعلم أن الإيطاء عيب وكلما قرب كان أقبح . واختلفوا في ما إذا
أعيدت القافية بعد ثلاثة أبيات ، فقليل ليس بإيطاء . وقيل إيطاء ما لم يكن
بينهما سبعة أبيات ، وقيل عشرة وقيل غير ذلك . والسر في ذلك أن
اللفظ المكرر بعد ذلك القدر يصير كأنه مذكور في قصيدة أخرى حكماً
لأن أقل قصيدة عشرة أبيات وقيل سبعة وقيل ثلاثة . وهو مع قبحه
جائز للمولدين كما جاز لمن قباهم ، وقيل ليس بعيب والأول أكثر وأصح .

وثانيها التضمين وهو تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي يليه كقول
النابعة :

وهم وردوا الجفار على نعيم وهم أصحاب يوم عكاظ إني
شهدت لهم مواطن صادقات شهدت لهم بصدق الودّ مني

وهو عيب يجوز للمولدين كما جاز لمن قبلهم . وبيان قبحه أن البيت
الأول يجب أن يكون مستقلاً بالفائدة مستوفياً للمعنى ، ولما علق آخره
بغيره صار كأنه كلام ناقص ، وذلك أن أول البيت وإن كان تاماً في نفسه
فتعلق آخره أنسى السامع فائدته وسمى تضميناً لأن الشاعر ضمن البيت
الثاني على البيت الأول ، لأن الأول لا يتم إلا بالثاني .

فقولى فى النظم وإن تعلق بالذى يليه أصله وإن تتعلق فحذف أحد
التامين تخفيفاً والفاعل ضمير القافية .

ثالثها الإقوى بكسر الهمزة وسكون القاف ، وهو عبارة عن اختلاف
حركة الروى بكسر وضم كقول حسان :

لأبأس بالقوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام العصافير
كانهم قصب جوف أسافله مثقب نفخت فيه الأعاصير

وهو ممنوع على المولدين . وسمى إقواء لأن الروى تغيرت وخلا عن
حركته الأولى ، مأخوذ من « أقوى الرّبع » إذا تغيرت وخلا عن مكانه .

رابعها الإصراف بالصباد المهملة . ويقال الإسراف بالسين المهملة
وهو اختلاف حركة الروى بفتح وغيره من ضم وكسر بأن تكون حركة
حرف روى البيت المتقدم فتحة وحركة وحرف روى البيت الذى بعده
ضمّة أو كسرة ، أو تكون حركته غير فتحة بأن تكون ضمة أو كسرة
وحركة حرف الروى فى البيت الذى بعده فتحة وذلك كقوله :

أريتك إن منعت كلام يحى انمنعنى على يحى البكاء
ففى طرفى على يحى سهاد وى قلبى على يحى البلاء
وقول الآخر :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى منيحتته فعجلت الأداء
وقلت لساته لما أتننا رماك الله من شاة بداء

وسمى إصرافاً لأن الشاعر صرف الروى عن طريقه الذى كان يستحقه
من مماثلة حركته لحركة حرف الروى الأول . وأما تسميته إصرافاً فلأن
الإصراف فى الأصل مجاوزة الحد فكأن الشاعر جاوز الحد فى صرف الروى
عن طريقه .

خامسها الإكفاء بكسر الهمزة ، وهو اختلاف الروى بحروف متقاربة
المخرج كقوله : نبأت وطأ على خد الليل لا يشكين عملاً ما اتقين

والبيتان من مشطور السريع ، ورى الأول لام وروى الآخر نون وهما
متقاربان فى المخرج وذلك هو الإكفاء . وهو مأخوذ من قولهم كفأت
الإناء إذا قلبته فهو مكفوء . سمي به المعنى المذكور لأن الشاعر قلب الروى
عن طريقه المؤلف وهو غير جائز للمولدين .

سادسها الإجازة بكسرة الهمزة وبالزاء المعجمة ، وعامة الكوفيين
يسمونه الإجارة بالراء المهملة من الجور وهو التعدى . وهو فى الاصطلاح
اختلاف الروى بحروف متباعدة المخرج كقوله :

ألاهل ترى إن لم تكن أم مالك بملك يدى أن الكفاء قليل
رأى من خليليه جفاء وغاظة إذا قام يبتاع القلوص ذميم

سمى هذا العيب بالإجازة لتجاوز حرف الروى عن موضعه ، وهو
غير جائز للمولدين .

سابعها السناد بكسر السين وهو اختلاف ما يراعى قبل الروى من الحروف والحركات وخمسة أنواع :

أحدها سناد الردف وهو أن يردف أحد البيتين دون الآخر كقوله :

إذا كنت فى حاجة مرسلًا فارسل حكيمًا ولا توصه
وإن باب أمرٍ عليك التوى فشاور لبيدًا ولا تعصه

ثانيها سناد التأسيس وهو أن يكون فى أحد البيتين ألف التأسيس دون الآخر كقول حسان :

يادارمية اسلمى ثم اسلمى فخذنف هامة هذا العالم

ثالثها سناد الإشباع وهو اختلاف حركة الدخيل بحركتين متقاربتين فى الثقل كالضممة والكسرة ، أو متباعدتين كالفتحة مع إحداهما . والثانى أقبح من الأول ، بل قيل أن الأول ليس بعيب ومثاله قوله :

وهم طردوا منها بليًا فأصبحت بلى بواد من تهامة غائر
هم منعوها من قضاة كلها ومن مضر الحمراء عند التغاور

رابعها سناد الحدو وهو اختلاف حركة ما قبل الردف كقوله :

لقد لج الحباء على جوار كأن عيونهن عيون عين
كأن بين حافيتى عقاب تريد حمامة فى يوم غين

خامسها سناد التوجيه وهو اختلاف ما قبل الروى المقيّد من فتح وكسر أو من فتح إلى ضم ، وإما اختلافه من ضم إلى كسر وبالعكس فغير سناد . عند الخليل . وقيل الجمع بين الضمة والفتحة جائز . ولا تأتى الكسرة مع أحدهما . ومذهب الأخفش أن اختلاف الإشباع أفحش ، مستندًا إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيّد فى أشعار العرب كقول امرئ القيس :

فلا وأبيك ابنة العامر لا يدعى القوم أتى أفر
إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحرقت الأرض واليوم قر

وها هنا قد تم الكلام على أحكام القوافي والحمد لله على نيل المراد
وإعانة العباد :

وبتمام هذه الأشياء	يتم ما رمت من الإنشاء
يدعى لما جاز من الأوصاف	بفاتح العروض والقوافي
فإنه الموضح ما أخفاه	رموزهم مصرّحا تراه
وإنه وإن يكن قد سلكا	من قبلنا في الاختصار مسلكا
فالغرض الإيضاح والبيان	والرمز لا يفهمه الإنسان
ولا يرى مطابقا للحال	إلا إذا صنى من الإشكال
فذلك البليغ لا سواه	وإن يكن رآه من رآه
ولست في ما قلته مصوبا	نفسى ولا لمشرى مستعذبا
لكنه الحق علينا نظهره	والله ربى عالم ما نضمره
فاصلح العيب إذا تراه	واشكر للمولى على نعماه

الأشياء المشار إليها عيوب القافية ، يعنى أنه بتمام الكلام عليها يتم النظم .
وقوله رمت بمعنى قصدت ، والإنشاء إيجاد الشيء المسبوق بمادة ومدة .
وقد يقال على فعل المتكلم وهو إلقاء الكلام الإنشائى . وعن ابن الأعرابى
أنشأ إذا أنشد شعراً أو خطب خطبة فأحسن فيها . وقال الزجاج فى
قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات » . أى ابتدعها
وابتدأ خلقها .

وقوله « يدعى » يسمّى ، والأوصاف التى جازها هذا النظم هى

المذكورة في قوله فإنه الموضح ما أخفاه إلى آخر الأبيات . والرموز جمع رمز بالفتح ويضم ويحرك ، وهو الإشارة إلى شيء مما يبان بلفظ بأى شيء كان ، أو هو الإيماء بأى شيء كان . وقوله « وإن يكن قدسلكا » إلخ إشارة إلى غالب من اعتنى بالنظم في هذا العلم فإن غالبهم قد سلك فيه الاختصار الخلل بالمعنى البعيد عن فهم الطالب ، وربما اقتصر بعضهم على الرمز المتكلف كما في الخزرجية . فرأيت من إعانة الطالبين مخالفتهم في التأليف ووضعت الكتاب على هذا الحال الذي تراه ، إذ الغرض المقصود من التأليف والتعليم والإيضاح والبيان والرمز ، وشدة الاختصار مخالفة للمقصود .

وأیضا فالبلاغة مطابقة مقتضى الحال ، فلا يكون الكلام بليغا إلا إذا صفا من الإشكال . فإن قيل إن الإجمال والشك والتشكيك من الأحوال التي يقصدها العرب في مخاطبتهم ، وقد وضعوا لها ألفاظا وقصدها ، وكذلك التوريد والتعريض وجميع المماديع ، وكذا الإشارة والرمز . ومن المعلوم أن هذه الأشياء من البلاغة في مكان .

قلنا الغرض من هذه الأحوال غير الغرض من التأليف ، لأن الغرض من التأليف حصول الفهم للقارئ أو السامع . والغرض من هذه الأحوال التعمية والإخفاء . ولا يكون التأليف بليغا ما لم يطابق حال أهل الزمان ويصفو في حقهم عن الإشكال . فإن قيل لعل زمانهم اقتضى ذلك فيعد في حقهم بليغا ، قلت الله أعلم .

وأرى الشراح قد تكلفوا أشياء في حل ألفاظهم ، واختلفوا في أشياء من توجيهاتها ، فلو كان الحال مقتضيا لذلك لفهموه واتفقوا عليه . فإن قيل قد وقع في تفسير القرآن مثل ذلك ، قلت إنما وقع ممن بعد الصحابة والخطاب متوجه في الحقيقة إلى من قبلهم ، وإنما دخل الجميع في أحكامه

بسبيل التبعية لمن قبلهم لأن الشرع ألزمهم ذلك .

والمشرب موضع الشرب وهو هنا بمعنى المشروب ، واستعاره للحالة التي جرى عليها في النظم ، فهو مجاز بعد مجاز . والمستعذب للشئ المستلذ له . يقال استعذب الماء إذا طعمه عذبا ثم استعمل في الاستلذاذ بالشئ فهو مجاز أيضا وفيه ترشيح للمجاز الأول .

والضمير من قوله « لكنه » يعود إلى حاضر في الذهن ، وذلك الحاضر هو الحق على حد قول الشاعر : هو الحب . وقول ابن النظر : هو الدهر . وقول المعري : هي العنقاء تكرر أن تصادا .

وقوله « علينا نظهره » بضم الراء على لغة من أهمل « أن » مع أنها في البيت مقدرة . والجملة صفة للحق .

وقوله « فاصلح العيب » لإباحة لإصلاح ما يوجد من الخلل في هذا التأليف أو غيره ، وفيه الاعتراف بالتقصير ، وذلك أنه لما أطنب في وصف طريقته خاف أن يتوهم من ذلك أنه برأ نفسه من العيوب في التأليف فقال ذلك وله في المدارج :

فليس يخلو أبدا من عيب حتى وإن كان عفيف الحيب
لكن يجب أن يكون المصلح متقنا ضابطا ، فلست أبيع ذلك لسيئ
الفهم ولا لغير المثبت فإن إصلاحه عين الفساد .

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم
والشكر معروف يقابل النعمة سواء كان باللسان أو باليد أو بالقلب .
وقيل الثناء على المحسن بذكر إحسانه . فالعبد يشكر الله أي يثني عليه
بذكر إحسانه الذي هو نعمه ، والله يشكر العبد أي يثني عليه بقبول

إحسانه الذى هو طاعته . وقد تقدم الشناء على الله بإنشاء الحمد فى أو المنظومة وفى آخر الكلام على القوافى فحصل للناظم الجمع بين الحمد والشكر .

قال :

ثم	التحيات	المباركات	على الذى زانت به الأوقات
محمد	فاتح	خير	باب
والآل	والصحب	الألى	قد نصروا
والتابعين	الضاربين	الأعدا	ضربا يريب الخصم حين ارتدّا
ما فتحت	دوائر	الخبرات	وخلدت كوامل الصفات

التحيات جميع تحية ، وهى فى لغة كل أمة ما يتحايون به . وفى هذا الموضع السلام الذى أمر به ربنا تعالى فى قوله : « وسلموا تسليماً . وجمعها للتعظيم أو لقصد التكثير ، أو باعتبار كثرتها لكثرة المسلمين عليه صلى الله عليه وسلم . والمباركات الناميات الزائدات فإن التحية عليه صلى الله عليه وسلم لا زالت تنمو وتزيد ويضاعفها الله له وللمسلم عليه أضعافاً مضاعفة .

وقوله « زانت » أى حسنت وطابت ، « والأوقات » جمع وقت وهو الزمان ، « والباب والهدى » تقدم تفسيرهما ، « والرشد » ضد الغى ، « والصواب » هو الأمر الثابت فى نفس الأمر الذى لا يسوغ إنكاره . وقوله « الألى قد نصروا » أى الذين قد نصروا و « اللوى » فى الأصل للراية الصغيرة ، وأراد به هنا مطلق للراية ، و « الجهاد » وهو الدعاء إلى الدين باللسان والسنان كل فى موضعه ، و « الصبر » ترك الشكوى من ألم البلوى لغير الله لا إلى الله ، لأن الله تعالى أثنى على أيوب

صلى الله عليه وسلم بالصبر بقوله إنا وجدناه مع دعائه في كشف الضر عنه بقوله : « وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين » . وقد ذم تعالى قوما ادعوا التحمل للبلاء والمقاومة له بقوله عز من قائل : « ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون » . فعلمنا من ذلك أن شكوى العبد إلى ربه لا تقدر في صبره ، وليس هو من سخط القضاء ، فإن الرضا بالقضاء لا يقدر فيه الشكوى إلى الله ولا إلى غيره وإنما يقدر في الرضا بالمقضى . ونحن لم نحاطب بالرضا بالمقضى وإنما خوطبنا بالرضا بالقضاء ، والفرق بين القضاء والمقضى ظاهر .

و (التابعين) جمع تابع وهو في اصطلاحهم من أدرك الصحابة ولم يدرك النبي .

و (الأعداء) جمع عدو ، وهو من عاند الحق وكابر أهله بغيا وعنادا . وقوله « يريب الخصم » أى يدخل عليهم الشك في أمرهم . يقول رابىء الشىء يريبنى إذا جعلك شاكاً . وقوله « حين ارتدّا » أى حين يرجع عن الوفاء بالإسلام إلى الفسق والضلال

وقوله « ما فتحت إلخ » فيه تأكيد الشكر والتحية . « ودوائر الخيرات » عبارة عن أصناف الخير والمنافع الدنيوية والأخروية . وقوله « خدت » من التخليد وهو جعل الشىء ثابتا إلى غير غاية . و « الكوامل » جمع كاملة ، و « الصفات » جمع صفة ، والإضافة من باب إضافة الصفة إلى موصوفها . والصفات الكاملة هى التى حث الشرع على الاتصاف بها . ولا يخفى ما فى ذكر الدوائر والكوامل من المناسبة بالغرض . وفى ذكر الكوامل أيضا حسن الاختتام .

نسأل الله تعالى أن يحسن خواتم أعمالنا ، وأن يتقبل منا أحسنها ، وأن يتجاوز عن سيئها ، وأن يصلح أمور ديننا ودنيانا فهو تعالى وليّ ذلك وبيده الخير كله ، والحمد لله حقّ حمده ، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه صلاة وسلاما كما يحب ربنا ويرضى . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم :

وكان الفراغ من تسويد هذا الشرح ضحوة الجمعة الزهراء في غرة ذى الحجة من سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وألف .
والحمد لله رب العالمين

فهرس

صفحة

٧	مقدمة الكتاب
٨	البدء بالبسملة
٣٦	باب الزحاف بكسر الزاء
٥٠	باب علل الأوزان
٧٠	باب في البحور ودوائرها
٧٧	باب دائرة المختلف
٨١	ذكر الطويل
٨٦	ذكر المديد
٩١	ذكر البسيط
٩٦	دائرة الموثلف
٩٨	ذكر الوافر
١٠٢	ذكر الكامل
١٠٨	دائرة المشتبه
١١٠	ذكر الهزج
١١٣	ذكر الرجز
١١٩	ذكر الرمل
١٢٣	دائرة المحتلب

صفحة	
١٢٦	ذكر السريع
١٣٠	ذكر المنسرح
١٣٤	ذكر الخفيف
١٣٨	ذكر المضارع
١٤١	ذكر المقتضب
١٤٣	ذكر المحتث
١٤٦	دائرة المتفق
١٤٨	ذكر المتقارب
١٥٢	ذكر المتدارك
١٥٦	ألقاب الأبيات والأجزاء
١٥٩	المصممة والمصرع
١٦٢	العروض والضرب
١٦٥	ألقاب الأجزاء
١٧٠	علم القوافي
١٧٤	حروف القافية
١٧٥	الروى
١٧٨	الوصل
١٨٠	الخروج
١٨١	الردف
١٨١	التأسيس
١٨٥	الدخيل

صفحة

١٨٧

حركات القافية

١٨٩

أنواع القافية

١٩٤

عيوب القافية

٢٠٥

الفهرس

رقم الإيداع ٢١٤٧ لسنة ١٩٨٢

مطابع سجل العرب